نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في ضوء التجارب العالمية وواقع بورصة عمان

Proposed Accounting Model for Measuring the Effect of Implementing Corporate Governance Rules on Firm's Value in the Light of International Experimentations and Amman Stock Exchange Market Practices

إعداد

أحمد علي محمد محفوظ

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد عبد الفتاح العشماوي

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات منح درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

2009

بسم الله الرحمن الرحيم

(قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَئْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ)

صدق الله العظيم

القرآن الكريم، سورة القصص الآية (٢٦)

ج

التفويض

أنا أحمد علي محفوظ أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: أحمد علي محفوظ

التوقيع:

التاريخ: ٦/٣/٢٠١٠

د

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة وعنوانها "نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في ضوء التجارب العالمية وواقع بورصة عمان" وأجيزت بتاريخ 22 / 12 / 2009.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا	رئيسا	----------
الأستاذ الدكتور محمد عبد الفتاح العشماوي	عضوا ومشرفا	----------
الأستاذ الدكتور محمد حسين أبو نصار	عضوا	----------
الدكتورة عفاف إسحق محمد أبو زر	عضوا	----------

شكر وتقدير

الحمد لله حمد الشاكرين لنعمه وفضله، اللهم صلي وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أدعو بالخير دائما إلى الأساتذة الأفاضل الذين قاموا بتأسيس جامعة عمان العربية للدراسات العليا فهم أصحاب رسالة نبيلة فالشكر والعرفان موصول لهم.

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى جميع الأساتذة أعضاء الهيئة التدريسية في هذه الجامعة وجميع موظفيها الذين يحرصون على استمرار وتقدم وتطور هذا الصرح العلمي خدمة للأجيال التي تطمح لأن تنهل من علوم الجامعة المختلفة.

وأزيد بالشكر لعميد كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا الأستاذ الدكتور محمد أبو صالح ومساعديه وأعضاء الهيئة التدريسية في هذه الكلية فهم بحق علماء متواضعون .

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور محمد عبد الفتاح العشماوي الذي أشرف على هذه الأطروحة ولم يبخل بجهد أو نصيحة وكان مثالا للعالم المتواضع ومنهلا للأخلاق النبيلة ، ودعائي له بالخير دائما لعلي أكفيه حقه.

كما اشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا، و الأستاذ الدكتور محمد حسين ابو نصار، والدكتورة عفاف إسحق محمد ابو زر، والأستاذ الدكتورمحمد عبد الفتاح العشماوي على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة .

وأشكر كل من ساعدني في إنجاز هذه الأطروحة من الاستاذ الدكتور الذي قام بتحكيم هذه الأطروحة ومن أسهم في التحليل الإحصائي للبيانات والطباعة والمراجعة اللغوية.

ولكم مني جميعا ولمن فاتني أن أخصه بالشكر كل الاحترام والتقدير وجزاكم الله كل خير.

وادعو الله أن يتغمد الأستاذ الدكتور نعيم دهمش بواسع رحمته وغفرانه .

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" صدق الله العظيم،

إلى ذكرى أبي رحمه الله، وإلى أمي المربية الصابرة

إلى زوجتي الغالية ورفيقة دربي ،

وأولادي البررة عدنان و لينا و آية

إلى إخوتي محمد ومحمود ومصطفى وسالم وصافي

إلى أخواتي

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في ضوء التجارب العالمية وواقع بورصة عمان

إعداد

أحمد علي محمد محفوظ

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد عبد الفتاح العشماوي

الملخص

استهدفت هذه الدراسة اختبار نموذج محاسبي اقترحه الباحث لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في ضوء التجارب العالمية وواقع بورصة عمان، حيث تم بناء نموذج يتكون من سبع قواعد للحاكمية المؤسسية ، وهي قاعدة الشفافية، وقاعدة الإفصاح، وقاعدة لجنة التدقيق، وقاعدة مكافآت المديرين، وقاعدة الانضباط المالي، وقاعدة إدارة المخاطر وقاعدة الاستقلال. مثلت هذه القواعد المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة أما المتغير التابع فهو قيمة الشركة. واعتمد الباحث في بناء هذا النموذج على تجارب بعض الدول المتقدمة والناشئة في مجال تطبيق مبادئ وقواعد الحاكمية المؤسسية وأدلة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودليل قواعد الحاكمية المؤسسية الأردني لسنة ٢٠٠٨ والدراسات السابقة ذات الصلة ، وقام الباحث بجمع بيانات الدراسة من مصدرين الأول عن المتغيرات المستقلة (قواعد الحاكمية المؤسسية) بوساطة قائمة استقصاء والثاني عن المتغير التابع (قيمة الشركة) من خلال قاعدة البيانات التاريخية المنشورة عن بورصة عمان. وهدفت قائمة الاستقصاء إلى جمع بيانات الدراسة عن درجة تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية من قبل الشركات ضمن عينة الدراسة،

وشملت العينة الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة للتداول في بورصة عمان والمصنفة ضمن قطاعي الخدمات والصناعة، أما البيانات عن قيمة الشركة (المتغير التابع) فقد تم التعبير عنها بثلاثة مقاييس وهي أولا :متوسط سعر السهم في البورصة(Market Value) خلال الست سنوات من سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ ، وثانيا: متوسط نسبة القيمة السوقية /القيمة الدفترية للسهم خلال الست سنوات من سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ وثالثا: متوسط مقياس Tobin's Q خلال الست سنوات من سنة ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ ولكل شركة من شركات العينة . وتكونت قائمة الاستقصاء من 96 عبارة، ويقابل كل عبارة مدى (Scale) خماسي يعبر عن مدى التطبيق الفعلي لقواعد الحاكمية المؤسسية ويتراوح من "غير مطبق" إلى "مطبق بدرجة كافية"، وقد تم اختبار قائمة الاستقصاء من قبل ١٥ محكما من أساتذة الجامعات وموظفين مختصين في الحاكمية المؤسسية في هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان وتم توزيعها مبدئيا على خمس شركات لتجربتها قبل اعتمادها بصيغتها النهائية لجمع بيانات الدراسة.

أما فرضيات الدراسة فقد تمت صياغتها بناء على ما توصلت إليه كثير من الدراسات السابقة ذات الصلة وهي أن هناك علاقة موجبة وذات أهمية إحصائية بين تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في البورصة ، وقد قام الباحث باختبار فرضيات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS وجاءت نتائج هذه الدراسة لتؤكد أن هناك علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في بورصة عمان وقد بينت نتائج الدراسة أن ٥٠% من التغير في قيمة الشركة في البورصة يعزى إلى قواعد الحاكمية المؤسسية التي تطبقها الشركة (مع ثبات العوامل الأخرى) .

Proposed Accounting Model for Measuring the Effect of Implementing Corporate Governance Rules on Firm's Value in the Light of International Experimentations and Amman Stock Exchange Market Practices

Prepared by

Ahmad Ali Mohammad Mahfouz

Supervised by

PH.D Mohammad Abd-elfattah Eshmawi

Abstract

This research aimed to examine an accounting model developed by the researcher to study the effect of implementing corporate governance rules on firm value in the light of international experimentations and Amman Stock Exchange Market (ASEM) . The developed model consists of seven corporate governance rules which represented the independent variables; they are transparency, disclosure, audit committee, management incentives, financial commitment, risk management and independence, whereas the dependent variable was the firm value. In developing the model, the researcher depended on the international experimentation in applying the principles and rules of corporate governance (CG) in developed and developing countries, the OECD Guide of (CG) , Jordanian (CG) Guide published by the Jordanian Securities Commission in 2008 and the related previous resaerch. The data needed for this study was collected from two sources. In the first one the data about the independent variables was collected by developing a questionnaire and the second one about the

dependent variable from the historical database buplished by ASEM. The purpose of the questionnaire was to collect data about the actual implementation of (CG) rules by companies in the sample study which consisted of the listed corporations categorized under the industrial sector and services sector in ASEM . The data for the dependent variable (firm value) was represented by three measures , Average Market value, average market to book value and average Tobin's Q for the years 2003 to 2008. These three measures were used as (proxy) of the firm value. The questionnaire consists of 96 statements, and in front of each statement there is a five-range scale which represents the actual implementation of the CG Rules ranking from "not applied" to "completely applied", the questionnaire was judged by ١٥ experts (PH.D in accounting, specialist employees in the Jordan securities commission and Amman stock exchange market) and pretested on a sample of five companies and then approved as final draft to be distributed to the sample study.

The hypothesis developed in this study depended on the results concluded by other related previous studies, which states that there is a positive and statistically significant relationship between the CG principals and firm value. In this study the statistical package SPSS was used to test the hypothesis. The results of this study revealed that there is a significant positive relationship between CG rules used in this study and firm value. The results of this study concluded that 50% of the change in firms value can be predicted by corporate governance rules (all other variables that affect firm value are constant).

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

-مقدمة

-مشكلة الدراسة

-عناصر مشكلة الدراسة

-أهداف الدراسة

-فرضيات الدراسة

-المفاهيم الأساسية للدراسة

-متغيرات الدراسة

-قياس المتغيرات

-نموذج الدراسة

-حدود الدراسة

-الدراسات السابقة

-أهمية الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

شهد العالم منذ عام ١٩٩٧ أزمات مالية واقتصادية دولية كان آخرها الأزمة المالية التي يعيشها العالم منذ بداية شهر أكتوبر عام ٢٠٠٨ والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات المالية الكبرى مثل بنك ليمانز في أمريكا وغيرها من البنوك الأمريكية الأخرى. فبداية حدثت الأزمة المالية لدول شرق آسيا، ثم تلتها الانهيارات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية وروسيا، ثم الفضائح الأمريكية في ٢٠٠٢ وهي فضائح مالية ومحاسبية، كذلك فضيحة احتيال في شركة تكنولوجيا المعلومات الهندية ساتيام كومبيوتر سيرفيسيز، ومرورا بفضيحة شركة إنرون وما تلي ذلك من سلسلة اكتشافات لتلاعب الشركات الأمريكية والأوربية في قوائمها المالية، وانتهاء بالأزمة المالية العالمية في شهر أكتوبر ٢٠٠٨ التي أسقطت القناع عن معظم مجالس إدارات كبرى المؤسسات المالية العالمية. لقد أرست هذه الأزمات المالية والفضائح والتلاعب قناعة لدى المجتمع الدولي بأنه لا يوجد مكان آمن في العالم من فضائح الاحتيال في الشركات.

وللخروج من هذه الأزمات والحد من تعرض غيرها من الشركات والمؤسسات المالية لحالات التعثر والفشل المالي، فضلا عن ضمان عدم دخولها مستقبلا في دائرة الانهيار والإفلاس ، فقد انتهت العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية إلى ضرورة التزام الشركات المساهمة بغض النظر عن طبيعة أنشطتها بمبادئ الحاكمية المؤسسية Principles of Corporate Governance (Reed, 2005).

ويقصد بالحاكمية المؤسسية ممارسة إدارة الشركات للسلطة الجيدة من أجل تحسين الأداء المؤسسي، وتخفيض مخاطر الأعمال، والمخاطر المالية، ودعم القدرة التنافسية للشركة، وتنشيط أسواق رأس المال، هذا بالإضافة إلى دعم اعتبارات الشفافية والقابلية للمراقبة والمساءلة الجيدة (العشماوي، ٢٠٠٥).

وفي المقابل فقد نال موضوع الحاكمية المؤسسية اهتماما كبيرا في أدبيات الفكر المحاسبي بجانب أدبيات الفكريين الإداري والاقتصادي، وكان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) دور بارز في إرساء مجموعة من المبادئ لدعم الممارسات الإدارية، ومراقبة الشركات المساهمة على وجه الخصوص.

لقد أرست OECD 2004 مجموعة المبادئ التالية التي تمثل المدخل الرئيس للحاكمية المؤسسية، والتي ينصح باتباعها من قبل الشركات المساهمة بمختلف دول العالم والتي من بينها الشركات المساهمة المدرجة ببورصة عمان :

١-وجود إطار عام فعال للحاكمية المؤسسية

٢-حماية حقوق المساهمين

٣-المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين

٤- دور أصحاب المصالح الأخرى

٥-الشفافية والإفصاح

٦- مسؤوليات مجلس الإدارة

مشكلة الدراسة:

في الوقت الذي تتسابق فيه دول العالم نحو تطبيق مباديء وقواعد الحاكمية المؤسسية بأسواق المال الدولية ومراقبة التزام الشركات المساهمة بهذه القواعد لتحسين الأداء الاقتصادي على المستويين الكلي والجزئي، ودعم ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية والأطراف الأخرى ذات العلاقة ، جاءت هذه الدراسة لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة

بدلالة القيمة السوقية لأوراقها المالية المتداولة في البورصة وذلك من منظور محاسبي، خاصة بعد أن قامت هيئة الأوراق المالية الأردنية سنة ٢٠٠٨ بنشر دليل قواعد الحاكمية المؤسسية لتطبيقه على الشركات المدرجة في بورصة عمان.

ومن الناحية المحاسبية زاد الاهتمام بالحاكمية المؤسسية في محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية ممثلين في كافة الأطراف ذات المصلحة خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة الشركة من خلال القوائم المالية المنشورة، بالتالي جودة تلك التقارير المعتمدة من مدققي الحسابات الخارجيين لتلك الشركة.

ومن البديهي أن ظهور الانهيارات والفضائح المالية قد آثار العديد من التساؤلات حول إدارات الشركات وإلى أي مدى يمكن حدوث تلاعب من جانب إدارة الشركة يمكن أن يضر بمصالح المساهمين وباقي الأطراف ذات المصلحة بالشركة متمثلاً ذلك في تراجع قيمة الشركة في الأجل الطويل، ثم تعرضها لخطر الإفلاس والتصفية.

ومن هذا المنطلق الفكري نشأت فكرة البحث لدى الباحث وهي وضع نموذج محاسبي يدرس تأثير تطبيق آليات الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركات المساهمة المدرجة ببورصة عمان .

عناصر مشكلة الدراسة:

يمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما هي أهم قواعد الحاكمية المؤسسية من المنظور المحاسبي ؟

٢. هل توجد علاقة بين تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية من المنظور المحاسبي وبين قيمة الشركة السوقية ؟

٣. هل هناك قواعد للحاكمية المؤسسية المتعلقة بالمنظور المحاسبي ذات أثر أكبر على قيمة الشركة المدرجة بالبورصة ؟

٤. هل هناك تباين بين الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة في مجال تأثير تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة ؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١)تطوير نموذج محاسبي لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيم الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

٢)إجراء دراسة عملية لبيان أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية في النموذج المقترح على قيم الشركات في بورصة عمان وصولا من تلك الدراسة إلى نموذج تنبؤي.

٣)دراسة وتحليل الاختلاف بين الشركات في قطاعي الخدمات والصناعة من حيث درجة تطبيقها لقواعد الحاكمية المؤسسية اعتمادا على النموذج المقترح.

٤)دراسة وتحليل الاختلاف بين قيم الشركات التي تطبق والشركات التي لا تطبق قواعد الحاكمية المؤسسية اعتمادا على نموذج الدراسة المقترح.

فرضيات الدراسة :

وضع الباحث مجموعة من الفروض بهدف اختبار أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في بورصة عمان وهى :

١) لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين آراء فئات المستقصى منهم حول مدى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية وأثرها على قيمة الشركة .

٢) لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين القطاعات الممثلة للشركات محل الدراسة حول درجة تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية .

٣) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قواعد الحاكمية المؤسسية و قيمة الشركة.

٤) لا توجد علاقة انحدار تنبؤية ذات دلالة إحصائية بين قواعد الحاكمية المؤسسية و قيمة الشركة.

٥) لا توجد دالة تمايز ذات دلالة إحصائية بين قيم قواعد الحاكمية المؤسسية يمكن من خلالها الحكم على القيمة السوقية للشركة.

المفاهيم الرئيسة للدراسة:

فيما يلي أهم المصطلحات الواردة بالدراسة:

١- الحاكمية المؤسسية :

يقصد بالحاكمية المؤسسية مجموعة القواعد والإرشادات والمعايير الدولية القادرة على ممارسة الإدارة الرشيدة بالشركات ودعم اعتبارات الإفصاح المالي والشفافية وتعظيم قيمة الشركة، وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD,1999) الحاكمية المؤسسية بأنها: "نظام يتم بوساطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال. حيث إن الحاكمية المؤسسية تحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين المختلفين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات لشؤون الشركة المساهمة، وبهذا الإجراء، فإن الحاكمية المؤسسية تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء (دهمش وأبو زر، ٢٠٠٣).

٢- قواعد الحاكمية المؤسسية:

تشتق قواعد الحاكمية المؤسسسية من الستة مبادئ التالية الصادرة عن(OECD 2004).

- وجود إطار عام فعال للحاكمية المؤسسية
- دور أصحاب المصالح الأخرى
- حماية حقوق المساهمين
- الشفافية والإفصاح
- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين
- مسؤوليات مجلس الإدارة

وقد تضمنت مبادئ الحاكمية المؤسسية قواعد من منظور محاسبي تتبلور في الآتي:

- قاعدة الشفافية
- قاعدة الانضباط المالي
- قاعدة الإفصاح المحاسبي
- قاعدة إدارة المخاطر
- قاعدة لجنة التدقيق
- قاعدة الاستقلال
- قاعدة مكافآت المديرين

٣- مؤشر الحاكمية المؤسسية:

تستخدم الأسواق المالية في الدول المتقدمة وبعض البلدان النامية مؤشرا لقياس الحاكمية المؤسسية للشركات المدرجة للتداول، وكذلك بعض الشركات المالية المتخصصة تقوم بنشر تقييم للحاكمية المؤسسية اعتمادا على التقارير السنوية للشركات المدرجة للتداول، واستخدم الباحثون كما هو مبين في الدراسات السابقة ذات الصلة مؤشرات قياس مختلفة لقياس الحاكمية المؤسسية (Governance – Index).

وسيقوم الباحث في هذه الدراسة ببناء مؤشر (Governance – Index) للحاكمية المؤسسية اعتمادا على القواعد السبع السابق ذكرها في الفقرة أعلاه وبالاستعانة بدليل قواعد الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية الأردنية ٢٠٠٨ ودليل مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادر عن OECD 2004 وكذلك الدراسات السابقة ذات الصلة كنموذج لقياس

قواعد الحاكمية المؤسسية المطبقة فعليا، وستتم صياغة هذا المؤشر في استبانة توزع على شركات العينة للإجابة عنها.

٤- قيمة الشركة :

تم قياس قيمة الشركة لأغراض هذه الدراسة بدلالة:١) القيمة السوقية لسعر سهم الشركة المتداول في بورصة عمان (Market Value) وبالتحديد سعر السهم لإغلاق جلسة يوم نهاية السنة المالية. ٢)وحيث إن سعر السهم في السوق يمكن أن يتأثر بالقيمة الدفترية للسهم فقد تمت إضافة مقياس آخر للتعبير عن قيمة الشركة بنسبة القيمة السوقية للشركة في نهاية السنة المالية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية Market to Book Ratio (M/B) حيث إن القيمة السوقية للشركة = (عدد الأسهم العادية × سعر السهم في البورصة بتاريخ إغلاق يوم نهاية السنة المالية)، ٣)مقياس Tobin’s Q ويعبر عن هذا المقياس بصورته الأصلية بخارج قسمة القيمة السوقية للشركة (الملكية والديون) على القيمة الدفترية للأصول حيث إن العديد من الدراسات التي درست العلاقة بين مؤشر الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة استخدمت هذا المقياس كتقريب لقيمة الشركة ومنها: Klapper and Love (2004); Durnev and Kim (2005); (Cheung and others, 2007); (Black and others, 2006a); (Balasubramaniam and others, 2008); and (Limpaphayom and Connelly, 2004).

متغيرات ونموذج الدراسة :

متغيرات الدراسة وقياسها :

تتمثل متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة في ما يلي:

المتغيرات المستقلة : المتمثلة في قواعد الحاكمية المؤسسية :

تم بناء مؤشر لقياس الحاكمية المؤسسية اعتمادا على مجموعة القواعد السبع الواردة بالنموذج المحاسبي المقترح للتطبيق في هذه الدراسة والذي تم تطويره من قبل الباحث بالاستناد إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ويعتمد المؤشر المستخدم على إعطاء وزن لكل قاعدة من قواعد الحاكمية المؤسسية من المنظور المحاسبي حيث تم التعبير عن كل قاعدة بعدد من العبارات وعدد هذه العبارات ليس متساويا لكل قاعدة بل تمت كتابة مجموعة العبارات لكل قاعدة لتشمل جزءا كبيرا من مفردات قياس هذه القاعدة وكل عبارة ضمن القاعدة الواحدة يكون لها وزن متساو مع جميع العبارات الأخرى ويقاس وزن العبارة الواحدة بالاعتماد على ميزان إجابة من المستقصى تتراوح درجاته بين ١–٥ . ثم يؤخذ مجموع النقاط التي تحصل عليها كل شركة من مجموع الإجابة عن العبارات ضمن قواعد الحاكمية المؤسسية لكل قاعدة كمجموع فرعي ثم للشركة الواحدة بأخذ مجموع نقاط جميع القواعد ، وبالتالي فإن الشركة التي تطبق قواعد الحاكمية المؤسسية بدرجة كافية يتوقع أن تحصل على مجموع نقاط أعلى من الشركات التي لا تطبقها:

- قاعدة الشفافية، تم قياسها ب ١٧ عبارة.
- قاعدة الإفصاح المحاسبي، تم قياسها ب ٢٣ عبارة.
- قاعدة لجنة التدقيق ، تم قياسها ب ١٦ عبارة.
- قاعدة الانضباط المالي، تم قياسها ب ١٠ عبارات.
- قاعدة إدارة المخاطر، تم قياسها ب ١٣ عبارة.
- قاعدة مكافآت المديرين، تم قياسها ب ٧ عبارات.
- قاعدة الاستقلال)، تم قياسها ب ١٠ عبارات.

وبالتالي بلغ عدد مجموع عبارات نموذج الدراسة ٩٦ عبارة وسيكون أعلى مجموع نقاط يمكن أن تحصل عليه شركة تطبيق بدرجة كافية جميع قواعد الحاكمية المؤسسية ضمن نموذج الدراسة ة تكون (٩٦×٥) = ٤٨٠ نقطة وأقل مجموع نقاط يمكن أن تحصل عليه شركة لا تطبق مطلقا جميع قواعد الحاكمية المؤسسية ضمن نموذج الدراسة ٩٦ نقطة (٩٦×١).

المتغير التابع: وهو قيمة الشركة فيقاس بدلالة ثلاث قيم ممثلة (Proxy) لقيمة الشركة (Firm Value) والثلاث قيم هي :

- متوسط سعر إغلاق السهم (Market Value) في بورصة عمان خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨.
- متوسط مؤشر نسبة القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم (Market Value/Book Value) للسنوات ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ .
- متوسط مقياس Tobin's Q للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨.

وصف أدوات قياس المتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة:

يعرض الباحث في هذا الجزء التعريفات الإجرائية وطريقة قياس متغيرات نموذج الدراسة. وتم تصميم قائمة استقصاء تضمنت المتغيرات المستقلةً في النموذج المقترح الأساسي وهي سبعة متغيرات الشفافية، والإفصاح، ولجان التدقيق، ومكافآت المديرين، وإدارة المخاطر، والانضباط المالي، والاستقلال.

جدول رقم (١)

تعريف قياس المتغيرات المستقلة والتابعة

المتغيرات	التعريف النظري	التعريف الاجرائي (طريقة القياس)

قاعدة الشفافية	الشفافية هي زيادة متطلبات الإفصاح فأصبحت تشمل العديد من البنود ذات الصلة بالحاكمية حقوق التصويت، والحوافز والمكافآت التي يتقاضاها المديرين التنفيذيين، والعمليات المتصلة بالأطراف ذات العلاقة، وعوامل المخاطرة المحتملة. والموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين، وهياكل وسياسات الحاكمية ، وغيرها من المعلومات المتعلقة بمبدأ الشفافية.	سؤال المستقصى منهم باستخدام ١٧ عبارة تقيس درجة تطبيق قاعدة الشفافية عند الشركة.
قاعدة الإفصاح المحاسبي	الإفصاح هو إلزام الشركات بتقديم معلومات ملائمة وموثوقة، حيث تتوافر خاصية الملائمة عندما تكون المعلومات المعروضة وثيقة الصلة باحتياجات مستخدمي المعلومات، كما تتوافر خاصية المصداقية (الموثوقة) عندما تكون المعلومات مقدمة بطريقة يمكن الاعتماد عليها وتتوافر فيها المصداقية من خلال الاعتماد على وقائع فعلية ومؤيدة بالمستندات أو الاعتماد على تقديرات معقولة للأحداث المقدمة، كذلك يجب أن يتوافر فيها القابلية للمقارنة مع الشركات الأخرى أو الفترات السابقة، كذلك يجب أن يتوافر فيها القابلية للفهم عن طريق استخدام المصطلحات المفهومة والواضحة وطريقة العرض الشائعة، كما يجب أن تكون المعلومات غير مفصلة بشكل كبير جدا أو مختصرة بشكل ضيق جداً.	سؤال المستقصى منهم ٢٣ عبارة تقيس درجة تطبيق قاعدة الافصاح المحاسبي للشركة خلال فترة الدراسة

قاعدة لجان التدقيق	لا يوجد تعريف موحد حتى الآن للجان التدقيق وذلك نظراً لأن مسئوليات لجان التدقيق قد تختلف من شركة إلى أخرى إلا أن الباحث يرى إن لجنة التدقيق يمكن تعريفها في ضوء ثلاث خصائص مميزة للجنة التدقيق وهي (١) لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة.، (٢) عضويتها غالبيتها من الأعضاء غير التنفيذيين والذين يتوافر لديهم درجة عالية من الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق. و(٣) مسؤولية لجنة التدقيق تتعلق بتدقيق عمليات إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات التدقيق الداخلية والخارجية وأيضاً تدقيق الالتزام بتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية داخل الشركة.	سؤال المستقصى منهم باستخدام ١٦ عبارة تقيس درجة تطبيق وجود وتفعيل دور لجنة التدقيق داخل الشركة.
قاعدة مكافآت المديرين	يتم تعويض المدراء التنفيذيين بالشركة بطرق مختلفة. فهم يحصلون على راتب أساسي والذي يشتمل أيضاً على معاشات التقاعد ومنح نقدية وعينية بالإضافة إلى ذلك، يمكن لهم الحصول على علاوة والتي ترتبط في الغالب بمقاييس الأداء المحاسبي. وفي الآونة الأخيرة، يتسنى للمديرين الحصول على ثروة إضافية من جراء تطبيق البرامج التحفيزية طويلة الأجل، وفي الغالب تكون في شكل خيارات الأسهم والتي من شأنها مكافئة المدير لعمله على زيادة سعر سهم الشركة.	سؤال المستقصى منهم باستخدام ٧ عبارات تقيس درجة تطبيق فعالية دور مكافآت المديرين في تحفيز المديرين لتحقيق مصالح المساهمين.
قاعدة الانضباط المالي	وتتطلب قاعدة الانضباط المالي الإلتزام من قبل مجلس الإدارة والمدراء والموظفين في الشركة بالنظام الأساسي وعقد التأسيس وجميع الأنظمة والتعليمات الداخلية وكذلك الالتزام بالعمل بموجب قوانين الدولة التي تعمل الشركة فيها.	سؤال المستقصى منهم باستخدام ١٠ عبارات تقيس درجة تطبيق الالتزام بالقوانين والأنظمة الداخلية وقوانين الدولة التي تعمل الشركة فيها.

قاعدة إدارة المخاطر	تتطلب عملية إدارة المخاطر وجود سياسة مكتوبة لإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة، وأن يتم إدراج سياسة إدارة المخاطر ضمن الخطة الاستراتيجية للشركة وأن يتم تشكيل لجنة مستقلة لإدارة المخاطر تقدم تقارير وتوصيات دورية لمجلس الادارة عن المخاطر التي تحيط بعمل الشركة سواء مخاطر مالية أو تشغيلية او تسويقية أو تتعلق بالمنتجات أو بالبيئة الاقتصادية المحيطة.	سؤال المستقصى منهم باستخدام ١٣ عبارة تقيس درجة التطبيق واهتمام الشركة بلإدارة المخاطر إضافة لوجود سياسة لإدارة المخاطر.
قاعدة الاستقلال	الاستقلال يتطلب تطبيق عملي وليس توفير متطلبات الاستقلال شكليا فقط، ويشمل استقلال مجلس الإدارة من خلال الأعضاء المستقلين وعدم الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي واستقلال لجان التدقيق ولجان المكافآت عن الإدارة واستقلال مدقق الحسابات الخارجي وأن يكون غالبية أعضاء اللجان من المستقلين وأن يتوفر لديهم الدراية والخبرة في المهام الموكلة لهم، والابلاغ عن أي تلاعب أو تزوير للجهات صاحبة الاختصاص.	سؤال المستقصى منهم باستخدام ١٠ عبارات تقيس درجة التطبيق لقاعد الاستقلال من حيث الجوهر وليس الشكل فقط.
القيمة السوقية	القيمة السوقية هي سعر السهم المتداول فعليا في البورصة،	متوسط أسعار الإغلاق لأسهم الشركات في نهاية كل سنة وخلال سنوات الدراسة من سنة ٢٠٠٣-٢٠٠٨

مؤشر Tobin's	هذه النسبة تستخدم بكثرة لقياس الأداء السوقي للشركة (قيمة الشركة) لأنها تقدم تقدير لقيمة الأصول غير الملموسة للشركة مثل: القوة الاحتكارية، شهرة المحل، مدى جودة الإدارة، وفرص النمو، هذا وقد استخدم هذا المؤشر كمقياس للأداء السوقة (قيمة الشركة) في كمتغير تابع. وهذه النسبة في صورتها الأصلية يتم قياسها بخارج قسمة القيمة السوقية للمنشأة (القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة الدفترية للديون) على القيمة الاستبدالية للأصول ويتم تطبيقها بمقاييس أخرى حسب مدى توفر البيانات (Nathalie Sang, 1998)	مؤشر الـ Tobin's Q = القيمة السوقية للملكية + القيمة الدفترية للديون) / القيمة الدفترية للأصول. حيث: القيمة السوقية للملكية = عدد الأسهم العادية المتداولة × سعر السهم في السوق في تاريخ نهاية السنة المالية. وقد أخذ متوسط قيمة هذا المعدل خلال سنوات الدراسة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٨.

<table>
<tr>
<td>نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية للسهم</td>
<td>وهي تقيس العلاقة بين القيمة السوقية للسهم وبين القيمة الدفترية له، وهذه النسبة تم استخدامها بكثرة في مجال بحوث الاستثمار والتمويل بعد دراسة Fama and French (1992) والتي أثبتت أن تلك النسبة لها تأثير على عوائد الأسهم أشد من معامل بيتا، وقد استخدم هذا المؤشر كمقياس للأداء السوقي (قيمة الشركة) كمتغير تابع في العديد من الدراسات منها (Drobetz and Zimmermann, 2004). وهذه النسبة تقيس حجم القيمة التي يخلقها المشروع للمساهمين وإذا كانت النسبة أكبر من واحد فإن ذلك يدل على أن المشروع ناجح في قراراته الاستثمارية.</td>
<td>ويحسب هذا المعدل كما يلي:
M/B = القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم.
حيث:
القيمة السوقية للسهم هي سعر تداول السهم في تاريخ نشر القوائم المالية.
القيمة الدفترية للسهم = إجمالي حقوق المساهمين / متوسط عدد الأسهم المصدرة في نهاية السنة المالية.
وقد أخذ متوسط قيمة هذا المعدل خلال سنوات الدراسة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٧.</td>
</tr>
</table>

نموذج الدراسة :

في ضوء متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، يقترح الباحث فيما يلي النموذج المحاسبي التالي لقياس أثر قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة المدرجة في بورصة عمان كما في الشكل رقم (٢) التالي:

المتغيرات المستقلة Independent Variables	
-قاعدة الشفافية	X1
-قاعدة الإفصاح المحاسبي	X2
- - قاعدة لجنة التدقيق	X3
-قاعدة مكافأة المديرين	X4
-قاعدة الانضباط المالي	X5
-قاعدة إدارة المخاطر	X6
- قاعدة الاستقلال	X7

←

المتغيرات التابعة Dependent Variables
قيمة الشركة في السوق المالي وبدلالة (Proxy) ١-متوسط أسعار الإغلاق للسهم في نهاية كل سنة من السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨ ٢-متوسط النسبة الناتجة عن قسمة القيمة السوقية لإغلاق نهاية السنة المالية إلى القيمة الدفترية للسهم ٢٠٠٣-٢٠٠٨ ٣-متوسط مقياس Tobin's Q للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨

حدود الدراسة :

١- تقتصر هذه الدراسة على عينة الشركات المساهمة العامة المدرجة أسهمها للتداول في بورصة عمان دون باقي الشركات المساهمة الأخرى غير المدرجة بهذا السوق أو تلك التي لا يتم تداول أسهمها.

٢- كما تقتصر هذه الدراسة في تجميع بياناتها على فترة زمنية ممتدة من سنة ٢٠٠٣ إلى سنة ٢٠٠٨. وليس لهذه السنوات أهمية خاصة سوى أنها تمثل أحدث البيانات المطلوبة للدراسة والتحليل.

٣- شملت الدراسة قطاعي الصناعة والخدمات فقط وتم استبعاد قطاعي البنوك والتأمين من الدراسة لسببين، الأول هو انها تخضع لقواعد حاكمية مؤسسية إضافية يضعها البنك المركزي بالنسبة للبنوك أو لقواعد تضعها هيئة الرقابة على التأمين بالنسبة لشركات التامين، وكذا المعايير الدولية مثل قواعد بازل. الثاني هو أن مدلولات مقاييس المتغيرات للشركات المالية تختلف عنها للشركات غير المالية.

٤- تتناول الدراسة قياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة . ولن تتناول دراسة مشكلات قياس وتحديد قيمة الشركة.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

أجريت العديد من الدراسات المحاسبية ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي من أهمها ما يلي:

الدراسات باللغة العربية:

١-دراسة (المعتز،٢٠٠٧): بعنوان "مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن بعض متطلبات لائحة الحاكمية المؤسسية"، استهدفت الدراسة معرفة مدى التزام

الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن بعض ما ورد في لائحة الحاكمية المؤسسية الصادرة عن هيئة السوق المالية بتاريخ ١٤٢٧/١٠/٢١هـ. وقد اشتملت العينة على ٥٠ شركة مساهمة من أصل ٧٧ شركة كانت تتداول أسهمها لدى إصدار لائحة الحاكمية المؤسسية ، بحيث تمت مراجعة الإفصاح المذكور في تقرير مجلس الإدارة ضمن التقارير المالية المنشورة لعام ٢٠٠٦م عن العديد من المتطلبات الواردة باللائحة مثل: تكوين مجلس الإدارة وتصنيف أعضائه، وأسماء الشركات المساهمة التي يكون عضو مجلس الإدارة عضواً في مجالس إداراتها، وكذلك وصف مختصر لاختصاصات لجان مجلس الإدارة الرئيسة مثل لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت، مع ذكر أسماء أعضاء اللجان ورؤسائها وعدد اجتماعاتها، وكذلك تفصيل عن المكافآت والتعويضات المدفوعة لكل من أعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار التنفيذيين بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي والمدير المالي، وغير ذلك من متطلبات هيئة السوق المالية المذكورة في اللائحة.وتوصلت الدراسة إلى وجود تفاوت كبير في الإفصاح بين الشركات المساهمة السعودية، فبينما التزمت بعض الشركات بمتطلبات الهيئة التزاماً كبيراً فإن أغلبية الشركات كان التزامها بمتطلبات الإفصاح متفاوتاً بين الضعيف وشبه المعدوم. وربما كان لحداثة اللائحة وعدم النص على العقوبات المفروضة في حالة عدم التقيد بها دور في ذلك. وأوصت الدراسة بمواصلة البحث في مجال إفصاح الشركات المساهمة وفقاً لمتطلبات لائحة الحاكمية المؤسسية الصادرة عن هيئة السوق المالية لما في ذلك من أثر بالغ في رفع مستوى أداء الشركات المساهمة السعودية لتكون في مستوى تطلعات الأطراف الأخرى المستفيدة منها.

٢- دراسة (أبو زر، ٢٠٠٦)، بعنوان : "استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني"، استهدفت هذه الدراسة تقديم إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإبلاغ المالي، ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بعمل دراسة ميدانية (استبانة) شملت المكلفين بالحاكمية المؤسسية والإدارة، لقياس إدراكهم للمتطلبات القانونية والمهنية والأخلاقية. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي :

-إن هناك قصورا في التقارير السنوية للمصارف الأردنية تتمثل في عدم الالتزام بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في ضوء متطلبات لجنة بازل الصادرة عام ١٩٩٩.

- إن هناك اتساقا كبيرا في القوانين والتشريعات الأردنية مع قواعد ومبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن (OECD) لعام ٢٠٠٤، إلا أنه قد تبين عدم وجود نصوص قانونية واضحة فيما يتعلق بعدم استخدام طرق أو وسائل ضد حالات الاستيلاء كحجاب واق للإدارة ومجلس الإدارة ضد المساءلة، وبإزالة أية عوائق لعملية التصويت عبر الحدود، وبأن تسمح العمليات والإجراءات المتعلقة بالاجتماعات العمومية للمساهمين للمعاملة العادلة لجميع المساهمين، كما يجب أن لا تجعل هذه العمليات والإجراءات صعبة وبدرجة غير ملائمة أو أن تكون عملية توزيع الأصوات مكلفة، وبوجوب أن يشمل الإفصاح على المعلومات الهامة والجوهرية مواضيع تتعلق بالموظفين وأصحاب المصالح الآخرين.

- لا توجد تعليمات ملزمة بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان، وخاصة القطاع المصرفي.

- إن هناك تطورا في الإفصاح المحاسبي بداية من تحكم الإدارة في حدود الإفصاح سواء من ناحية كمية المعلومات ونوعها، ثم تأثرها بوجهة نظر المدقق الخارجي، ثم ترشيد عمليات التقييم واتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية، وأخيرا ما رأتـه الباحثة من أن فلسفة الإفصاح قد دخلت مرحلة جديـدة للإفـصاح عـن الحاكميـة المؤسسية حيث إنها تعد من أهم متطلبات المرحلة الحالية لتحقيق العدالة والأمانة في عرض البيانات المالية والحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، خاصة الأقلية منهم.
- إن عينة الدراسة لم تحصل على القدر الكافي من الدورات التدريبية بـشأن الحاكميـة المؤسسية، ومعايير الإبلاغ المالي، ومعايير التدقيق الدولية، ومعايير التدقيق الداخلي الدولية، ومبادئ وقواعد وأخلاقيات مهنة المحاسـبة، والتـشريعات والقـوانين ذات العلاقة.
- من التوصيات المهمة أن تأخذ هيئة الأوراق المالية الأردنية القيادة في تحسين نظـام حاكمية الشركات، وأن تأخذ الهيئة في اعتبارها العديد من المتغيرات الهامة منهـا : إلزام مدققي الحسابات الخارجيين بإضافة فقرة في تقريرهم السنوي حول الحاكميـة المؤسسية، وذلك بناء على معيار التدقيق الدولي (٧٢٠) الموسوم : وثائق المعلومات الأخرى التي تحتوي على بيانات مدققة.

٣-**دراسة (خليل،٢٠٠٦): بعنوان "دور حاكمية الشركات في تحقيق جودة المعلومـات المحاسبية وتنشيط سوق الأوراق المالية-دراسة تطبيقية-"**، هدفت هذه الدراسـة إلى تحقيق الأهداف التالية : أولا التعرف على إيجابيات ومزايا الحاكمية المؤسـسية وكيفية الإفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وذلك بغرض إعادة الثقـة

فيها. ثانيا، صياغة الجوانب الفكرية للحاكمية المؤسسية و الإفادة منها فـــي تطـــوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، ومحاولة وضع مجموعة من المعايير لتحقيق هذه الجودة. ثالثا، محاولة التعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية والتي تـــم تحقيقها في ظل الحاكمية المؤسسية على سوق الأوراق المالية من خلال زيـــادة ثقـــة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في هذه المعلومات.وقد قام الباحث بتصميم اســـتبانة وتوزيعها على مديري بعض الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وهي شركات السمسرة المسجلة في البورصة المصرية، وذلك للوقوف على مشكلة البحـــث، وقـــد كانت نتائج الدراسة كما يلي: أولا الاهتمام المتزايد بتطبيق الحاكمية المؤسسية علـــى مستوى الوحدات الاقتصادية وأيضا على مستوى الدول المتقدمة والنامية. ثانيا، تعدد الأبعاد المحاسبية لعملية الحاكمية المؤسسية ومنها تحقيق المساءلة والرقابة المحاسبية، والسعي نحو تطوير وتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق، وتزايد دور كل من التـــدقيق الداخلي والخارجي ولجان التدقيق وتحقيق الإفصاح والشفافية والحد من الآثار السلبية لعملية إدارة الأرباح علاوة على التقويم الفعال والمستمر لأداء الوحدات الاقتصادية. ثالثا، أثبتت الدراسة وجود ارتباط معنوي بين تطبيق الحاكمية المؤســـسية وتحقيـــق جودة المعلومات المحاسبية، كما أن هناك ارتباطا معنويا بين تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وبين تنشيط حركة سوق الأوراق المالية للوحدات الاقتصادية التي تطبـــق الحاكمية المؤسسية ممثلا ذلك بزيادة حركة تداول الأوراق المالية وارتفـــاع أســـعار أسهم هذه الوحدات.

٤-دراسة (فوزي ،٢٠٠٣): بعنوان "تقييم مبادئ الحاكمية المؤسسية في جمهوريـــة مصر العربية"، تناولت هذه الدراسة تقييم القواعد والمعـــايير والقـــوانين المنظمـــة

الحاكمية المؤسسية في مصر، وكذلك الجوانب المختلفة لسوق المال ، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أهمية صدور قواعد الإفصاح الجديد والتي أحكمت الرقابة على الاتجار بالمعلومات الداخلية ، وأدت إلى تطوير متطلبات الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية والاهتمام بالإفصاح الإلكتروني وأهمية تفضيل دور لجان التدقيق في الشركات ،علاوة على الدور الفعال لسوق المال في تفعيل الحاكمية المؤسسية.

الدراسات باللغة الإنجليزية:

١-دراسة (Garay Urbi, and Gonzalez Maximiliano, 2008) بعنوان (Corporate Governance and Firm Value: The Case of Venezuela) الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة بالتطبيق على فنزويلا. هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة، وتقييم الحاكمية المؤسسية المطبقة في فنزويلا. حيث تم بناء مؤشر للحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق المالي في فنزويلا، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات أهمية نسبية بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة. وأن البيئة الضعيفة لحماية المستثمر كما في فنزويلا تعتبر حالة مناسبة لدراسة كيفية تأثير تطبيق الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة. لقد كان متوسط مؤشر الحاكمية المؤسسية في فنزويلا دون المعدل بالنسبة للأسواق الناشئة، وأقل من معدل دول أمريكا اللاتينية بالتحديد. لقد أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة درجة واحدة في مقياس مؤشر الحاكمية المؤسسية يقابله بالمعدل زيادة بمقدار ١١,٣% درجة في توزيعات الأرباح، و٩,٩% في مؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية (Market to Book). إن

هذه النتائج جاءت متماشية ومتناغمة مع النموذج النظري لدراسة (Laborta, et al, 2002) التي تربط بين الثقة العالية للمستثمر والحاكمية المؤسسية الجيدة.وقد أوصت الدراسة باستخدام مؤشر الحاكمية المؤسسية كمقياس كمـــي لتقيــيم الــشركات فـــي فنزويلا.

٢-**دراســـة (Gottesman and others, 2008): بعنـــوان "Does Better Corporate Governance Result in Higher Valuations in Emerging Markets? Another Examination Using a New Data Set"** ، ركزت هذه الدراسة بالإجابة عن السؤال التالي :هل الحاكميــة المؤســسية الأفضل تؤدي إلى تقييم أعلى في الأسواق الناشئة؟ حيث قاموا بإجراء الدراسة علـــى الأسواق الناشئة في ٢١ بلدا ، ومجموعة البيانات كانت مستوى ترتيب الشركة شهريا من حيث الحاكمية المؤسسية باستخدام مؤشر يقيس قواعد الحاكمية المؤسسية المطبقة في الشركات، حيث درسوا أثر تغيير ترتيب الشركة من حيــث تطبيــق الحاكميــة المؤسسية على تقييم الشركة. وبينت نتيجة الدراسة أن التحسن في تطبيق الحاكميــة المؤسسية يؤدي إلى تحسن في تقييم الشركة وبدلالة رأس المال السوقي للشركة.

٣-**دراســـة (Hiroyuki Aman, and Pascal Nguyen, 2007): بعنـــوان (Do stock prices reflect the corporate governance quality of Japanese firms?). هل تعكس أسعار الأســـهم جـــودة الحاكميـــة المؤســـسية المطبقة في الشركات اليابانية؟** قام الباحثان ببناء مؤشر للحاكمية المؤسسية اســـتنادا على بعض العوامل التي يمكن أن ترتبط بالحاكمية المؤسسية الجيدة.وبعد التأكد مـــن وجود علاقة ارتباط موجبة بين مؤشر الحاكمية المؤسسية المستخدم في الدراسة مـــع بعض المؤشرات المتعارف عليها لقياس الأداء، تم استخدامه من أجل تقييم العائد على

استخدام بعض قواعد الحاكمية المؤسسية. وقد جاءت نتائج الدراسة لتؤكد أن الشركات التي تطبق الحاكمية المؤسسية الجيدة تحقق أداء أفضل من الشركات التي تفتقر إلى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية الجيدة، حيث إن هذه الشركات تكون معرضة لمخاطر أعلى

٤-دراسة **(Kashif, Rashid, 2008)** ، **بعنوان : (A Comparison study of Corporate Governance and Firm Performance in Developing (Malaysia) and Developed (Australia) Financial Markets)**، **حاكمية المؤسسية وأداء الشركة دراسة مقارنة بين الأسواق الناشئة (ماليزيا) والأسواق المتقدمة (استراليا).** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في الأسواق الناشئة والمتقدمة، ونظرا لاختلاف البيئة الاجتماعية، الاقتصادية والتنظيمية بين هذه الأسواق فقد تم تطوير نماذج مختلفة لقياس الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في كل من هذه الأسواق .وقد تم اختيار سوق ماليزيا ليمثل الأسواق الناشئة وسوق استراليا ليمثل الأسواق المتقدمة . وقد تم جمع بيانات الدراسة للفترة الزمنية ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ للمؤشرات والمقاييس التالية Tobins Q، نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية، العائد على الأصول، درجة تركز الملكية، ثنائية الإدارة، عدد أعضاء مجلس الإدارة، والنظام القانوني والتنظيمي لكل بيئة.

ومن نتائج الدراسة ما يلي :

- مؤشر الحاكمية المؤسسية المستخدم في الأسواق الناشئة أو الأسواق المتقدمة له أثر موجب وذو أهمية على قيمة الشركات المدرجة في كلا السوقين.

- كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة تصبح العلاقة سالبة مع قيمة الشركة في الأسواق المتقدمة بينما في الأسواق الناشئة تزيد قيمة الشركة مع زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة.

٥-دراســـة (**Steven, T. Petra, Nina, T. Dorata, 2007**) **بعنـــوان: Corporate governance and chief executive officer) compensation) لحاكمية المؤسسية والتعويضات التي تدفع للمدير التنفيذي في الشركة.** هدفت هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين مستوى الحوافز المعتمدة على الأداء والتعويضات المدفوعة لمجلس الإدارة ولجنة التعويضات. تم إجراء عدة اختبـــارات للعلاقة بين الحوافز المبنية على الأداء وهيكل الحاكمية المؤسسية المطبقة، لقد استخدم تحليل الانحدار المتعدد للتنبؤ باحتمالية أن يتقاضى المدير العام التنفيذي لحوافز قليلة في ظل وجود عدة مجالس إدارة ولجان تعويضات ذات خـصائص مختلفـة. وقـد خلصت الدراسة إلى أن وجود نظير للمدير التنفيذي في مجلـس الإدارة يقلـل مـن احتمالية إعطاء المدير التنفيذي حوافز قليلة، وأن المدير التنفيذي مـن المحتمـل أن يعطى حوافز قليلة عندما يكون أعضاء لجنة الحوافز يخدمون في أقـل مـن ثلاثـة مجالس إدارة أخرى، وعندما يكون عدد أعضاء مجلس الإدارة أقل مـن أو يـساوي تسعة أعضاء.

٦-دراسة (**Silvera and Barros, 2007**) **بعنوان** : "**Corporate Governance Quality and Firm Value in Brazil**" **جودة الحاكمية المؤسـسية وقيمـة الشركة بالتطبيق على البرازيل.** استهدفت هذه الدراسة قياس تأثير جودة الحاكميـة المؤسسية على القيمة السوقية للشركة لعينة تكونت من ١٥٤ شركة مدرجة في السوق

المالي في البرازيل عام ٢٠٠٢، وللحصول على ممثل (Proxy) لجودة الحاكمية المؤسسية، تم بناء مؤشر موسع للحاكمية المؤسسية يتكون من عشرين سؤالا موضوعيا وأعطي كل سؤال نقطة ١ إذا كان متوافرا وصفرا إذا كان غير متوافر وعلية تراوحت مجموع نقاط المؤشر من ٠–٢٠ وقد تم جمع بيانات الدراسة من المصادر الثانوية المنشورة،وقد تضمنت أسئلة المؤشر أربعة محاور وهي، الوصول إلى المعلومات، المحتوى المعلوماتي، تركيب مجلس الإدارة، هيكل الملكية والسيطرة. تم إجراء اختبار الدراسة باستخدام نماذج رياضية مختلفة تراوحت من البسيطة إلى المعقدة بما فيها الانحدار المتعدد.وأظهرت نتائج الدراسة علاقة موجبة وتأثيرا ذا أهمية نسبية لجودة الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في السوق المالي.

٧- **دراسة (Black and others,2006) بعنوان: "هل يمكن التنبؤ بقيمة الشركة في السوق المالي من خلال قواعد الحاكمية المؤسسية المطبقة –دراسة على سوق كوريا الجنوبية"**، استهدفت الدراسة تطوير مؤشر للحاكمية المؤسسية لقياس ما هو مطبق في الشركات ووجدوا أن هناك علاقة ارتباط قوية بين قواعد الحاكمية المؤسسية المطبقة وقيمة الشركة في السوق المالي في كوريا، وانتهت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط جوهرية بين قواعد الحاكمية المؤسسية وبين تحسين قيمة رأس المال السوقي للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة.

٨–**دراسة (Zhou wenqun, Lynda, 2006) رسالة ماجستير غير منشورة ، بعنوان: (The Corporate Governance Practice and its Deterministic Factors in Hong Kong Market) تطبيق الحاكمية المؤسسية والعوامل المحددة لها في سوق هونج كونج.** هدفت هذه الدراسة إلى

اختبار جميع القواعد المطبقة للحاكمية المؤسسية للشركات المدرجة في سوق هـونج كونج، بالإضافة إلى تحديد العوامل الأكثر أهمية في الحاكمية المؤسسية، واعتمـادا على مبادئ الحاكمية المؤسسية لمنظمة التعـاون والتنميـة الاقتـصادية (OECD, 2004) ومصنف أفضل الممارسات (HKEx, 1999)، قامت الباحثة بتطوير نموذج لمؤشر الحاكمية المؤسسية ،بهدف تقييم شامل للحاكميـة المؤسـسية المطبقـة فـي الشركات المدرجة في سوق هونج كونج. تمت دراسة العلاقة بين مؤشـر الحاكميـة المؤسسية وقيمة الشركة من أجل معرفة حقيقة ، ألا وهي ، هل الحاكمية المؤسـسية مهمة بالنسبة للمستثمرين. إضافة إلى تحليل عملي لمعرفة العناصر الأكثر أهمية في الحاكمية المؤسسية. وقد جاءت نتائج الدراسة كما يلي :

- مؤشر الحاكمية المؤسسية له أثر موجب وذو أهمية على قيمة الشركات المدرجة في سوق هونج كونج.
- الشفافية ومسؤوليات مجلس الإدارة كانت العناصر الأكثر أهمية في الحاكمية المؤسسية.
- الشركات المرتبطة بالصين كانت الأقل تطبيقا لمؤشر الحاكمية المؤسسية مقارنة بالشركات في هونج كونج.
- للمستثمرين اهتمام واضح بتطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات من أصل صيني أكثر منها في الشركات من هونج كونج.

هذه أول دراسة تقوم بتطوير مؤشر موسع ومتعدد العناصر لقياس الحاكمية المؤسسية في سوق هونج كونج، ويمكن للمستثمرين، الهيئات المنظمة، والشركات المدرجة استخدامه كمرجع مفيد يمكن الاعتماد عليه. هذه النتائج والتي وصلت إليها الدراسة بعد إجرائها على عينـة مـن

كبريات الشركات المدرجة في سوق هونج كونج بلغ عددها ١٦٨ شركة، جاءت لتؤكد على أهمية الحاكمية المؤسسية ولتقترح العناصر المهمة بالنسبة للمستثمرين.

٩-**دراسة (Bauer and Others, 2003) بعنوان: "Empirical Evidence on Corporate Governance in Europe. The Effect on Stock Returns, Firm Value and Performance".**، استهدفت هذه الدراسة الإجابة بشكل أساسي عن السؤال التالي: هل تطبيق الحاكمية المؤسسية الجيدة يؤدي إلى قيمة أعلى للشركة في السوق المالي في البورصات الأوروبية ؟ حيث قاموا بترتيب الشركات في سوق (FTSE Eurotop 300) إلى شركات ذات الحاكمية المؤسسية جيدة وشركات ذات الحاكمية المؤسسية ضعيفة وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في السوق المالي.

١٠-**دراسة (Gompers et al, 2003) بعنوان: (Corporate Governance and Equity Prices) الحاكمية المؤسسية وأسعار الأسهم.** هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والأداء المالي لـ ١٥٠٠ شركة أمريكية مدرجة في السوق المالي للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٦، حيث تم بناء مؤشر للحاكمية المؤسسية مكون من ٢٤ بندا ليكون ممثلا لجودة الحاكمية المؤسسية. وقد تضمن مؤشر الحاكمية المؤسسية (حقوق المساهمين مثل حق التعويض، والوصول إلى المعلومات، والحق في توزيعات الأرباح، والحماية من كبار المساهمين، وحضور الاجتماعات)، وقد تم قياس المتغير التابع بحجم العائد، والأداء التشغيلي، وقيمة الشركة. وقد كانت نتائج الدراسة كما يلي:

- يوجد ارتباط قوي بين عائد السهم وجودة الحاكمية المؤسسية المطبقة.

- قيمة الشركة ذات الحاكمية المؤسسية الأفضل تزيد بمقدار ٥٦ نقطة على قيمة الشركة ذات الحاكمية المؤسسية الأقل جودة.
- تكلفة رأس المال عند الشركات ذات الحاكمية المؤسسية الأفضل تكون أقل.

١١-**دراسة(Good and Seow , 2002) بعنوان: "The Influence of Corporate Governance Mechanisms on The quality of Financial Reporting and Auditing Perceptions of Auditors and Directors in Singapore"** . تناولت هذه الدراسة تأثير آلية الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية و دور المديرين والمدققين في ذلك بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية في سنغافورة ،وقد خلصت هذه الدراسة إلي تأكيد دور التدقيق الداخلي ولجان التدقيق في عملية الحاكمية المؤسسية وفي تحقيق جودة التقارير المالية ،بالإضافة إلى أهمية القواعد الأخلاقية في ذلك .

١٢-**دراسة (Francis ,et al.,2001) بعنوان: "The Role of Accounting and Auditing in Corporate Governance and The Development of Financial Markets Around The World"** ، تناولت هذه الدراسة دور كل من المحاسبة والتدقيق في تطبيق الحاكمية المؤسسية وتطوير أسواق المال في عدد من الدول، وقد خلصت الدراسة إلي ضرورة وجود الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق المساهمين، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق لأنها تحقق الشفافية في إعداد القوائم المالية علاوة على دورها في حماية حقوق أصحاب المصالح في الشركات والذي ينعكس بالإيجاب على حركة أسواق المال .

وطبقاً لما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة فإن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الحاكمية المؤسسية في تركيزها على تقييم مدى التزام الشركات

المساهمة العامة الأردنية في قطاعي الصناعة والخدمات بقواعد الحاكميـــة المؤســـسية تمهيـــدا لتحليل أثر وعلاقة هذه القواعد على قيمة الشركة، هذا وسوف يتم الاعتماد على نماذج رياضية لاختبار العلاقة بين قواعد الحاكمية المؤسسية المطبقة فعليا وقيمة الشركة في بورصـــة عمـــان وذلك من خلال معلومات التقارير المالية للشركات المدرجة بهذا السوق عـــن الفتـــرة الزمنيـــة ٢٠٠٣-٢٠٠٨.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها النظرية والتطبيقية مما يلي:

١- الأهمية النظرية للدراسة :

من المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في إضافة معلومات جديدة إلى حقل المعرفة المحاسبية. وبخاصة الممارسات الموجودة لإجراءات الحاكمية المؤسسية في الأردن والعمل على تطويرها.

وتأتي أهمية هذا البحث من حيث تقديم مقترحات وحلول حول كيفية تعزيز إجراءات الحاكمية المؤسسية في الأردن حتى تمارس دورها كصمام أمان للشركات من خطر الإفلاس والانهيار، وبهذا يمكن النهوض بالواقع المحاسبي والعمل على زيادة مساحة الشفافية والإجراءات الرقابية وحماية شركاتنا من المصير الذي واجهته الشركات العالمية المنهارة ومن ثم رفع قيمة الشركات المدرجة بالبورصة. علاوة على ذلك فإن أهمية هذا البحث تكمن في حداثة الموضوع من الناحيتين النظرية والتطبيقية ، حيث هناك ندرة في العالم العربي لدراسة مدى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية.

٢ الأهمية التطبيقية للدراسة :

من المتوقع أن تسهم هذه الدراسة تطبيقياً في الأبعاد التالية:

-رصد درجة تأثير الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة لضمان البقاء والنمو والاستمرار.

-معرفة مدى تأثير تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية من المنظور المحاسبي على قيمة الشركة في بورصة عمان.

-دعم قاعدة البيانات ببورصة عمان في مجال مدى تأثر قيمة الشركات المدرجة في السوق بمستوى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية .

-التعرف على قدرة أدوات قياس وآليات جديدة لتنشيط بورصة عمان في سياق العلاقة بين قواعد الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة.

-دعم بناء مؤشر لقياس الحاكمية المؤسسية في بورصة عمان.

حيث إن تفعيل تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على الشركات المدرجة في بورصة عمان سوف يؤدي إلى تهيئة المناخ المناسب لتحقيق تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات في بورصة عمان وشفافية سوق الأوراق المالية وحماية المستثمرين، وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى سلامة التعامل وبالتالي يسهم في تعظيم قيمة الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الفصل الثاني

الإطار النظري

-الخلفية الفكرية لمفهوم الحاكمية المؤسسية

-دوافع الحاكمية المؤسسية

-مفهوم الحاكمية المؤسسية

-تجارب دولية في الحاكمية المؤسسية

-الأردن وتطبيقات الحاكمية المؤسسية

-مبادئ الحاكمية المؤسسية

-نظم الحاكمية المؤسسية

-الإفصاح المحاسبي والشفافية والحاكمية المؤسسية

-لجان التدقيق والحاكمية المؤسسية

-حوافز المديرين والحاكمية المؤسسية

-إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية

-الانضباط المالي والحاكمية المؤسسية

-الاستقلال والحاكمية المؤسسية

الفصل الثاني

الاطار النظري

الخلفية الفكرية لمفهوم الحاكمية المؤسسية:

الحاكمية المؤسسية هو مصطلح وجد طريقه إلى المراجع المالية والإدارية خلال العقدين الأخيرين. ولقد وصفته لجنة Cadbury بأنه الأسلوب الذي من خلاله يتم توجيه الشركات ومراقبتها. وتحتوي هذه العبارة البسيطة على العديد من العناصر ذات المعاني المتعمقة بما فيها مناقشة الأداء والالتزام.، حيث إن المهمة الرئيسة للشركة هي تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها. ويجب عليها أن تلتزم بالمعايير ذات الصلة، والقواعد، والقوانين، والتنظيمات، والسياسات وكذا التوقعات والتي تشكل بدورها إطاراً يتم تقييم أدائها من خلاله، وقد يؤدي هذا بالتبعية إلى العديد من الصعوبات من الناحية العملية. لذا أصبح هناك ثقة تجاه مواثيق وسياسات الحاكمية المؤسسية في محاولة لإعادة تأسيس ميزان الأداء والالتزام لضمان التكاملية، والقابلية لتلقي المقترحات والآراء، وكذا المسؤولية. ومن هنا يتناول الباحث في السطور التالية أهم الأمور المرتبطة بتوضيح مفهوم الحاكمية المؤسسية.

نشأة مفهوم الحاكمية المؤسسية:

أدى ظهور نظرية الوكالة "Agency Theory" وما ارتبط بها من المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة وتنفيذيي الشركات من جهة وبين المساهمين وأصحاب المصلحة الأخرى من جهة أخرى، إلى زيادة الاهتمام في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، وذلك باعتبارهم الجهة التي تتحكم بزمام الأمور داخل الشركات. وفي عام ١٩٧٦ قام كل من (Meckling and

Jensen) بالاهتمام بمفهوم الحاكمية المؤسسية وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المــشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة . ولاحق ذلك مجموعة مــن الدراســات العلميــة والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ الحاكمية المؤسسية وأثرها علــى زيــادة ثقــة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات، وبالتالي قدرة الدول على جذب مستثمرين جدد سواء محليين أو أجانب وما يترتب على ذلك من تنمية اقتصاديات تلك الدول. وصاحب ذلك قيام العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم الحاكمية المؤسسية عن طريق قيام كل من الهيئات العلمية بها والمشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التــزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ.

ومن ثم فإن موضوع الحاكمية المؤسسية جاء امتداداً للمناقشات الدائرة حول تعزيــز أداء الشركات المساهمة والتي منها على سبيل المثــال، نظريــة المنــشاة Theory of the Firm، ونظــرة الوكالــة Agency Theory، والفــصل بــين الملكيــة والإدارة Separation of Ownership and Control، وهياكل الملكية Ownership Structure، وتمويل المنــشآت Corporate Financing، وعلاقـــة الإدارة مـــع المـــساهمين Management Vs Shareholders.، وعدم تماثل المعلومات Information Asymmetry، ومــساءلة مجلــس الإدارة Board Accountability، والمـــساءلة والـــشفافية Accountability & Transparency، وأصحاب المصالح Stakeholders Perspective ، Cheffins, Brian, (2001 .

ولقد أشار كل من٢٠٠٣ Turnbull و ٢٠٠٣ Shleifer & Vishny في موضــوع الحاكمية المؤسسية من خلال علاقته بالنظريات السابقة إلى أن "الحاكميــة المؤســسية تتنــاول الطرق التي يؤكد بها من يقدمون التمويل للشركات لأنفسهم أنهم سيحصلون علــى عائــد مــن

استثماراتهم. ولكن كيف يمكن لمقدمي التمويل أن يجعلوا المديرين يقومون برد جزء من الأرباح لهم؟... وكيف يمكنهم التأكد من عدم قيام المديرين بإهدار رأس مال الشركة أو عدم قيامهم باستثماره في مشروعات سيئة؟ وكيف يمكن لمقدمي التمويل أن يراقبوا المديرين؟... ومن جهة النظر هذه فإن الحاكمية المؤسسية تركز على النقاط الآتية: اتخاذ القرارات بطريقة تتسم بالشفافية بحيث يمكن للمساهمين وغيرهم أن يخضعوا أعضاء مجلس الإدارة للمساءلة بشأنها، إتباع الشركة لمعايير محاسبية تؤدي إلى قياس وعرض المعلومات اللازمة لأعضاء مجلس الإدارة والمستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين بحيث يمكنهم اتخاذ القرارات، والتزام سياسات الشركة وممارستها بالقوانين الوطنية والمعايير الدولية واللوائح المحلية، وقيام المساهمين بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلونهم.

دوافع الحاكمية المؤسسية:

لقد حظيت الحاكمية المؤسسية باهتمام عالمي كبير من قبل المنظمات المهنية والمجامع العلمية الدولية ، نظرا لدورها في حماية الشركات من التعرض لحالات التعثر والفشل المالي والإداري وأيضا لحمايتها من مخاطر التصفية ، إضافة إلى دورها في تعظيم قيمة الشركة في السوق وضمان بقائها ونموها واستمرارها على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية.

ويعود تزايد الاهتمام بظاهرة الحاكمية المؤسسية سواء في الدول المتقدمة أو النامية إلى العديد من الدوافع والأسباب المالية والإدارية والقانونية والاقتصادية والأخلاقية أهمها (خليل والعشماوي ٢٠٠٨) :

-قصور في تطوير التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم المعاملات التجارية وبقائها لفترة طويلة دون تعديل بما يتماشى مع ما تقتضيه التطورات في ممارسة العمليات التجارية والاستثمارية.

-قصور في دور البورصات العالمية والهيئات الرقابية المختصة في مراقبة الشركات المساهمة العامة من خلال مجموعة القواعد واللوائح التي تصدر عن هذه الجهات والتي قد لا تفي بإجراء مثل هذه المراقبة وعم قدرتها على التنبؤ بسلوك المتعاملين مع هذه الشركات ومدى الحاجة إلى قواعد حاكمة لسد مثل هذه الثغرات حفاظا على حقوق المساهمين وضمانا لسلامة الاقتصاد الوطني لكل دولة.

-وجود مشكلات ناجمة عن مفهوم الوكالة وانفصال الملكية عن الإدارة وما ينشأ عنها من وجود تضارب في المصالح بين الإدارة والمساهمين من ناحية وبين ذوي المصالح المتعارضة من ناحية أخرى، ومدى الحاجة إلى قواعد جيدة للحاكمية المؤسسية للحد من هذه المشكلات ودعم ثقة المستفيدين من هذه الشركات .

-تزايد الممارسات المالية والإدارية الخطأ بالشركات والتلاعب والتضليل في التقارير المالية وظهور الكثير من قضايا الفساد المالي والإداري الأمر الذي يستوجب وجود قواعد حاكمة للحد من هذه المظاهر .

-تدني أخلاقيات الأعمال وضعف نظم الرقابة الداخلية على أنشطة معظم الشركات مما يستوجب إجراءات حاكمة لمراقبة أداء الشركات.

-زيادة فجوة التوقعات نتيجة تورط بعض شركات التدقيق المالي العالمية في قضايا مهنية وظهور حالات عديدة من الاحتيالات المالية والافلاسات في بعض الشركات المساهمة العامة الدولية وما تبعه من تساؤلات حول ، أين مجلس الإدارة؟، أين مدقق الحسابات؟ أين المدققون الداخليون ؟ أين الهيئات الرقابية الحكومية؟، أين المنظمون والتشريعات الضابطة والحاكمة؟.(عفاف أبو زر، ٢٠٠٦)

مفهوم الحاكمية المؤسسية:

بالرغم من انتشار مفهوم الحاكمية المؤسسية والسعي إلى تطبيقه على المستوى العالمي، إلا أنه لم يتم الاتفاق على تعريف موحد له بين المختصين والمهتمين بتطبيقه. وقد يرجع ذلك إلى تعدد أبعاد هذا المفهوم وتأثره بالنواحي التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات (Anonymous, P,2005).

ويعرف البنك الدولي (Alkhafaj, A., F.2003)الحاكمية المؤسسية بأنها الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقتصادية للمجتمع بكفاءة عالية بهدف التنمية. كما خلص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Witherell,b, 2004) إلى أن الحاكمية المؤسسية تعبر عن ممارسة السلطات الاقتصادية الرشيدة والسياسية والإدارية الفعالة لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته.

كما ينظر إلى الحاكمية المؤسسية من وجهة نظر قانونية باعتبارها تمثل مجموعة العلاقات التعاقدية بين الأطراف المهتمة بالشركة. ومن الوجهة الأخلاقية فإنها تشير إلى حماية حقوق الأقلية. أما من الناحية الاجتماعية فتعني الحاكمية المؤسسية قيام منشآت الأعمال بتخصيص جزء من الثروة المكتسبة لصالح جمهور المواطنين ذوي الدخول المنخفضة بالدولة. ومن ناحية أخرى فإن الحاكمية المؤسسية تمثل مجموعة من الآليات والمبادئ التي تستخدم لسد الفجوة القائمة في نظرية الوكالة التي أدت إلى انفصال الملكية عن الإدارة.

ويعرض الباحث أيضا ملخصا لمفهوم الحاكمية المؤسسية من خلال أدلة الحاكمية المؤسسية المطبقة في مجموعة من الدول كما يلي (Holly Gregory, 2008) :

–مبادئ الحاكمية المؤسسية (OECD, 2004) : الحاكمية المؤسسية تستلزم وجود مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح. وهي

تقدم الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد مجموعة الأهداف للشركة ووسائل تحقيقها والرقابة على الأداء. والحاكمية المؤسسية الجيدة يجب أن تقدم حوافز مناسبة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة حتى يسعوا لتحقيق الأهداف التي تطمح لها الشركة والمساهمون ويجب أن تسهل وجود الرقابة الفعالة. وأن الاطار العام للحاكمية المؤسسية يعتمد على ويتأثر بالبيئة الاقتصادية والسياسة الاقتصادية الكلية ومستوى المنافسة للمنتجات وعوامل السوق الأخرى ويعتمد أيضا على البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية بالاضافة إلى عوامل اخرى مثل أخلاقيات الأعمال والمسؤولية البيئية والاجتماعية التي تضمن للشركة السمعة الجيدة والنجاح في الأمد الطويل.

-دليل الحاكمية المؤسسية في استراليا: الحاكمية المؤسسية هي الإطار العام للقواعد والأنظمة والعمليات الداخلية والتي بوساطتها تتم ممارسة السلطات والرقابة عليها داخل الشركات. وهي تشمل الآليات التي تتم بوساطتها مساءلة الشركة والإدارة، والحاكمية المؤسسية تؤثر في كيفية وضع أهداف الشركة وتحقيق هذه الأهداف وتقدير المخاطر ومراقبتها والوصول إلى الأداء الأمثل.

-دليل الحاكمية المؤسسية البرازيلي: الحاكمية المؤسسية مجموعة من الممارسات تهدف إلى تحقيق الأداء الأمثل للشركة وحماية أصحاب المصالح مثل المساهمين والموظفين والدائنين من اجل جذب الاستثمارات. وإن تبني ممارسات للحاكمية المؤسسية الجيدة يفرض وجود آليات تحمي المستثمرين من ضياع أموالهم بوساطة أفراد اصبحت لهم سلطة لاتخاذ القرارات باسم الشركة. والشركات التي لديها نظام حاكمية مؤسسية يحمي جميع المستثمرين يفضي بها إلى تقييم أعلى في السوق. وأن الحاكمية المؤسسية هي نظام لكيفية إدارة الشركة والرقابة عليها ويتضمن العلاقات مع الملاك ومجلس الإدارة والإداريين وأصحاب المصالح.

-دليل الحاكمية المؤسسية في كندا: الحاكمية المؤسسية تعني العملية والهيكل المستخدم لإدارة أعمال وشؤون الشركة بهدف زيادة قيمة الشركة.

-دليل الحاكمية المؤسسية الموحد في بريطانيا: الحاكمية المؤسسية الجيدة يجب أن تسهم في تحسين أداء الشركة من خلال مساعدة مجلس الإدارة للقيام بواجباته لتحقيق أفضل فائدة للمساهمين.

-دليل الحاكمية المؤسسية (BRT) في أمريكا: إن هيكل الحاكمية المؤسسية الجيد هو نظام عمل يؤسس لوضع الأهداف وفعالية اتخاذ القرارات والرقابة المناسبة وتحقيق الأداء الأمثل. ومن خلال هذا الهيكل فإن رئيس مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة التفاعل بفعالية والاستجابة في الوقت المناسب بسرعة للظروف المحيطة ضمن إطار متين من القيم المؤسسية من أجل تقديم قيمة ثابتة للمساهمين المستثمرين في الشركة.

مما سبق يمكن بلورة مفهوم الحاكمية المؤسسية وفق مجموعة من الخصائص ومن ثم وصفه بأنه:

- نظام عمل متكامل يؤسس لوضع الأهداف وتنفيذها وارقابة المناسبة على أنشطة وبرامج الشركة لتحقيق الأداء الأمثل.
- نظام يعتمد على ويتأثر بالبيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية والتنظيمية والمؤسسية للدولة ومدى التزام الشركة بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.
- مجموعة الطرق التي من خلالها يمكن لأصحاب المصالح الاطمئنان على حقوقهم بصورة متوازنة.
- مجموعات المقومات والأساليب التي تدعم ممارسة الوظائف الإدارية بمعرفة إدارة الشركة لأغراض تعظيم قيمتها في الأجل الطويل.

- مجموعة القوانين والتشريعات التي تفصح عن حقيقة العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم والأطراف الأخرى المتعارضة.
- ويدعم ذلك أمانة والتزام أخلاقي نبيل وعدم تقديم المصلحة الشخصية على مصلحة العمل.

تجارب دولية في الحاكمية المؤسسية :

يعرض الباحث تاليا ملخصا مقارنا لتجارب بعض الدول والهيئات في مجال الحاكمية المؤسسية يتضمن أدلة الحاكمية المؤسسية المطبقة في كل دولة والجهة التي أصدرت الدليل والاطار القانوني للالتزام بهذا الدليل والهدف من اصدار الدليل والجهات التي يطلب منها تطبيقه واللجان المنبثقة عن مجلس الادارة من حيث الحجم والهيكل والاستقلال . وقد شملت المقارنة كل من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واستراليا والبرازيل وايطاليا وكندا واندونيسيا واليابان وكوريا وبريطانيا وامريكا والمانيا وفرنسا والاردن ومصر.

جدول(٢) مقارنة التجارب الدولية في الحاكمية المؤسسية

مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	استراليا
دليل الحاكمية المؤسسة: مبادئ الحاكمية المؤسسة الصادرة في نيسان ١٩٩٩ والمعدلة في نيسان ٢٠٠٤.	**دليل الحاكمية المؤسسية:** مبادئ الحاكمية المؤسسية الجيدة. وتوصيات لافضل الممارسات آذار ٢٠٠٣ وأعيد إصداره تحت اسم مبادئ الحاكمية المؤسسية في آب ٢٠٠٧.
الهيئة التي أصدرت الدليل: OECD	**الهيئة التي أصدرت الدليل:** سوق الأوراق المالية الاسترالي
الإطار القانوني والالتزام به: اختياري.	**الإطار القانوني والالتزام به:** الإفصاح عن الالتزام بالدليل أو تفسير عدم الالتزام

الهدف: تحسين أداء الشركات، وقدرتها التنافسية وجذب الاستثمارات.	**الهدف:** تحسين أداء الشركات، وقدرتها التنافسية، و جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال، وتحسين جودة المعلومات التي يجب توفيرها في الأسواق رأس المال المتعلقة بالحاكمية.
الجهات المستهدفة: الشركات المدرجة للتداول في البورصات، مع تشجيع باقي الشركات على تطبيقها.	**الجهات المستهدفة:** الشركات المدرجة للتداول.
حجم وهيكل واستقلال اللجان: على مجالس الإدارة أن تأخذ بعين الاعتبار تعيين عدد كافي من الأعضاء غير التنفيذيين القادرين على ممارسة رأي مستقل في مهامهم عندما يكون هناك احتمال لوجود تضارب في المصالح ومن الأمثلة على المسؤوليات الرئيسية هنا: التأكد من صحة وصدق التقارير المالية وغير المالية، ومراجعة العمليات مع الأطراف ذات الصلة، ترشيح أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين وأتعاب مجلس الإدارة.	**حجم وهيكل واستقلال اللجان:** لجنة التدقيق: يجب تشكيلها كما يلي: – تتكون فقط من مدراء غير تنفيذيين. – غالبيتها من الأعضاء المستقلين. – يرأسها رئيس مستقل ولا يجوز أن يكون رئيساً لمجلس الإدارة. – عدد أعضائها على الأقل ثلاثة. لجنة الترشيحات: يجب تشكيلها من قبل مجلس الإدارة كما يلي: – غالبية من الأعضاء المستقلين. – يرأسها عضو مستقل. – عدد أعضائها على الأقل ثلاثة. لجنة المكافآت: يجب على مسجل الإدارة تشكيلها بالشروط التالية: – غالبيتها من الأعضاء المستقلين. – يرأسها عضو مستقل. – عدد أعضائها ثلاثة على الأقل.
البرازيل	**ايطاليا**
أدلة الحاكمية المؤسسية: أ. توصيات هيئة الأوراق المالية البرازيلية في الحاكمية المؤسسية حزيران ٢٠٠٢. ب. دليل أفضل الممارسات آذار ٢٠٠٤.	**دليل الحاكمية المؤسسية:** أ. تقرير/دستور السلوك (تقرير Preda) تشرين أول ١٩٩٩. ب. دليل الحاكمية المؤسسية (الدليل) وتم

	تعديله في تموز ٢٠٠٢ و أيار ٢٠٠٣ و آذار ٢٠٠٦.
الهيئة التي أصدرتها: أ. هيئة الأوراق المالية البرازيلية. ب. المعهد البرازيلي للحاكمية المؤسسية.	**الجهة التي أصدرت الدليل:** لجنة الحاكمية المؤسسية للشركات المدرجة للتداول ، لجنة سوق الأوراق المالية.
الإطار القانوني والالتزام به: أ. الإفصاح عن الالتزام أو تفسر عدم الالتزام. ب. الإفصاح اختياري مع تشجيع الشركات عليه.	**الإطار القانوني والالتزام به:** الإفصاح عن الالتزام أو تفسير عدم الالتزام.
الهدف: تحسين أداء الشركات، وقدرتها التنافسية وجذب الاستثارات.	**الهدف:** تحسين أداء الشركات، وتنافسيتها وجذب الاستثمارات، وتحسين جودة المعلومات التي يجب توفيرها لأسواق رأس المال حول الحاكمية.
الجهات المستهدفة: أ. الشركات المدرجة للتداول. ب. جميع الشركات.	**الجهات المستهدفة:** - الشركات المدرجة للتداول.
حجم وهيكل واستقلال اللجان: يجب على مجلس الإدارة تشكيل لجان متخصصة لعمل تحليل متعمق للإجابة على أسئلة محددة. لأن العديد من نشاطات مجلس الإدارة تحتاج إلى تحليل متعمق يتجاوز الوقت المتاح لاجتماعات المجلس ومن الأفضل أن يقوم به لجان متخصصة من المجلس ويمن تشكيل لجان مختلفة مثل: - لجنة التدقيق. - لجنة المكافآت والتعويضات. - لجنة التمويل. - لجنة الحاكمية وأن النظام الداخلي لمجلس الإدارة هو الذي	**حجم وهيكل واستقلال اللجان:** مجلس الإدارة يفوّض صلاحياته إلى مدراء الإدارة وإلى اللجنة التنفيذية وهذه الصلاحيات تكون محدودة بسقف معين. لجنة الترشيحات اختيارية. وتكون غالبيتها من المستقلين. لجنة المكافآت: إجبارية وتضم أعضاء من غير التنفيذيين وغالبيتهم من المستقلين. لجنة الرقابة الداخلية: إلزامية وأعضائها من غير التنفيذيين وغالبيتهم من المستقلين.

يحكم كيفية تشكيل وتركيبه هذه اللجان والتنسيق فيها بواسطة أعضاء مستقلين. **هيكل لجنة التدقيق:** يجب أن تضم على الأقل عضو ممثل لحقوق الأقلية. وأن لا تضم أي عضو من الأعضاء التنفيذيين ويفضل أن يكون من الأعضاء المستقلين.	

كندا	اندونيسيا
دليل الحاكمية المؤسسية: أ. أين كان المدراء؟ أدلة تحسين الحاكمية في كندا (تقرير Dey) كانون أول ١٩٩٤. ب. مرحلة ما بعد الالتزام: بناء ثقافة الحاكمية المؤسسية (تقرير Saucier) تشرين ثاني ٢٠٠١.	**دليل الحاكمية المؤسسية:** دليل الحاكمية المؤسسية الجيدة (نيسان ٢٠٠١ والمعدل في تشرين أول ٢٠٠٦).
الجهة التي أصدرت الدليل: أ. سوق تورنتو للأوراق المالية. ب. اللجنة المشتركة للحاكمية المؤسسية، مؤلفة من سوق الأوراق المالية وجمعية المحاسبة القانونية.	**الجهة التي أصدرت الدليل:** اللجنة الوطنية للحاكمية (وأعيد تسميتها في اللجنة الوطنية للحاكمية المؤسسية في عام ٢٠٠٤) والمؤلفة من هيئة الأعمال والصناعة وجمعية الأكاديميين.
الأساس القانوني والالتزام به: الإفصاح عن الالتزام أو تفسير عدم الالتزام.	**الأساس القانوني والالتزام به:** الإفصاح عن الالتزام أو تفسير عدم الالتزام.
الهدف: تحسين أداء الشركات، وتنافسيتها، وجذب الاستثمارات.	**الهدف:** تحسين مستوى حاكمية مجلس الإدارة (الناحية الإشرافية).
الجهات المستهدفة: – الشركات المدرجة للتداول. – تشجيع باقي الشركات.	**الجهات المستهدفة:** – الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالي. – المؤسسات المملوكة للدولة والشركات الحكومية.

	– تشجيع جميع الشركات الأخرى.
حجم وهيكل واستقلال اللجان: على مجلس إدارة كل شركة مساهمة أن يعين لجنة من الأعضاء تتكون من أعضاء خارجين ومن غير أعضاء مجلس الإدارة ويمنع أعضاء مجلس الإدارة أن يشتركوا فيها. وأن يكون غالبية أعضائها الخارجين ليس لهم علاقة أو مصلحة مع أعضاء مجلس الإدارة. ومسؤولية اللجنة تسمية أعضاء مجلس الإدارة وتقييم أدائهم بشكل مستمر. – أما لجنة الإدارة التنفيذية مثلاً فمن الممكن أن تضم في عضويتها عضو أو أكثر من أعضاء مجلس إدارة الشركة. – لجنة الحاكمية المؤسسية: كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عليه تحمل مسؤولية تطوير منهج عمل الشركة من حيث الحاكمية المؤسسية. وأن هذه اللجنة مسؤولة عن مدى استجابة الشركة لتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية. – لجنة التدقيق: يتم تشكيلها أيضاً من أعضاء خارجين ولا تربطهم علاقة عمل بمجلس الإدارة.	**حجم وهيكل واستقلال اللجان:** مجلس المفوضين: لملجس المفوضين حتى يتمكن من القيام بواجباته تشكيل اللجان. وتقدم مقترحات اللجان إلى مجلس المفوضين للمصادقة عليها. لجنة التدقيق: لجنة إجبارية حيث يتوجب على مجلس الإدارة تشكيلها. أما اللجان الأخرى فهي ليست وجوبية ويشكلها المجلس إذا رأى ذلك ضرورياً. ويرأس لجنة التدقيق عضو مفوَّض مستقل وتضم أيضاً أعضاء من مجلس المفوضين ويمكن أن تضم مهنيين متخصصين من خارج الشركة. لجنة الترشيحات والمكافآت يترأسها عضو مفوَّض مستقل وتضم أيضاً أعضاء من مجلس المفوضين ويمكن أن تضم مهنيين من خارج الشركة.

اليابان	كوريا
أدلة الحاكمية المؤسسية: أ. مبادئ الحاكمية للشركات المدرجة: آذار ٢٠٠٤. ب. مبادئ الحاكمية المؤسسية السابقة: (أيار ١٩٩٨ المعدلة في أكتوبر ٢٠٠١).	**دليل الحاكمية المؤسسية:** دليل أفضل الممارسات في الحاكمية المؤسسية (أيلول ١٩٩٩).

الجهات التي أصدرت الدليل: أ. سوق طوكيو للأوراق المالية. ب. منبر الحاكمية المؤسسة الياباني. وهي منظمة تضمن هيئة الأعمال، وهيئة الصناعة ونقابة الأكاديميين.	**الجهة التي أصدرت الدليل:** لجنة الحاكمية المؤسسية الكورية. وتضم سوق الأوراق المالية، وهيئة الأعمال، وهيئة الصناعة، وجمعية الأكاديميين
الأساس القانوني والالتزام: - الإفصاح اختياري.	**الأساس القانوني والالتزام:** الإفصاح عن الالتزام وتفسير عدم الالتزام.
الهدف: تحسين جودة الحاكمية لدى مجلس الإدارة (الإشراف)، وتحسين أداء الشركات، وتنافسيتها وجذب الاستثمارات.	**الهدف:** تحسين جودة الحاكمية لدى مجلس الإدارة (الإشراف). وتحسين إداء الشركات وتنافسيتها وجذب الاستثمارات، ووضع معايير لمراجعة القوانين في كوريا.
الجهات المستهدفة: - الشركات المدرجة للتداول.	**الجهات المستهدفة:** - الشركات المدرجة للتداول. - تشجيع باقي الشركات.
حجم وهيكل واستقلال اللجان: يجب تشكيل اللجان التالية: - لجنة الترشحيات. - لجنة التدقيق. - لجنة التعويضات والمكافآت. وكل لجنة تضم ثلاثة أو أكثر من الأعضاء وعلى الأقل ٥٠% من أعضاء كل لجنة يجب أن يكونوا من الخارجيين. وغالبية الأعضاء الداخلين من المستقلين. ويرأس كل لجنة أحد الأعضاء من الخارجيين. ولمجلس الإدارة اختيارياً تشكيل لجان أخرى مثل اللجنة القانونية أو أي لجنة أخرى لغرض محدد. مثل لجنة استشارات الحاكمية المؤسسية.	**حجم وهيكل واستقلال اللجان:** لمجلس الإدارة تفويض صلاحياته إلى اللجان الداخلية أو العضو المختص. - لجنة الترشيحات تأسيسها اختياري ومهامها أن تقوم بترشيح أعضاء مجلس الإدارة بعدالة. وتضم على الأقل ٥٠% من أعضائها من الخارجيين. - لمجلس الإدارة عند الضرورة تشكيل لجان أخرى مثل لجنة التدقيق، ولجنة المكافآت ولجنة العمليات والتشغيل. - يحق للجان الداخلية تقييم عمل مجلس الإدارة. وتعرض نتائج عملها على مجلس التحقيق. - هيئات التدقيق الداخلية، مثل لجنة التدقيق

	ومدققي الحسابات يجب أن يقوموا بأعمال التدقيق بأمانة ويتمتعوا بالاستقلال عن الإدارة والمساهمين المسيطرين. – الشركات الكبرى، ومؤسسات الاستثمار الحكومي والبنوك يجب عليها تأسيس لجان التدقيق داخلياً ويشترط عليها أن لا توظف مدققي الحسابات الخارجيين أعضاء في هذه اللجنة. – لجنة تدقيق: تضم على الأقل ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة. وعلى الأقل ثلثي الأعضاء بما فيهم رئيس اللجنة يجب أن يكونوا من الأعضاء الخارجيين. وعلى الأقل عضو واحد يجب أن يكون لديه خبرة في أعمال التدقيق. – الشركة التي ليس لديها لجنة تدقيق توظف مدقق ثابت

روسيا	جنوب أفريقيا
دليل الحاكمية المؤسسية: دليل الحاكمية المؤسسية الروسي (نيسان ٢٠٠٢).	**دليل الحاكمية المؤسسية:** المرسوم الملكي للحاكمية المؤسسية لجنوب أفريقيا لسنة ٢٠٠٢ وسبقه الملخص التنفيذي لسنة ١٩٩٤ والمعدل عام ٢٠٠٢.
الجهة التي أصدرت الدليل: هيئة الأوراق المالية الفدرالية.	**الجهة التي أصدرت الدليل:** معهد المدراء في جنوب أفريقيا.
الأساس القانوني والالتزام به: الإفصاح عن الالتزام بالدليل أو تفسير عدم الالتزام به.	**الأساس القانوني والالتزام به:** الإفصاح عن الالتزام أو تفسير عدم الالتزام.
الهدف:	**الهدف:**

تحسين أداء الشركات، وتنافسيتها وجذب الاستثمارات.	تحسين جودة الحاكمية لدى مجلس الإدارة.
الجهات المستهدفة: – شركات رأس المال المشترك. – تشجيع باقي الشركات.	**الجهات المستهدفة:** – الشركات المدرجة للتداول. – البنوك، والشركات المالية، وشركات التأمين. – مؤسسات وهيئات القطاع العام. – تشجيع الشركات الأخرى.
حجم وهيكل واستقلال اللجان: يجب على المجلس تشكيل اللجان للمسائل المهمة التي تقع ضمن اختصاصه. – لجنة التخطيط الإستراتيجي. – لجنة التدقيق. – لجنة الموظفين والتعويضات. – لجنة تسوية النزاعات المؤسسية. للمجلس تشكيل لجان أخرى اختياريا مثل: – لجنة المخاطر. – لجنة السلوك الأخلاقي. يفضل أن يرأس كل لجنة عضو من مجلس الإدارة من غير التنفيذيين. يفضل أن يرأس لجنة الموارد البشرية والمكافآت عضو مستقل. وكذلك لجنة تسوية النزاعات المؤسسية. – لجنة التدقيق: يجب أن تضم أعضاء مستقلين ويرأسها عضو مستقل وغير تنفيذي.	**حجم وهيكل واستقلال اللجان:** – لجنة التدقيق ولجنة المكافآت على الأقل لجان إجبارية. ولمجلس الإدارة تشكيل لجان أخرى. – الأعضاء غير التنفيذيين يجب أن يلعبوا دوراً مهماً باللجان. – جميع اللجان يجب أن يرأسها عضو غير تنفيذي ومستقل. – لجنة الترشيحات: أعضائها يجب أن يكونوا من غير التنفيذيين وأن تكون غالبيتهم من المستقلين ويرأسها رئيس مجلس الإدارة. – لجنة المكافآت: إجبارية وجميع أعضائها من غير التنفيذيين المستقلين ويرأسها عضو مستقل وغير تنفيذي. – لجنة المجلس: يجب أن تكون مهامها مساعدة المجلس، ومراجعة عملية إدارة المخاطر وتحديد المخاطر الهامة التي تؤثر على الشركة. – لجنة التدقيق: يجب أن يكون غالبية أعضائها من غير التنفيذيين المستقلين. ويرأسها عضو غير تنفيذي مستقل ويشترط أن لا يكون رئيس مجلس الإدارة.

المملكة المتحدة / الدليل الموحد	الولايات المتحدة الأمريكية مبادئ BRT
دليل الحاكمية المؤسسية: الدليل الموحد للحاكمية المؤسسية (تموز ١٩٩٨ والمعدل في تموز ٢٠٠٣ والمعدل في حزيران ٢٠٠٦، والمعدل في حزيران ٢٠٠٨).	**دليل الحاكمية المؤسسية:** دليل الحاكمية المؤسسية لسنة ٢٠٠٢ والمعدل في نوفمبر ٢٠٠٥.
الجهة التي أصدرت الدليل: مجلس التقارير المالية (جمعية بريطانية تضم ممثلين عن جمعية الأعمال، وجمعية المحاسبة القانونية، الحكومة والقطاع العام).	**الجهة التي أصدرت الدليل:** الدائرة المستديرة لهيئة الأعمال The Business Round – Table. لجنة مرتبطة بهيئة الأعمال، وهيئة الصناعة وجمعية الأكاديميين.
الأساس القانوني والالتزام: الدليل يتضمن مبادئ إلزامية وشروط أخرى للالتزام بها وتفسير عدم الالتزام بها. والدليل الموحد تم إضافته وألحق مع قواعد الإدراج في بورصتي لندن وإيرلندا للأوراق المالية.	**الأساس القانوني والالتزام به:** – اختياري.
الهدف: – تحسين جودة الحاكمية المؤسسية لمجلس الإدارة (الرقابي). – تحسين جودة المعلومات المتعلقة بالحاكمية المؤسسية التي يجب توفيرها للبورصة. – تحسين ثقة المستثمرين من خلال زيادة معايير الحاكمية المؤسسية المطبقة.	**الهدف:** تحسين جودة الحاكمية المؤسسية لمجلس الإدارة (الرقابي). وتحسين جودة المعلومات المتصلة بالحاكمية التي يتم توفيرها للأسواق المالية.
الجهات المستهدفة: – الشركات المدرجة للتداول.	**الجهات المستهدفة:** – الشركات المدرجة للتداول. – تشجيع باقي الشركات.
حجم وهيكل واستقلال اللجان:	**حجم وهيكل واستقلال اللجان:**

لجنة الترشيحات: إجبارية تقود العملية لتعيين مجلس الإدارة وتقدم توصياتها إلى مجلس الإدارة. ويشترط في معظم أعضائها أن يكونوا من غير التنفيذيين المستقلين ويرأسها عضو غير تنفيذي مستقل أو رئيس مجلس الإدارة. لجنة المكافآت: إجبارية وعدد أعضائها على الأقل ثلاثة وللشركات الصغيرة اثنان من الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين، ويحق لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضوا وليس رئيساً للجنة. لجنة التدقيق: إجبارية وعدد أعضائها على الأقل ثلاثة وللشركات الصغيرة اثنان وهم من الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين، ويجب أن يتمتع أحد الأعضاء بالخبرة المالية. اللجان المذكورة أعلاه محضر اجتماعاتها فقط رئيسها وأعضائها. ويمكن حضور أشخاص آخرين بدعوة من اللجنة فقط.	- لجنة التدقيق: إجبارية للشركات المساهمة العامة وعدد أعضائها على الأقل ثلاثة من المستقلين. - لجنة الترشيحات: إجبارية وعدد أعضائها على الأقل ثلاثة من المستقلين. - لجنة الحاكمية المؤسسية: إجبارية وعدد أعضائها على الأقل ثلاثة من المستقلين. - لجنة المكافآت إجبارية وعدد أعضائها على الأقل ثلاثة من المستقلين. لجان إضافية مثل: - لجنة التمويل وإدارة المخاطر. - لجان لدراسة مسائل المتخصصة.

ألمانيا	**فرنسا**
دليل الحاكمية المؤسسية: دليل الحاكمية المؤسسية الألماني (شباط ٢٠٠٢، والمعدل في حزيران ٢٠٠٧).	دليل الحاكمية المؤسسية: دليل الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة المدرجة للتداول (تشرين أول ٢٠٠٣).
الجهة التي أصدرت الدليل:	الجهة التي أصدرت الدليل:
المفوضية الحكومية للحاكمية المؤسسية.	هيئة الأوراق المالية الفرنسية.
الأساس القانوني الالتزام: الدليل يتضمن توصيات يجب الإفصاح عن الالتزام بها أو تفسير عدم الالتزام.	الأساس القانوني والالتزام: الإفصاح عن الالتزام أو تفسير عدم الالتزام.
الهدف: تحسين أداء الشركات، وتنافسيتها	الهدف: تحسين كفاءة الحاكمية المؤسسية

وجذب الاستثمارات، وتحسين جودة المعلومات المتعلقة بالحاكمية المؤسسية المتوفرة لأسواق التداول في الأسهم.	لمجلس الإدارة (الرقابي). تحسين جودة المعلومات المتعلقة بالحاكمية التي يجب توفيرها لأسواق تداول الأسهم.
الجهات المستهدفة: – الشركات المدرجة للتداول. – تشجيع باقي الشركات.	الجهات المستهدفة: –الشركات المساهمة المدرجة للتداول.
حجم وهيكل واستقلال اللجان: – يجب على مجلس الإشراف على الشركة تشكيل اللجان من أصحاب الخبرة الكافية. وهي تدعم وتزيد من كفاءة عمل المجلس الإشرافي ومعالجة المسائل المعقدة. – رئيس كل لجنة يرفع تقارير منتظمة عن عمل اللجنة إلى المجلس الإشرافي. – المجلس الإشرافي يجب عليه تشكيل اللجان التالية: – لجنة التدقيق: ويشترط أن لا يرأسها عضو مجلس إدارة الشركة سابقاً. – لجنة الترشيحات: وتتكون حصراً من ممثلين عن المساهمين وتقترح الموظفين المناسبين للمجلس الإشرافي الذي بدوره يوصي للتصويت عليهم في اجتماعات الهيئة العامة. لجان اختيارية: – لجنة التحضير لتعيين أعضاء مجلس الإدارة. – لجان مختصة لمعالجة مسائل معينة مثل لجنة الإستراتيجية ولجنة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، ولجنة التمويل والاستثمار.	**حجم وهيكل واستقلال اللجان:** عدد وهيكل اللجان اختياري ويحدده مجلس الإدارة، ويوصي دليل الحاكمية بأن تتم الأعمال التالية بتحضير أولي من قبل لجان متخصصة. – مراجعة الحسابات. – مراقبة التدقيق الداخلي. – اختيار مدقق الحسابات القانوني. – سياسات المكافآت وحق شراء الأسهم. – تعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين. يجب على مجلس الإدارة تعيين اللجان التالية إجباري: – لجنة التدقيق ويشترط على الأقل ثلثي أعضائها من المستقلين غير التنفيذيين. – لجنة التعويضات والمكافآت: ويشترط أن يكون غالبية أعضائها من المستقلين غير التنفيذيين. – لجنة التعيينات والترشيحات: ويشترط أن يكون غالبية أعضائها من المستقلين غير التنفيذيين.

مصر	الأردن
دليل الحاكمية المؤسسية: دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات جمهورية مصر العربية (أكتوبر ٢٠٠٥).	دليل الحاكمية المؤسسية: دليل قواعد الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان (٢٠٠٨).
الجهة التي أصدرت الدليل:	الجهة التي أصدرت الدليل:
الهيئة العامة للاستثمار.	هيئة الأوراق المالية الأردنية.
الأساس القانوني والالتزام: الدليل يمثل إرشادات ينصح الالتزام بها.	الأساس القانوني والالتزام: الإفصاح عن الالتزام أو تفسير عدم الالتزام.
الهدف: - تحقيق مصالح عديدة للشركات. - تحسين المناخ الاستثماري العام بمصر.	الهدف: تعزيز أداء إدارات الشركات وحفظ حقوق كافة الأطراف المرتبطة بها، والمساهمة في تعزيز أداء الاقتصاد الوطني وزيادة الثقة فيه، وفي المناخ الاستثماري.
الجهات المستهدفة: - الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة. - الشركات المالية التي تتخذ شكل الشركات المساهمة. - تشجيع باقي الشركات.	الجهات المستهدفة: الشركات المساهمة العامة المدرجة للتداول.
حجم وهيكل واستقلال اللجان: يشكل مجلس الإدارة اللجنتين الدائمتين: - لجنة التدقيق. - لجنة الترشيحات والمكافآت. وتتألف كل منهما من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين لا يقل عددهم عن ثلاثة على أن يكون اثنان منهم على الأقل من الأعضاء المستقلين ويترأس اللجنة عضو مستقل. - للمجلس تشكيل لجان للقيام بمهام معينة لفترات محددة.	**حجم وهيكل واستقلال اللجان:** لمجلس الإدارة تشكيل لجان أو تفويض جهات أو أفراد آخرين في القيام ببعض أعماله. - لجنة المكافآت: غالبيتها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. - للمجلس تكوين لجان من أعضائه ومن غيرهم للقيام بمهام محددة ولفترات معينة وتعتبر هذه اللجان وسائل مساعدة للمجلس في أداء عمله وليست وسيلة لكي يتنصل المجلس من مسؤولياته.

- لجنة التدقيق الداخلي: من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويرأسها عضو غير تنفيذي. - لجنة التدقيق: تضم على الأقل ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. ومنهم واحد على الأقل خبير في الشؤون المالية والمحاسبية. ويجوز تعيين عضو من خارج الشركة.	- لجنة التدقيق: يشترط الخبرة في الأمور المالية والمحاسبية وأن يكون لأحد أعضائها خبرة عمل سابقة في مجال المحاسبة والأمور المالية.

الأردن وتطبيقات الحاكمية المؤسسية:

لقد تزايد الاهتمام بقواعد و تطبيقات الحاكمية المؤسسية منذ عام ٢٠٠٣ في الأردن، وفي سياق هذا الاهتمام فقد تم تشكيل فريق وطني من المستشارين لعمل دراسة لتقييم ودراسة البيئة التشريعية في الأردن ومدى التزام الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية للقوانين الأردنية بالقواعد والمعايير الدولية للحاكمية المؤسسية، ويمكن القول إن مفهوم ومبادئ الحاكمية المؤسسية في الأردن متواجدة في العديد من القوانين ومن أهمها قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته وقانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002 وقانون البنوك رقم (28) لسنة 2000وقانون الرقابة على شركات التأمين وغيرها من القوانين والأنظمة التي ترتبط بالحاكمية المؤسسية في الأردن بصورة غير مباشرة. كما أن هنالك العديد من النقاط الإيجابية في هذه القوانين و التي تتفق ومفهوم الحاكمية المؤسسية في الأردن (عفاف ابو زر، ٢٠٠٦).

فمن المظاهر **الإيجابية** للحاكمية المؤسسية في الأردن، نجد أن قانون الشركات يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم كالمشاركة في توزيع الأرباح والتصويت في الجمعيات العمومية والإطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة وغيرها الكثير . ويوجب على الشركات المساهمة إعداد حساباتها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية .

وقرر مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأردني في النصف الثاني من عـــام ٢٠٠٨ إصدار دليل قواعد الحاكمية المؤسسية المساهمة المدرجة في بورصـــة عمـــان لعـــام ٢٠٠٨، وتضمن قرار المجلس أن يكون التطبيق من قبل الشركات المساهمة المدرجة اعتباراً من ١/ ١ /٢٠٠٩ (الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية www.jsc.gov.jo).

ويضع هذا الدليل إطاراً متقدماً واضحاً ينظم الحقوق والواجبات والمسؤوليات والعلاقات والإدارة في الشركات المدرجة بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها ويحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها. وتستند هذه القواعد بشكل أساسي إلى قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه وقانون الشركات إضافة إلى المبادئ الدولية التي وضعتها منظمـــة التعـــاون الاقتصادي والتنمية وتوصيات البنك الدولي وخبراء من الجمعية الوطنيـــة للوســـطاء المـــاليين الأمريكية. وقد تضمن الدليل عددا من المفاهيم والتطبيقات الجديدة التي لم تـــرد فـــي أي مـــن التشريعات القائمة مما يستدعي إعادة النظر في عدد من أحكام هذه التشريعات. وقد أخذت بعين الاعتبار مفاهيم الحماية والشفافية والاستقامة من أهم هذه المفاهيم أيضاً مفهوم العضو المـــستقل في مجلس إدارة الشركة المساهمة والتوصية باعتماد التصويت التراكمي في انتخابات مجلـــس الإدارة بهدف تعزيز حماية حقوق الأقلية من حملة الأسهم. ومفهوم الأطـــراف ذوي المـــصالح Stakeholders وتعاملات الأطـــراف ذوي العلاقـــة Party Transactions Related ، إضافة إلى منع الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وإلزام مجلس الإدارة بتشكيل لجان دائمة حمائية مثل لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافـــآت ولجنـــة المراقبـــة الداخلية.

وإن هيئة الأوراق المالية أخذت بعين الاعتبار عند وضـــع دليـــل الحاكميـــة المؤســـسية للشركات المدرجة ترسيخ القواعد التشريعية وإرساء قواعد حمائية جديدة ، وإن تطبيـــق هـــذه

القواعد سيسهم بالتالي في تعزيز حماية المستثمرين وزيادة الثقة في سوق رأس المال وبالمناخ الاستثماري المبني على قواعد ومعايير دولية تعزز الثقة عند المستثمرين.

وإن الهيئة عند إعداد هذا الدليل نهجت أخذ رأي الجهات ذات العلاقة وتم تضمين العديد من هذه الآراء في الدليل. وقد جاء إصدار هذا الدليل إيماناً من الهيئة بأهمية وجود قواعد وأسس لحاكمية المؤسسية المدرجة في البورصة ، أكثر جذباً للمستثمرين تتناغم مع انفتاح اقتصاديات الدول على بعضها بعضا والمنافسة الشديدة ، وتتجانس مع الشروط والمتطلبات التي تضعها المنظمات والمؤسسات الدولية لقبول العضوية أو التعامل مع دول العالم المختلفة ومؤسسات وأسواق هذه الدول.

وأن القواعد والأسس تتجاوب مع الحاجات والتنظيم وأصبحت مطلباً يتبناه القطاع العام والخاص على حد سواء ووسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين والمتعاملين ، ومؤشراً على المستوى الذي وصلت إليه الإدارات فيها من التزام مهني بقواعد حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات للحد من الفساد، وبالتالي زيادة جاذبية الاقتصاد للاستثمارات المحلية والخارجية ومع قدرته التنافسية.

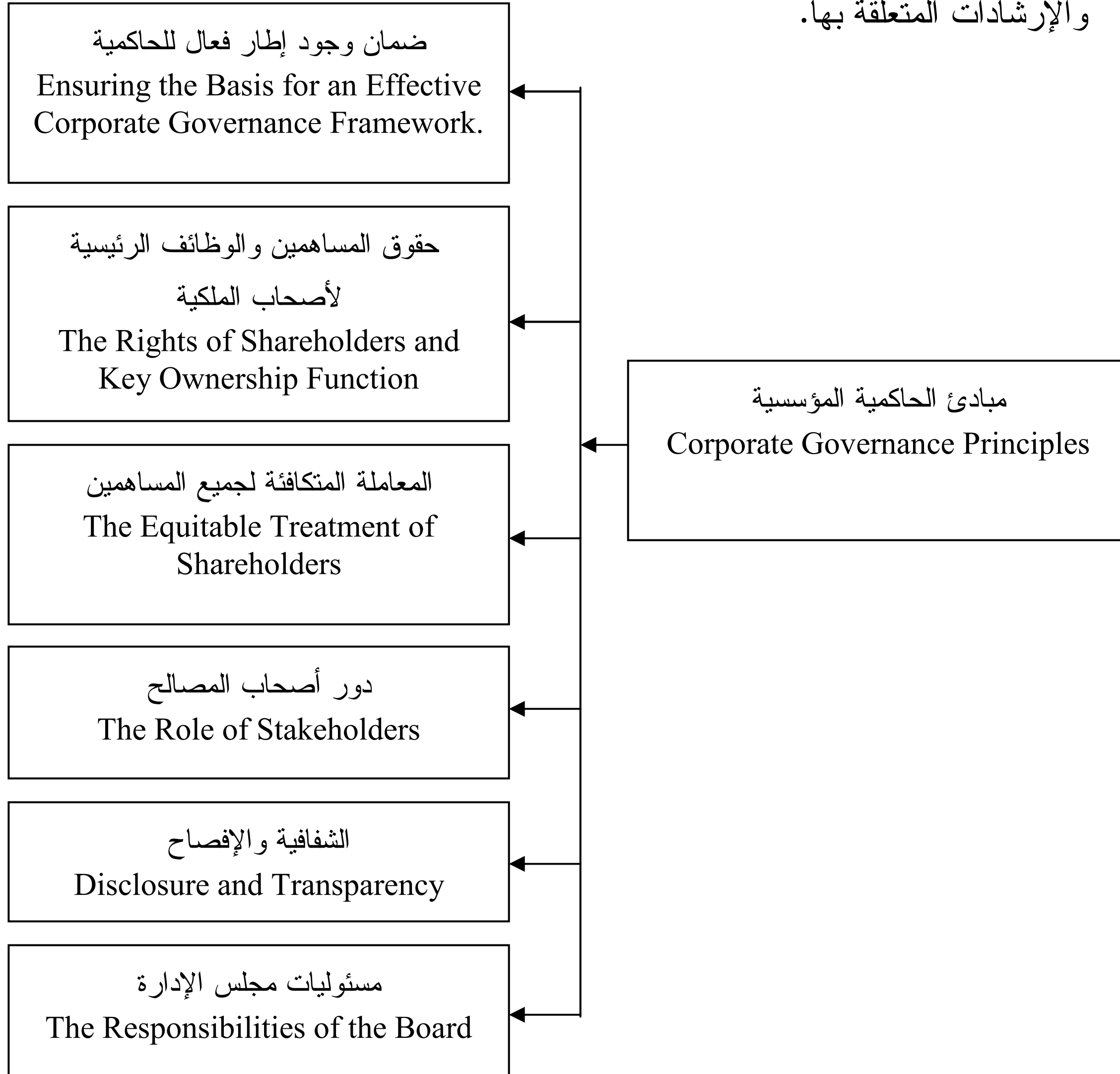
مبادئ الحاكمية المؤسسية:

في أبريل من عام ١٩٨٨ طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من المنظمة أن تقوم بالاشتراك مع الحكومات الوطنية الأعضاء بالمنظمة، وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص، بوضع مجموعة من المبادئ والإرشادات الخاصة بالحاكمية المؤسسية. كما تمت الإفادة من مجهودات عدد من الدول غير الأعضاء في المنظمة بالإضافة إلى مجهودات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وقطاع العمال، وغيرها من الأطراف المعنية بموضوع

الحاكمية المؤسسية. وفي مايو ١٩٩٩ (OECD, 1999) تم إصدار هذه المبادئ. ومنذ ذلك الحين حتى الآن، تعتبر تلك المبادئ وما جرى عليها من تعديلات عام ٢٠٠٤ هي الأساس الذي تستند إليه الدول والشركات عند قيامها بوضع الأسس المناسبة لتطبيق مفهوم الحاكمية المؤسسية.

وتوفر مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوافز المناسبة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتمشى مع مصلحة المساهمين والشركة، وتوفر هذه المبادئ المتابعة الفعالة التي يمكن عن طريقها قيام الشركات باستثمار مواردها بصورة أكثر كفاءة بالإضافة إلى زيادة قدرتها على جذب الاستثمارات الخارجية بالشكل الذي يمكنها من التوسع والمنافسة العالمية. ويجب أن نلاحظ أنه ليس هناك نموذج منفرد واحد للحاكمية المؤسسية الجيدة يمكن تطبيقه في جميع دول العالم ويؤدي إلى تحقيق نفس النتائج، ومع ذلك فقد أدى العمل الذي تم القيام به في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من الدول خارج المنظمة إلى تحديد عدد من العناصر المشتركة التي تعتبر أساسا للحاكمية المؤسسية الجيدة. وتقوم المبادئ على أساس هذه العوامل المشتركة وتم تشكيلها لتضم النماذج المختلفة لهياكل مجلس الإدارة الموجودة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو غيرها من الدول. ويجب أن نلاحظ أن المبادئ التي سوف يتم عرضها، هي المبادئ المعدلة التي أخذت في الاعتبار ما حدث من تطورات منذ عام ١٩٩٩ حتى الوقت الحالي، وتتضمن تلك المبادئ العديد من التعديلات الهامة التي صدرت بعد العديد من المشاورات العامة المكثفة، وقد وافقت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على هذه الصياغة المعدلة للمبادئ في ٢٢ أبريل ٢٠٠٤ (OECD, 2004).

وتتكون تلك المبادئ من ستة مبادئ أساسية ومجموعة من الإرشادات التي توضح كيفية تطبيق تلك المبادئ بحيث تضمن التطبيق السليم لها. ويوضح الشكل (٢) ملخصا لتلك المبادئ والإرشادات المتعلقة بها.



المصدر: مبادئ الحاكمية المؤسسية وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCED, 2004)

شكل (٢)

مبادئ الحاكمية المؤسسية وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED, 2004):

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية:

"ينبغي أن يشجع إطار الحاكمية المؤسسية على شفافية وكفاءة سوق المال، وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية"

المبدأ الثاني: حماية حقوق المساهمين والوظائف الرئيسة لأصحاب الملكية:

"ينبغي في إطار الحاكمية المؤسسية أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم"

المبدأ الثالث: المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين:

"ينبغي في إطار الحاكمية المؤسسية أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب. وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم"

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في الحاكمية المؤسسية:

"ينبغي في إطار الحاكمية المؤسسية أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل، واستدامة المنشآت السليمة مالياً"

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية:

"ينبغي في إطار الحاكمية المؤسسية أن يضمن القيام بالإفصاح الكافي في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، والحاكمية المؤسسية"

المبدأ السادس: مسئوليات مجلس الإدارة:

"ينبغي في إطار الحاكمية المؤسسية أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسئوليته أمام الشركة والمساهمين ووضع إطار لعلاقة مجلس إدارة الجمعية العامة"

وإن الغرض من وضع المبادئ يتمثل في أن تكون بمثابة قواعد مرجعية وأن يتم استخدامها من قبل الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص عند تحديدها للأطر القانونية والتنظيمية لوضع إجراءات الحاكمية المؤسسية، وقد أسهم البنك الدولي، والاتحادات المهنية، والشركات متعددة الجنسيات، وهيئات الأسواق المالية ومنظمات الاستثمار الدولية وغيرها بتدعيم ومساندة مبادئ OECD، وقد شارك في تطوير تلك المبادئ مبادرات وتجارب شركات في دول أوروبا وأمريكا وآسيا واستراليا وما قامت به من إعادة هيكلة لأنظمتها الداخلية والمرتبطة بأفضل الممارسات الإدارية والمالية وذلك لتحقيق معدلات عالية في الأداء والنمو أو ما يشار إليه بـ "The Codes of Best Pracitce".

نظم الحاكمية المؤسسية:

يتحدث نظام الحاكمية المؤسسية عن خصائص البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية على مستوى الدولة الواحدة أو مجموعة من الدول المتشابهة من حيث تلك الخصائص التي تؤثر على آليات حل التعارض بين مصالح الأطراف المختلفة في الشركة. ومن المحاولات المبكرة في هذا الصدد التقسيم الذي قدمه (Moerland P., 1995) بالتمييز بين ثلاثة أنظمة للحاكمية المؤسسية من واقع ظروف الدول الصناعية الغنية على الوجه التالي:

١. نظام الحاكمية المؤسسية في دول الأنجلو ساكسون وتشمل: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا واستراليا.

٢. نظام الحاكمية المؤسسية في الدول ذات الأصول الجرمانية وتشمل: ألمانيا وهولندا وسويسرا والسويد والنمسا والدنمارك والنرويج وفنلندا.

٣. نظام الحاكمية المؤسسية في الدول اللاتينية وتشمل: فرنسا وإيطالية وأسبانيا وبلجيكا.

ثم قام Shleifer and Vishny (Shleifer, A., and R. Vishny, pp. 737-783.) بالمقارنة بين نوعين من أنظمة الحاكمية المؤسسية كالآتي:

١. نظم حاكمية موجهة بالسوق Market Oriented Systems وتشمل مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وهي تميل إلى الاعتماد على كل من الحوافز المادية للمديرين وسوق السيطرة من خلال الاندماج في حل المشاكل التي تتصدى لها الحاكمية المؤسسية.

٢. نظم موجهة بكبار الملاك Large Shareholders – Oriented Systems كما في ألمانيا وفرنسا وأسبانيا، وهي تميل إلى فرض السيطرة والتحكم من خلال كبار الملاك المستنفذين Incumbent لتقريب مصالح وسلوكات كل من المديرين والملاك.

ويرى (Weimer,. and. Pape, 1999) أن مناقشة موضوع الحاكمية المؤسسية في إطار دولي يفتقد إلى إطار قوي، وقدماً تقسيم Taxonomy لأنظمة الحاكمية بناء على الخصائص الثمان التالية وكلها أبعاد قانونية وبيئية:

١. المفهوم السائد للمنشأة (الشركة).

٢. نظام اختيار وتعيين مجلس الإدارة.

٣. قدرة أصحاب المصالح "Stakeholders" على ممارسة تأثير ونفوذ على عملية صناعة القرارات الإدارية في الشركة.

٤. أهمية أسواق الأوراق المالية في الاقتصاد القومي.

٥. أهمية السوق فيما يتعلق بقضية التحكم في الشركات (العرض والطلب والمنافسة).

٦. هيكل الملكية للشركات وهل هو مفتت أم مركز.

٧. مدى الربط بين أداء الشركات وما يحصل عليه المديرون من أجور وحوافز.

٨. الأفق الزمني للعلاقات الاقتصادية.

وقام الباحثان السابق ذكرهما كذلك بتطبيق تلك الخصائص على مجموعات مختلفة من الدول وتوصلاً إلى نوعين من أنظمة الحاكمية المؤسسية كالآتي:

١. أنظمة موجهة بالسوق Market-Oriented وهي الأنظمة الموجودة في الدول الأنجلوسكسونية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وتتميز بتفتت هيكل الملكية بين عدد كبير من صغار حملة الأسهم، وقوة الأسواق (العمل، رأس المال والاندماج) في عقاب المديرين إذا انحرفوا عن هدف تعظيم ثروة الملاك.

٢. أنظمة موجهة بالشبكات Network-Oriented، وهي التي تتميز بكبار الملاك وتركز هيكل الملكية العائلات وتوجد في الدول الجرمانية مثل ألمانيا (حيث البنوك والعاملين ملاك مؤثرين) والدول اللاتينية مثل فرنسا وإيطاليا (حيث الملكية العائلية مؤثرة) واليابان (حيث إن البنوك كملاك تلعب دور النواة Nucleus في مجموعة شركات متكاملة مع بعضها بعضا أفقياً ورأسياً).

ويتفق الباحث مع بعض الدراسات الحديثة مثل دراسة (Cuervo,.2002) ودراسة (Crespi Caldera R. 'and L. Renneboog, (2003),) في تمييزهما بين نظامين للحاكمية المؤسسية هما: النظام الأول: نظام الحاكمية الأنجلوسكسوني (أنظمة موجهة بالسوق Market-Oriented). المطبق في كل من أمريكا وبريطانيا وكندا، وأهم نقاط ضعفه تفتت هيكل الملكية وغياب كبار الملاك وبالتالي تأخذ مشكلة الوكالة شكل انفصال الملكية عن الإدارة ووجود

المديرين المسيطرين Incumbent managers، ويتم حل تلك المشكلة بوساطة عدة آليات أهمها:

١. الحماية القانونية القوية للمستثمرين من خلال تطبيق قواعد القانون العام Common Law.

٢. خطط مكافآت الإدارة المرتبطة بالأداء بما يقرب مصالح كل من الملاك والمديرين.

٣. قوة مجلس الإدارة في الرقابة على المديرين التنفيذيين.

النظام الثاني: نظام الحاكمية الأوروبي أنظمة موجهة بالشبكات Network-Oriented

الذي يتم تطبيقه في سائر دول أوروبا (بخلاف بريطانيا) مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والدول الاسكندينافية وبلجيكا وأسبانيا ومعهم اليابان، ويتميز بتركز هيكل الملكية ووجود كبار الملاك سواء عائلات أو بنوك أو مجموعات صناعية، ولكن في المقابل يتسم هذا النظام بضعف الدور الرقابي للأسواق خاصة سوق الاندماج العدواني وسوق الأوراق المالية، وعدم استقلالية مجلس الإدارة، كما أن القانون المطبق لحماية المستثمرين هو القانون المدني Civil Law وهو أضعف من القانون العام، وأهم آليات الحاكمية المستخدمة في حل مشكلة الوكالة في هذا النظام هي كبار الملاك ممثلون في البنوك والشركات والعائلات والذين يسيطرون على مجالس الإدارة.، ولكن الآلية السابقة عادة ما تكون غير فعالة لأن تركز الملكية من وجهة نظر كبار الملاك ذات تكلفة عالية بسبب فقد فرصة التنويع ولذا فإن كبار الملاك والمؤسسين يحاولون الحصول على حقوق تصويت وسيطرة Voting rights تفوق حقوق التدفقات النقدية Cash flow rights التي يحصلون عليها حسب ملكيتهم، ومن ثم تظهر مشكلة وكالة من نوع آخر هي استنزاف كبار الملاك المسيطرين لثروة صغار الملاك الأقلية، ولذا هذا النظام يستخدم آليات أخرى للابتعاد عن قاعدة الصوت الواحد للسهم الواحد One vote one share مثل: (أ) الأسهم

الثنائية من حيث حقوق التصويت Dual class shares وتستخدم فـــي الـــدول الاســـكندينافية وألمانيا وإيطاليا وهولندا.، (ب) أهرمية الملكية Ownership pyramids مثل ألمانيا من خلال مجموعات صناعية ومثل فرنسا ويطلق عليها مصطلح Ownership Cascades وتـــتم مـــن خلال مجموعات مالية أو من خلال شراء الشركات لأسهم بعضها Cross-company shares، أما في إيطاليا فتكون أهرامات الملكية طويلة ومسيطر عليها بوساطة شركات مملوكة للحكومـــة أو العائلات.، (ج) التوكيل في التصويت (Proxy Votes) وهو أكثر شيوعاً فـــي الـــشركات الألمانية.

الإفصاح المحاســبي والــشفافية كآليــة لــدعم الحاكميــة المؤســسية Disclosure and Transparency Mechanism:

تمثل القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها الوسيلة الأساسية التـــي تقـــدم بهـــا الإدارة المعلومات المالية اللازمة عن حقيقة المركز المالي والأداء المالي والتغيرات في حقوق الملكيـــة والتغيرات في التدفقات النقدية، وكذلك المعلومات الأخرى المفيدة لمستخدمي القوائم المالية الذين لا يكونون في وضع يمكنهم من الحصول على المعلومات التي يحتاجونها لاتخـــاذ القـــرارات المختلفة للاستثمار أو الإقراض أو التعامل مع الشركات، ولذلك اهتمـــت المعـــايير المحاســـبية برعاية هذه الفئة من الأفراد عن طريق وضع المعايير والإرشادات اللازمة لتقديم الإفـــصاحات اللازمة لهؤلاء الأفراد وهو ما يـــسمى بالإفـــصاح العـــادل Fair Disclosure أو الـــشفافية Transparenc(طارق عبد العال حماد، ٢٠٠٨).

وأكدت العديد من الدراسات (Warren Bailey and others, 2004) على أن الإفصاح العادل يعتمد على إلزام الشركات بتقديم معلومات ملائمة وموثوقة، حيث تتوافر خاصية الملاءمة عندما تكون المعلومات المعروضة وثيقة الصلة باحتياجات مستخدمي المعلومات، كما تتـــوافر

خاصية المصداقية (الموثوقة) عندما تكون المعلومات مقدمة بطريقة يمكن الاعتماد عليها وتتوافر فيها المصداقية من خلال الاعتماد على وقائع فعلية ومؤيدة بالمستندات أو الاعتماد على تقديرات معقولة للأحداث المقدمة، كذلك يجب أن تتوافر فيها القابلية للمقارنة مع الشركات الأخرى أو الفترات السابقة، كذلك يجب أن تتوافر فيها القابلية للفهم عن طريق استخدام المصطلحات المفهومة والواضحة وطريقة العرض الشائعة، كما يجب أن تكون المعلومات غير مفصلة بشكل كبير جدا أو مختصرة بشكل ضيق جداً.

البنود التي يجب الإفصاح عنها وفقاً لمتطلبات قاعدة الإفصاح العادل من منظور الحاكمية المؤسسية:

وفقاً للعديد من الدراسات والإصدارات المهنية (Rong Yang, Yaw M. Mensah, 2006), (Xiao Huafang, Yuan Jianguo, (2007),), (Peter G. Dunne, 2007,), (Aswath Damodaran, 2007). التي أجريت حول ما هي البنود التي يجب الإفصاح عنها لتفعيل دور الإفصاح في الحاكمية المؤسسية وفقاً لمتطلبات قاعدة الإفصاح العادل والإفصاح الاختياري Voluntary Disclosure، يمكن للباحث عرض تلك البنود في النقاط التالية:

الإفصاح عن المعلومات العامة للشركة:

حيث تشتمل تلك المعلومات على: (١) اسم الشركة والشكل القانوني، (٢) خلفية مختصرة عن تاريخ الشركة، (٣) عرض مختصر لأهداف الشركة وتوقعاتها المستقبلية، (٤) وصف للممتلكات الرئيسة من حيث المواقع، الوظائف، والحجم، (٥) وصف للمنتجات أو الخدمات الرئيسة، (٦) أنشطة البحوث والتطوير حيث يشمل وصفا مختصرا لأهم أعمال التطوير الجديدة والتحسينات الجديدة، (٧) العمالة من حيث، أعدادهم، أنواعهم، العقود المبرمة معهم، المنافع والمزايا التي يحصلون عليها، (٨) مدى الاعتماد على حقوق الامتياز والرخص الحكومية

والمنح حكومية..الخ، (٩) بيانات وصفية عن النفقات الرأسمالية ومقاديرها في العام الماضـــي، وكذلك النفقات المخططة للأعوام القادمة، (١٠) مدى الالتزام بالمسئولية الاجتماعية من حيــث، حجم النفقات البيئية والاجتماعية، ومدى الاعتماد على عملاء رئيسيين، (١١) نسب ومؤشــرات الصناعة التي تنتمي إليها الشركة وموقف الشركة داخل تلك الصناعة، (١٢) أي اندماج حــديث أو محتمل أو أي عمليات خصخصة محتملة.

الإفصاح عن المعلومات بإدارة الشركة:

حيث تشتمل تلك المعلومات على، (١) أعضاء مجلس إدارة الشركة من حيث، الأسماء، والوظائف، والخبرات، والمرتبات والحوافز ومدى ارتباطها بالأرباح، (٢) المديرين التنفيــذيين من حيث، الأسماء، والوظائف، والخبرات، والمرتبات والحوافز ومــدى ارتباطهــا بالأربــاح، والمسئوليات، (٣) معلومات عن المتعاملين الرئيسيين مع أعضاء مجلس الإدارة وهم، مــديرو مكاتبهم، السكرتارية، الأمن.

الإفصاح عن المعلومات بهيكل تمويل الشركة: حيث تشتمل تلك المعلومات على، (١) معلومات عامة عن تمويل رأس المال، (٢) الاحتياطات تفصيلياً مع أسباب تكوينها، (٣) الأرباح المحتجزة، (٤) معلومات عن التغيرات الهامة في حقوق الملكية في الخمس ســنوات الأخيــرة، (٥) معلومات عن القروض والمديونية من حيث، حجم القروض من البنوك، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، المديونيات الأخرى.

الإفصاح عن المعلومات المالية:

حيث تشتمل تلك المعلومات على، (١) ملخص تاريخي للبيانات المالية الأساسية من حيث حجم التطور في آخر خمس سنوات لكل مــن الأصــول، وحقــوق الملكيــة، والالتزامــات، والإيرادات، والمصروفات، وصافي الربح، وصافي التدفقات النقدية من التــشغيل والاســتثمار

والتمويل، (٢) المركز المالي من حيث، (أ) الأصول والتي تشمل، الآلات والمعدات والتجهيزات، والممتلكات العقارية، والأصول غير الملموسة، والأصول المالية (الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية)، والأصول البيولوجية (إن وجدت)، والأصول الضريبية المؤجلة، والمخزون، والحسابات المدينة، والنقدية وما في حكمها، وأصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع (إن وجدت)، (ب) الخصوم وحقوق الملكية والتي تشمل، الحسابات الدائنة، والمخصصات، والالتزامات المالية، والالتزامات الضريبية الجارية، والالتزامات الضريبية المؤجلة، والاحتياطيات، والأرباح المحتجزة، وحصة الأقلية، وحقوق المساهمين، والالتزامات المتعلقة بمجموعة أصول محتفظ بها بغرض البيع، (ج) كما يجب عرض الأمور التالية بوضوح، اسم القائمة، وتاريخ التقرير أو الفترة، واسم الشركة، وعملة التقرير، ومستوى الدقة، (٣) قائمة الدخل من حيث، الإيرادات، وتكاليف التمويل، وحصة المنشأة في ربح أو خسارة الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة، ومصروف الضرائب، والعمليات غير المستمرة، والأرباح أو الخسائر، والأرباح أو الخسائر المتعلقة بحصة الأقلية، والأرباح أو الخسائر المتعلقة بحقوق المساهمين، ومعلومات أخرى يتم الإفصاح عنها في قائمة الدخل أو في الإيضاحات منها، تحليل للمصروفات مبني على طبيعة أو وظيفة المصروف (في حالة تبويب المصروف على أساس وظيفته. فإنه يتم الإفصاح عن، عبء الإهلاك للأصول الملموسة، وعبء الاطفاء للأصول غير الملموسة، ومصروف منافع العاملين، والتوزيعات المعلنة ونصيب السهم الواحد منها، والبنود غير العادية. (٤) قائمة التغيرات في حقوق الملكية من حيث، عرض حقوق الملكية في السنة الحالية والسنة المقارنة، عرض التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن الدخل، عرض التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن معاملات مع غير الملاك، عرض التغيرات في هيكل حقوق الملكية، (٥) قائمة التدفقات النقدية من حيث، التدفقات

النقدية من التشغيل، التدفقات النقدية من الاستثمار، التدفقات النقدية من التمويل، المعاملات غير النقدية الخاصة بأنشطة الاستثمار والتمويل، رصيد النقدية أول وآخر المدة، (٦) السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة من حيث، (أ) الإفصاح عن السياسات المحاسبية وتشمل، أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية، كل سياسة محاسبية استخدمت ، الحكم أو الرأي الشخصي الذي تم استخدامه في تطبيق السياسات المحاسبية والتي أدت إلى تأثير هام على المبالغ المسجلة في القوائم المالية، التقديرات في حالة عدم التأكد، الفروض الأساسية عن المستقبل والمصادر الأساسية الأخرى لتقديرات عدم التأكد والتي تعبر عن المخاطر الهامة والتي يمكن أن تسبب تعديلات جوهرية في القيم الدفترية المعدلة للأصول أو الخصوم في العام التالي، (ج) الإفصاحات الأخرى وتشمل، مقر الشركة، الشكل القانوني للشركة، جنسية الشركة، عنوان المركز الرئيس للمراسلات، طبيعة التشغيل أو الأنشطة الرئيسة أو كليهما، اسم المالك الأصلي والمالك الأخير، شروط اتفاقيات الديون، معلومات عن الإيجارات، التمويل خارج الميزانية، تحليل عمليات التشغيل للقطاعات الهامة، الأصول والالتزامات المحتملة، تفاصيل عن إفصاحات خطة الحوافز، (د) إفصاحات، إضافية اختيارية Voluntary Disclosure وتشمل، استعراضا لحالة الشركة المالية ونتائجها التشغيلية، وتقييما للتأثيرات الهامة للاتجاهات والأحداث الحالية وأوجه عدم التأكد من سيولة الشركة ومواردها الرأسمالية والنتائج التشغيلية، الموارد الرأسمالية المتاحة للشركة وسيولتها، الأحداث الاستثنائية أو غير العادية (بما في ذلك العمليات المتوقفة) ذات التأثير المادي على الشركة، استعراض لأداء القطاعات التشغيلية للمنشأة والتي لها تأثير هام على المنشأة أو مواردها المالية، (٧) معلومات دورية وتشمل، تقديم قوائم مالية ربع سنوية بانتظام. المعلومات الواردة في القوائم المالية الدورية ثم مراجعتها (فحص محدود)، تقديم قوائم مالية ملخصة، (٨) تقديم المعلومات اللازمة عن الأحداث التالية لتاريخ الميزانية وتشمل، تحديد

الفترة اللاحقة، معلومات عن الأحداث اللاحقة المعدلة، الإفصاح عن معلومات الأحداث اللاحقة غير المعدلة، (٩) توزيعات الأرباح المسجلة وقائمة بالتوزيعات المستقبلية أو سياسة التوزيعات، (١٠) معلومات عن أي اندماج أو خصخصة وشيكة، (١١) معلومات عن الاستثمار في المنشأة، (١٢) نقطة التعادل للربحية لكل مكون رئيس وحسب تبويب العملاء والمناطق الجغرافية، (١٣) نقطة التعادل لإيراد المبيعات لكل مكون رئيس وحسب تبويب العملاء والمناطق الجغرافية، (١٤) عرض أرقام المقارنة (بيانات الشركة عن العام الماضي).

الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمعاملات الأطراف ذوي العلاقة:

حيث تشتمل تلك المعلومات، (١) تحديد نوعية الأطراف ذوي العلاقة، (شركة قابضة – شركات تابعة – شركات شقيقة – شركات الإدارة – مشروعات مشتركة – أفراد العائلة المقربين – الأطراف الأخرى التي لها سيطرة مشتركة على المنشأة، (٢) الإفصاح عن معلومات عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة والتي تشمل، شراء وبيع الممتلكات أو أصول أخرى، تقديم أو الحصول على الخدمات، ترتيبات الوكالة، عقود الإيجارات، تمويل البحوث والتطوير، عقود الترخيص، التمويل، ويشمل ذلك القروض وتحويلات حقوق الملكية، الضمانات والكفالات، عقود الإدارة، (٣) الإفصاح عن طرق تسعير معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتشمل، طريقة السعر المماثل غير المقيد، طريقة سعر إعادة البيع، طريقة التكلفة زائد هامش، (٤) الإفصاح عن حوافز ومنافع أفراد الإدارة الأساسيين وتشمل، الحوافز والمنافع قصيرة الأجل للعاملين، منافع العاملين فيما بعد التقاعد، المنافع طويلة الأجل الأخرى، منافع التقاعد، المنافع والمزايا في حقوق الملكية، (٥) الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة وتشمل، طبيعة الصفقات التي تمت، المعاملات والأرصدة المتداولة شاملاً مثل (مبلغ المعاملة والرصيد القائم –

شروط المعاملة وظروفها – الضمانات المعطاة أو المستلمة – مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والديون التي أعدمت ومصروف الديون المعدومة).

الإفصاح عن التطورات الحديثة والمتوقعة:

حيث تشتمل تلك المعلومات، (١) معلومات عامة عن اتجاه أعمال المنشأة منذ آخر تاريخ للقوائم المالية، (٢) أية معلومات جوهرية ربما تؤثر على القيمة السوقية للمنشأة، (٣) عرض العوامل الرئيسة التي سوف تؤثر على نتائج العام القادم مع تأكيد خاص على التوقعات المالية والتجارية للمنشأة، (٤) التنبؤ بالربح.

إيضاحات أخرى:

حيث تشمل تلك المعلومات، (١) مزيدا من المعلومات والتفاصيل الإضافية في الحالات التي لا تقدم فيها القوائم المالية المعلومات بطريقة ملائمة لموقف المنشأة المالي وأدائها، (٢) معلومات عن كل الدعاوي والقضايا المنظورة أمام القضاء والتي يكون أو يحتمل أن يكون لها تأثير هام على الموقف المالي للمنشأة، (٣) عرضا لشكل وتأثير الظروف التي يتوقع أن تؤدي إلى تغير في رأس مال الشركة أو إعادة التنظيم.

الإفصاح المحاسبي العادل من منظور الحاكمية المؤسسية:

أدى الاهتمام المتزايد بالحاكمية والشفافية إلى زيادة متطلبات الإفصاح فأصبحت تشمل العديد من البنود ذات الصلة بالحاكمية مثل حقوق التصويت، والحوافز والمكافآت التي يتقاضاها المديرون التنفيذيون وغيرها من المعلومات المتعلقة بمبدأ الشفافية والإفصاح الذي تقدمه الشركة للمتعاملين بالسوق يكون محصلة اختيار إدارة الشركة في ضوء إدارة الإفصاح Disclosure Management ، (Christine Mallin, 2002) وبصفة عامة يوجد عاملان رئيسان يتحكمان في الإفصاح وبخاصة فيما يتعلق بالإفصاح الاختياري Selective

Disclosure هما، (١) مدى إفادة المنافسين من الإفصاح، و (٢) تكلفة الإفصاح والعائد المترتب عليه.

وهنا يبرز التساؤل التالي، هل العوامل والاعتبارات التي تحكم أو تؤثر على نوعية الإفصاح عن معلومات الحاكمية للشركة، هي نفسها التي تحكم أو تؤثر على الإفصاح عن المعلومات المالية، وللإجابة عن هذا التساؤل يتطلب الأمر أن يتناول الباحث أهم المتغيرات التي ربما يكون لها تأثير على نوعية الإفصاح عن معلومات الحاكمية.

الإفصاح عن ممارسات الحاكمية وأداء الشركة:

أشارت إحدى الدراسات (Wei-Peng Chen, and others, 2007)إلى وجود علاقة بين الإفصاح وأداء الشركات، ولكن تباينت الآراء بخصوص اتجاه وطبيعة تلك العلاقة، فهناك من يرى أنه في ظل وجود تكلفة للإفصاح فإن الشركات ذات الأداء الجيد تستطيع تحمل تكلفة أكبر في سبيل زيادة الإفصاح، وعلى العكس من ذلك فإن هناك من يعتقد بأن الشركات ذات الأداء المتواضع اقتصادياً تحاول إعطاء مظهرا خادعا أو تجميليا سعياً وراء زيادة واستمرار التدفقات النقدية للشركة فتحرص على مزيد من الإفصاح.

وفيما يتعلق بجودة الإفصاح عن ممارسات الحاكمية نجد أن الإفصاح عن سياسات الحاكمية وأيضاً عن المسؤولية الاجتماعية مرتبطان معاً وأنهما تمثلان جزءا من محاولة تكوين انطباع جيد عن الشركة كشكل من أشكال إدارة الانطباع Impression Management وقد حاولت إحدى الدراسات (Labelke Real, 2005)اختبار العلاقة بين أداء الشركة مقاساً بالعائد على الاستثمار (ROI) والعائد على حقوق الملكية (ROE) وبين جودة الإفصاح عن ممارسات الحاكمية بالتطبيق على الشركات الكندية ولم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة

إحصائية معنوية بل اختلف اتجاه العلاقة (غير المعنوية) من سنة إلى أخرى، وهو ما يعني الحاجة إلى مزيد من الاختبار حول طبيعة تلك العلاقة.

الإفصاح عن ممارسات الحاكمية وحجم الشركة:

إن اتخاذ قرار بإعداد ونشر مزيد من المعلومات عن ممارسة الحاكمية بالشركة يعني تحمل قدر أكبر من تكاليف إعداد ونشر المعلومات، ومن الطبيعي أن يكون نشر مزيد من المعلومات التفصيلية أقل تكلفة بالنسبة للشركة الأكبر حجماً – وهذا مجرد افتراض يؤيده التحليل الاقتصادي إلا أنها قد لا ترقى إلى مستوى الحقائق، وطبقاً لهذا الافتراض فإن إعداد ونشر المزيد من المعلومات لن يؤدى إلى زيادة التكاليف الكلية بشكل كبير للشركات كبيرة الحجم، على عكس ما هو الحال في الشركات صغيرة الحجم (Lang and Lunhold, 1993).

وقد كان افتراض أن تكاليف تجميع البيانات ونشر المعلومات دالة متناقصة لحجم الشركة أحد الاعتبارات التي أخذت في الحسبان من قبل واضعي المعايير والجهات المنظمة للسوق، وعلى سبيل المثال فقد تم استثناء الشركات صغيرة الحجم من ضرورة الالتزام بالإفصاح عن ممارسات الحاكمية طبقاً لقواعد كل من هيئة البورصة الأمريكية SEC، وبورصة تورنتو بكندا، فقد اشترط كل منهما ضرورة الإفصاح عن ممارسات الحاكمية من قبل الشركات التي يتم تداول أسهمها بالبورصة، وهي عادة ما تكون شركات كبيرة الحجم، وقد أيدت إحدى الدراسات(Labelke Real, 2005) وجود علاقة موجبة بين حجم الشركة (مقاساً بحجم الأصول) وجودة الإفصاح عن ممارسات الحاكمية بالشركة.

الإفصاح عن ممارسات الحاكمية ومتغيرات الحاكمية:

يقصد بمتغيرات الحاكمية بعض العوامل التي تؤثر على مستوى الحاكمية بالنسبة لشركة معينة مثل تركز الملكية، الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.

حيث يمكن التمييز بين شكلين لهيكل الملكية، الأول هو الشركات التي تتسم بتركز هيكل الملكية، حيث تتركز أغلبية الأسهم في أيدي عدد قليل من الأفراد وحينئذ غالباً ما يقوم هؤلاء بإدارة الشركة بأنفسهم أو يشاركون بالجزء الأكبر في الإدارة، وينتشر هذا النمط في أسواق دول شرق آسيا، ودول القانون المدني Civil Law Countries، أما النمط الثاني من الشركات فهي الشركات التي تتسم بتشتت الملكية (عدم تركز الملكية) حيث يوجد عدد كبير من حملة الأسهم (ولا يوجد بينهم من يمتلك نسبة مسيطرة) وعادة لا يشاركون في إدارة الشركة بشكل مباشر، وهذا النمط الأكثر شيوعاً في دول القانون العام Common Law Countries، وأكدت العديد من الدراسات (Mangena and Tauringana, 2007) على أن الإدارة في الشركات مشتتة الملكية تمارس قدراً أكبر من التحكم في نشر المعلومات في محاولة لعرض النتائج في أفضل صورة ممكنة للحفاظ على قناعة حملة الأسهم بكفاءة وعدم تأييد أي محاولة للسيطرة على الشركة من قبل أي جماعات خارجية، وبناء على ذلك فمن المتوقع أن تقدم هذه الشركات إفصاحا أفضل ولاسيما في مجال ممارسات الحاكمية مقارنة بالشركات مركزة الملكية.

ومن جهة الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة حيث يعد من الآليات الهامة لتحسين فعالية الحاكمية المؤسسية، ولا يوجد في الأدب المحاسبي حتى الآن ما يشير إلى ما إذا كان وجود هذا الفصل من عدمه له تأثير على جودة الإفصاح، إلا محاولة أحد الباحثين (Labelke Real, 2005)التي لم تصل إلى وجود علاقة معنوية بينهما.

لجان التدقيق

تلعب لجنة التدقيق لمجلس الإدارة دورا هاما وحاسما في ضمان إجراء العمليات التي تستخدمها إدارة الشركة والمدققون الداخليون والخارجيون بما يحقق ارتفاع نوعية التقارير المالية. ويتطلب القيام الفعال بهذا الدور وجود أعضاء في لجنة التدقيق لديهم المستوى الملائم من الالتزام،

والاستقلال، والخبرة. كما يتطلب أيضا وجود ثقافة لدى مجلس الإدارة تشجع علـــى الإشـــراف المنتج والمستقل والحوار المفتوح والصريح بين أعضاء اللجنة. وأن لجنة التدقيق، ذات التكوين الجيد الملائم، والتي تتمتع بفهم واضح لرسالتها، إلى جانب القـــدرة علـــى الاتـــصال بحريـــة وصراحة بين أعضائها، ينبغي أن تعمل كثقل معاكس للضغوط التي تمارس من أجل ابتكـــارات لا داع لها في ممارسات الالتزام وإعداد التقارير المالية للشركة.

تعريف لجان تدقيق:

- تختلف مسؤوليات لجان التدقيق من شركة إلى أخرى لذلك يمكن القول بأنـــه لا يوجد تعريف موحد حتى الآن للجان التدقيق "Audit Committees" ، إلا أن الباحث سوف يقوم بعرض مجموعة من التعاريف المتعلقة بها.
- "هي لجنة يتم تعيين أعضائها عن طريق الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين بمجلـــس الإدارة وتعتبر قناة اتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للـــشركة وفـــي نفـــس الوقت لها دور رقابي على جميع عمليات الشركة" (Blue Ribbon Report, 1999).
- "هي لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وتقتصر عضويتها علـــى الأعـــضاء غيـــر التنفيذيين أو غالبيتها من الأعضاء غير التنفيذيين ومسؤوليتها يجب أن تـــشمل تـــدقيق المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل الشركة، والاجتمـــاع بالمـــدقق الخـــارجي ومناقشته حول نتيجة عملية التدقيق، وأيضا التأكيد على ملاءمة نظم التدقيق والرقابـــة المالية بالشركة" (Trunbull Report) .
- "لجنة يتم تكوينها عن طريق ومن خلال مجلس إدارة الشركة بغرض تـــدقيق عمليـــات إعداد التقارير المحاسبية والمالية وأيضاً تدقيق الإفصاح في التقارير المحاســـبية التـــي تنشرها الشركة" (Smith Report).

- "هي لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غيـــر التنفيذيين والذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والتدقيق، وتكون مسئولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفتى التدقيق الخارجي والداخلي وتـــدقيق الالتزام بتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية" (R.G.Walker, 2004).

ومن هذه التعاريف تتضح خصائص مميزة للجنة التدقيق وهي:

١. لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة.،
٢. عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين تتوافر لديهم درجة عالية من الاستقلالية والخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق.
٣. مسؤولية لجنة التدقيق تتعلق بتدقيق عمليات إعداد التقارير المالية ومراجعة عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وأيضاً تدقيق الالتزام بتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية داخل الشركة.

أسباب إنشاء لجان التدقيق:

نتيجة لتنوع وضخامة الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة، فقد تم التفويض إلى لجنة التدقيق لكي تقوم بعملية التدقيق والرقابة والإشراف على عملية إعداد القوائم المالية. وفيما يلي مجموعة من الأسباب التي تدعم قيام لجنة التدقيق بهذه المهمة الإشرافية (Stewart and Munro, (2007)) :

١. تعتبر في مكان أفضل من مجلس الإدارة بكامل أعضائه من ناحية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية. ذلك أن لجنة التدقيق تتكون من الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين والذين يمتلكون المهارات المالية والمحاسبية ولديهم الوقت المناسب.

٢. عدم التجانس بين أعضاء مجلس الإدارة وضخامة عددهم في بعض الأحيان، لا يتناسب مع القيام بمهام شاقة مثل المهام الموكلة إلى أعضاء لجنة التدقيق.

٣. عندما تحدث خلافات بين مصالح أعضاء مجلس الإدارة ومصلحة جودة القوائم المالية بالشكل الذي لا يكون من الملائم تدخل أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين في عملية إعداد التقارير. ومن هنا تبرز أهمية وجود أعضاء غير تنفيذيين داخل لجنة التدقيق.

٤. مواعيد تقديم التقارير المالية، والتي تتطلب في بعض الدول ضرورة النشر الفعلي لتقارير مالية ربع سنوية إلى جانب التقارير السنوية، وهو ما يستلزم قدراً كبيراً من الوقت والجهد ممن ينغمسون في هذه العملية. وقد يكون إشراك كافة أعضاء مجلس الإدارة في هذه العملية، التي تستغرق وقتاً طويلاً، أمراً لا يتسم بالكفاءة من ناحية تخصيص موارد مجلس الإدارة.

٥. الإشراف الفعال على عملية التقارير، وبخاصة في الشركات العامة الضخمة، والذي يتطلب قدراً كبيراً من الخبرة والممارسة في المحاسبة والإدارة المالية، تلك الخبرة لا تتوافر لدى جميع أعضاء مجلس الإدارة، ولكن تتوافر لدى أعضاء اللجنة.

تشكيل لجان التدقيق من منظور الحاكمية المؤسسية:

اهتمت العديد من الهيئات العلمية وبورصات الأوراق المالية في العديد من بلدان العالم بتحديد القواعد المشتركة لتكوين لجان التدقيق والاشتراطات الواجب توافرها في أعضائها بالشكل الذي يؤدي في تعظيم المنفعة المتوقعة منها تجاه عملية إعداد القوائم المالية وكل من التدقيق الداخلي والخارجي، وفي هذه الشأن سوف يقوم الباحث بإلقاء الضوء على القواعد المشتركة لتكوين لجان التدقيق وذلك في ضوء كل من التجربة الأمريكية والإنجليزية، في النقاط التالية:

أ-استقلالية أعضاء لجان التدقيق:

يوجد شبه اتفاق في الواقع العملي على ضرورة أن تقتصر لجان التدقيق على الأعضاء غير التنفيذيين، وذلك لما لهم من استقلالية عن إدارة الشركة، حيث أظهرت العديد من الدراسات أن مقدرة أعضاء مجلس الإدارة في التدقيق والرقابة على إدارة الشركة تتأثر بدرجة كبيرة على درجة الاستقلالية في هؤلاء الأعضاء (DeZoort and others, (2003),).

وقامت العديد من الدراسات بوضع أمثلة لاستقلال أعضاء لجان التدقيق (Holly and Lerson, (2003)):

١. أن لا يكون من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
٢. أن لا يحصل على أي مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.
٣. أن لا يكون أحد أقاربه موظفا تنفيذيا داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
٤. أن لا يكون مديرا تنفيذيا في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

فإذا توافرت أحد هذه الأمثلة في عضو لجنة التدقيق لا يعتبر مستقلا، وفي هذه الحالة يجب أن تفصح الشركات عن هذه العلاقة، شريطة أن انضمام هذا العضو إلى لجنة التدقيق سوف يحقق منافع ومزايا من شأنها تفعيل دور اللجنة في الوفاء بمسئوليتها.

ب-خبرة أعضاء لجان التدقيق:

إن الخبرة في عضو لجنة التدقيق تعتبر أحد الأركان الهامة نظراً لأن العديد من المشاكل المحاسبية التي تتطلب من لجنة التدقيق القيام بحلها تعتمد على الحكم الشخصي والذي مما لا شك فيه يتأثر بمستوى الخبرة المتوافر لدى العضو في مجال المحاسبة

والتدقيق. وفي هذا المجال جاء قانون Sarbanes – Oxley Act.Of 2002 في الولايات المتحدة ليضع مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها في عضو لجنة التدقيق منها على سبيل المثال:

١. أن يكون مدققا خارجيا أو محاسبا سابقا أو حاصلا على شهادة علمية في مجال المحاسبة والتدقيق.

٢. لديه دراية كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها "GAAP" وبكيفية إعداد القوائم المالية.

٣. لديه خبرة في إجراءات عملية التدقيق التي يقوم بها المدقق الخارجي.

٤. لديه دراية بطبيعة المسؤوليات التي يجب على لجنة التدقيق القيام بها.

ج–حجم لجنة التدقيق:

هناك العديد من الدراسات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة التي اهتمت بتحديد حجم لجنة التدقيق وقدرتها على الوفاء بالمسئوليات الموكلة إليها، وقد أسفرت تلك الدراسات عن أهمية التوازن بين عدد الأعضاء وبين كمية ونوعية المهام التي تقوم اللجنة بها والتي قد تختلف بطبيعة الحال من شركة إلى أخرى حسب الظروف التي تعمل بها الشركة. فطبيعة وكمية الأعمال التي تقوم بها لجنة التدقيق في قطاع البنوك، تختلف عن طبيعة وكمية الأعمال التي تقوم بها في قطاع الصناعات، حيث نجد أن مسئولياتها وكمية الأعمال التي تقوم بها في قطاع البنوك تتميز بالحساسية والتنوع بالشكل الذي يتطلب زيادة حجم اللجنة (Andrew and Chambers, (2005)).

عدد مرات اجتماع لجنة التدقيق:

بالنسبة لتحديد العدد المناسب للمرات التي تجتمع فيها لجنة التدقيق خلال العام، أوصى تقرير Smith Report 2003 في المملكة المتحدة بأن العدد المناسب يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات في العام في حين أوصى Treadway Commission في الولايات المتحدة بأن يكون الاجتماع على أساس ربع سنوي، وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى إن هذه الاجتماعات يجب أن تشتمل على كل من المدقق الخارجي، ورئيس قسم التدقيق الداخلية لكي يمكن مناقشتهما في المشاكل التي يواجهها كل منهما فيما يخص إجراءات التدقيق والأخطاء التي تم اكتشافها منها وعلاقتهما بإدارة الشركة، ومن ناحية أخرى العمل على زيادة الاستقلالية لهما في الأعمال التي يقومان بها.

د–الإفصاح عن لجنة التدقيق:

تنادي العديد من الدراسات والتقارير التي تصدرها الهيئات العلمية وشروط القيد في العديد من البورصات العالمية في الوقت الحالي، بضرورة الإفصاح عن تكوين وعضوية ومهام لجان التدقيق بالشركات، وذلك لما لها من تأثير مباشر على زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في التقارير المالية التي تصدرها الشركات. والإفصاح في هذه الحالة سوف يشتمل على الإفصاح عن عقد اللجنة وقيام اللجنة بإصدار تقريرها السنوي الذي يوضح المهام التي قامت بها.

واجبات لجنة التدقيق من منظور الحاكمية المؤسسية:

تستطيع لجنة التدقيق أن تسهم في تحسين جودة التقارير المالية للشركات، عن طريق ممارسة أنشطة معينة والإفصاح عنها في تقاريرها التي يجب أن تتضمنها التقارير السنوية وذلك بهدف تفعيل الحاكمية المؤسسية، وتتعلق تلك الأنشطة بما يلي:

أ–تدعيم استقلال المدقق الخارجي:

تستطيع لجنة التدقيق الإسهام في تدعيم استقلال المدققين الخارجيين عن طريق ممارسة الأنشطة التالية ((Laura Spira, (1998):

ب–التوصية باختيار المدققين الخارجيين وتغييرهم وتحديد أتعابهم:

يجب على لجنة التدقيق ترشيح المدققين الخارجيين الذين لديهم القدرة على تدقيق حسابات الشركة بكفاءة وتلقي عروضهم، وإعداد مذكرة تعرض على مجلس الإدارة تبين فيها نتائج دراستها للعروض المقدمة، والمدقق أو المدققين المرشحين لتدقيق حسابات الشركة، مع إيضاح أسس الترشيح، على أن يعرض مجلس الإدارة على الجمعية العامة التوصية المرفوعة من لجنة التدقيق، وتعين الجمعية العامة مدقق أو أكثر لتدقيق الحسابات.

ج–الموافقة على الخدمات الاستشارية للإدارة وتحديد أتعابها:

يجب على لجنة التدقيق أن تفحص خطط الإدارة للارتباط بالمدققين الخارجيين لتنفيذ الخدمات الاستشارية، مع مراعاة طبيعة تلك الخدمات والأتعاب المقدرة، ونظراً لأن الأتعاب المهنية الكبيرة التي قد يحصل عليها المدققون مقابل خدمات التدقيق والخدمات الاستشارية للإدارة قد تؤثر على استقلالهم، فإنه يجب على لجنة التدقيق أن تفحص تأثير تلك الخدمات على استقلالهم، والتأكد من أن الأتعاب التي يحصل عليها المدققون الخارجيون لا تؤثر على استقلالهم ومستوى الأداء المهني، وأن إجراءات وممارسات التدقيق التي اتبعت كافية لتأكيد ذلك، ويؤكد بعض الباحثين ((Laura Spira, (1998) ، ذلك بقولهم أنه يجب على لجنة التدقيق التعرف على تأثيرات وضغوط الأتعاب التي يحصل عليها المدققون على تطبيق المبادئ المحاسبية، كما يجب عليهم تقييم استقلال المدققين بصفة دورية.

د–فحص جوانب عدم الاتفاق بين المدققين الخارجيين والإدارة:

من الضروري أن تفحص لجنة التدقيق جوانب عدم الاتفاق بين المدققين الخارجيين والإدارة، وأن تحاول تقريب وجهات النظر بينهما وتضييق نواحي الاختلاف إلى أدنى حد ممكن مع المحافظة في نفس الوقت على استقلال هؤلاء المدققين، كما يجب إتاحة حرية الاتصال المباشر وغير المقيد للمدققين الخارجيين بلجنة التدقيق لمناقشة أية موضوعات.

فحص نظم التدقيق والرقابة الداخلية والعلاقة مع المدققين الداخليين (Jenny Goodwin, (2003)):

ها-فحص نظم التدقيق والرقابة الداخلية:

يوجد اهتمام متزايد بضرورة قيام لجنة التدقيق بفحص نظم التدقيق والرقابة الداخلية المطبقة بالمنشآت، ويرى الباحث أن ذلك يعتبر من أهم مسئوليات لجنة التدقيق، حيث إن نظم التدقيق والرقابة الداخلية الفعالة تعتبر ضرورة لنجاح المنشآت، كما أن عدم وجودها يعتبر ضمانا أكيدا للفشل Guarantee of Failure، كما أكد العديد من الباحثين على أهمية تقييم نظام التدقيق والرقابة الداخلية بوساطة لجان التدقيق، وقد أوصت لجنة Treadway لجان التدقيق بفحص نظم التدقيق والرقابة الداخلية المطبقة في المنشآت والتأكد من أنها توفر تأكيدا معقولا Reasonable Assurance بخصوص عدم وجود تحريفات في القوائم المالية أو اكتشافها بمجرد حدوثها. وبالإضافة إلى ذلك فقد أصدرت إحدى اللجان المنبثقة عنها Committee of Sponsoring Organizations of Treadway Commission (COSO)، تقريرا بعنوان Internal Control Controlled – Integrated Framework تضمن أربعة أجزاء وهو يعكس وجهات نظر المشاركين في إعداده بما فيهم أعضاء الشركات المهنية التي اهتمت برعاية تلك اللجنة هي:

- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA).

- American Accounting Association (AAA).
- The Institute of Internal Auditors (IIA).
- The Institute of Management Accounting (IMA).
- Financial Executive Institute (FEI).

وقد أكد التقرير على أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق في الوقاية من إعداد التقارير المالية المضللة، حيث إنها تعتبر أحد العوامل الهامة في بيئة التدقيق والرقابة. ويرى الباحث أنه للوفاء بمسئولية لجنة التدقيق تجاه نظم التدقيق والرقابة الداخلية، فإنه يجب عليها ما يلي:

١. فحص نظام التدقيق والرقابة الداخلية المطبق بالشركة، ودراسة تقييم كل من المدققين الخارجيين والخارجيين لنقاط الضعف الهامة.
٢. مناقشة وتقييم خطط الإدارة للتعامل مع نقاط الضعف الهامة.
٣. التأكد من الالتزام بالقوانين التي تطبق على الشركة وقواعد السلوك بها.

ومما هو جدير بالذكر، أنه توجد اقتراحات تتمثل في ضرورة اهتمام المنشآت بإعداد تقارير للجمهور عن فاعلية نظم التدقيق والرقابة الداخلية المطبقة بها، وعلى سبيل المثال فإن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) قد أوصى بإعداد تقارير للجمهور عن فاعلية نظم التدقيق والرقابة الداخلية المطبقة بالمنشآت، وإعداد المدققين الخارجيين لتقارير تتضمن آراءهم بخصوص ذلك.

و–العلاقة مع المدققين الداخليين:

توجد علاقة بين لجنة التدقيق وإدارة التدقيق الداخلية، وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، حيث أن أنشطة لجنة التدقيق تؤثر على إدارة التدقيق الداخلية، كما تعتبر إدارة التدقيق أحد المصادر الأساسية للمعلومات التي تحصل عليها لجنة التدقيق الداخلية والتي تساعدها على تنفيذ

أنشطتها بفاعلية. ويرى الباحث أنه من الضروري وجود علاقة عمل قوية Strong Working Relationship بين لجنة التدقيق والتدقيق الداخلية، بهدف التغلب على مشكلات إعداد التقارير المالية، وزيادة فاعلية لجنة التدقيق، ويجب على لجنة التدقيق القيام بما يلي:

١. فحص لائحة التدقيق الداخلية والموافقة عليها.

٢. فحص خطة التدقيق الداخلية والموافقة عليها.

٣. التنسيق مع المدققين.

٤. تدعيم استقلال المدققين الداخليين، ويتم ذلك عن طريق:

أ. المشاركة في اختيار وتغيير مدير إدارة التدقيق الداخلية،

ب. فحص خطط التعيينات وموازنة إدارة التدقيق الداخلية،

ج. إتاحة حرية الاتصال المباشر وغير المقيد لمدير إدارة التدقيق الداخلية بلجنة التدقيق،

د. التأكد من عدم وجود أية قيود على المدققين الداخليين عند تنفيذهم لمسئولياتهم،

هـ. تبعية التدقيق الداخلية تنظيمياً للجنة التدقيق.

٥. التأكد من جودة التدقيق الداخلية، وأنها تتم وفقاً لمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلية.

ز–فحص التقارير المالية (Song and Windram, (2004),):

رغم أنه يوجد اتفاق بين الباحثين على أهمية دور لجنة التدقيق في فحص التقارير المالية للمنشآت، إلا أنه لا يوجد اتفاق بينهم على أبعاد وحدود هذا الدور، حيث يرى بعض الباحثين([1] (Scott A. Richardson, (2005) أنه يجب على لجنة التدقيق أن تفحص القوائم المالية السنوية، والمعلومات الفترية، مع التركيز بصفة خاصة على: السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركة، أسباب التغيرات الهامة في الأرقام والنسب المالية، البنود غير العادية، تأثير وأسباب التسويات الهامة، تقديرات الإدارة، جوانب عدم الاتفاق بين المعلومات التي تتضمنها

القوائم المالية والتي تتضمنها التقارير الأخرى، كفاية الإفصاح، جوانب عدم الاتفاق بين المدقق والإدارة.

بينما يرى البعض الآخر ((Suraj Srinivasan, (2005) في أن المسؤولية الأساسية للجنة التدقيق تتمثل في فحص التقارير المالية، مع التركيز على: كفاية وموضوعية وملاءمة الإفصاح، ما إذا كان هنا كإشارات تحذيرية لأية مشكلات متوقعة في المستقبل، السياسات المحاسبية، وتقديرات الإدارة.

بينما يرى الباحث أن أنشطة لجنة التدقيق المتعلقة بفحص التقارير المالية يجب أن تتضمن ما يلي:

ح-فحص السياسات المحاسبية المطبقة والتغييرات فيها:

يجب على لجنة التدقيق فحص السياسات والممارسات المحاسبية المطبقة بوساطة الشركة بهدف:

١. التأكد من أنها تتمشى مع أحدث التطورات في المعايير المهنية.
٢. التأكد من أنها تتمشى مع المعايير المهنية التي تطبقها المنشآت الأخرى التي تمارس نفس النشاط.
٣. التعرف على ما إذا كان هناك تغييرات فيها أو في تطبيقها خلال الفترة القادمة.
٤. وفي حالة حدوث تغيير في تطبيق السياسات المحاسبية، فإنه يجب على لجنة التدقيق التعرف على ما يلي:
   a. وجهة نظر الإدارة بخصوص مبررات التغيير.
   b. تأثير هذا التغيير على أرباح الفترة الحالية والفترات السابقة.
   c. تأثير ذلك على علاقات الشركة بالمؤسسات المالية.

ويلاحظ أن نشرة معايير التدقيق رقم (٦١) تتطلب من المدقق الخارجي إخطار لجنة التدقيق بالسياسات المحاسبية الهامة Accounting Policies Significant التي تطبقها الشركة وأيـــة تغييرات فيها أو في تطبيقها خلال السنة.

ط-تقييم التقديرات المحاسبية:

إدارة الشركة هي المسئولة عن التقديرات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، التي غالباً ما تعتمد على الحكم الشخصي، وقد يكون لها تأثير هام على نتيجة النشاط، ومن أمثلتهـــا المخصصات المقابلة الالتزامات الناشئة عن ضمان الغير، والمخصـــصات لمقابلـــة الخـــسائر المتوقعة نتيجة لدعاوي قضائية مقامة على الشركة، ومخصصات الالتزامات البيئية، ويجب على لجنة التدقيق تقييم الفروض التي اعتمدت عليها الإدارة عند إعداد تلك التقـــديرات، وأنـــه يـــتم الإفصاح عنها بطريقة ملائمة. ويؤكد أحد الباحثين على أهمية أن تتعرف لجنة التدقيق على مدى التحفظ في إعداد تلك التقديرات، وأن تقتنع بها.

ع-فحص البنود غير العادية:

يجب على لجنة التدقيق فحص البنود غير العادية، والحصول على تفسير مقنع لأســـباب حدوثها وطرق المحاسبة عنها. وتتطلب نشرة معايير التدقيق رقم (٦١) من المدقق الخـــارجي، إخطار لجنة التدقيق بالطرق التي استخدمت في المحاسبة عن العمليات غيـــر العاديـــة الهامـــة Significant.

غ-التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط:

يجب على لجنة التدقيق التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في النـــشاط، وســـلامة فرض الاستمرار المستخدم في إعداد القوائم المالية. ويؤكد الباحث على أنه يجب علـــى لجنـــة التدقيق التعرف على مدى مصداقية التقارير المالية في التعبير عن قدرة الشركة على الاستمرار

في النشاط ولذلك فإنه من الضروري دراسة موقف السيولة للشركة والتسهيلات الائتمانية المتاحة لها، وفحص العوامل التي تؤثر على استمرارها في النشاط.

ف–فحص تسويات التدقيق:

من الضروري أن تفحص لجنة التدقيق جميع التسويات الهامة التي يقترحها المدققون الخارجيون، والتعرف على أسبابها وتأثيرها على القوائم المالية، وتتطلب نشرة معايير التدقيق رقم (٦١) من المدقق الخارجي إخطار لجنة التدقيق بالتسويات التي يعتقد أنه قد يكون لها تأثير هام على القوائم المالية.

ق–فحص المعلومات الأخرى الواردة بالتقرير السنوي:

يجب على لجنة التدقيق فحص المعلومات الأخرى الواردة بالتقرير السنوي، ومن أمثلتها تقارير الإدارة عن عمليات الشركة وكذلك المخصصات المالية، والتأكد من أنها تتفق مع المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وتتطلب نشرة معايير التدقيق رقم (٦١) من المدقق الخارجي إخطار لجنة التدقيق بمسئوليته عن المعلومات الأخرى الواردة بالتقرير السنوي والإجراءات التي نفذها بخصوص ذلك، والنتائج التي توصل إليها ، وبالإضافة إلى ذلك يؤكد الباحث على أهمية دور لجنة التدقيق في التأكد من كفاية الإفصاح عن المعلومات الأخرى، وأنه لا توجد اختلافات هامة مع المعلومات الواردة بالقوائم المالية للشركة.

ك–التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح:

يجب على لجنة التدقيق التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح في القوائم المالية، وأنها قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، كما أنها تتفق مع المعلومات المتوافرة لأعضاء اللجنة. ويؤكد الباحث على أهمية دور لجنة التدقيق في التأكد من كفاية وملاءمة

الإفصاح في التقارير المالية، كما أوصت لجنة Cadbury بضرورة التأكد من الإفـصاح عـن أكبر كم من المعلومات، بدون الإضرار بالموقف التنافسي للشركة.

ل–دراسة خطاب المدقق للإدارة:

يجب على لجنة التدقيق دراسة خطاب المدقق للإدارة، ومتابعة تنفيذ الإدارة للملاحظات والتوصيات الواردة به، وفي رأي الباحث أنه يمكن للجنة التدقيق اقتراح تحـسينات لمحتـوى خطاب المدقق.

لجنة التدقيق وفقا لدليل الحاكمية المؤسسية الأردني:

١– يجب أن يتوافر لدى جميع أعضاء اللجنة المعرفة والدراية في الأمور المالية والمحاسبية وأن يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة عمل سابقة في مجال المحاسبة أو الأمور المالية أو أن يكون حاملاً لمؤهل علمي أو شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية أو المجالات الأخرى ذات العلاقة

٢– يجب أن تجتمع اللجنة دورياً على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات في السنة، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي

٣– يجب أن تضع الشركة جميع الإمكانات اللازمة تحت تصرف ا للجنة بما يمكنها من أداء عملها بما في ذلك الاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضرورياً

٤– على لجنة التدقيق الاجتماع بمدقق الحسابات الخارجي للشركة دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية أو من يمثلها، مرة واحدة على الأقل في السنة

مهام لجنة التدقيق:

تتولى اللجنة مهمة الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والرقابة والتدقيق في الشركة بما في ذلك ما يلي:

١- مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة، وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته.

٢- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

٣- مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

٤- متابعة مدى تقيد الشركة والتزامها بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.

٥- دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:

- أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.
- أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات الخارجي.

٦- دراسة خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.

٧- دراسة وتقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.

٨- الإطلاع على تقييم المدقق الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.

٩- الإطلاع على تقارير التدقيق الداخلي ولا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.

١٠- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.

١١- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

١٢- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.

١٣- أي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة.

صلاحيات لجنة التدقيق:

١- طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي إذا رأت اللجنة ضرورة مناقشته بأي أمور تتعلق بعمله في الشركة ولها كذلك أن تستوضح منه أو تطلب رأيه خطياً

٢- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي للانتخاب من قبل الهيئة العامة

٣- ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة

آلية حوافز التنفيذيين لدعم الحاكمية المؤسسية: Executive Incentives Mechanism:

أدى انفصال الملكية عن الإدارة إلى مشكلة الوكالة وإذا لم يستطع المساهمون مراقبة سلوك المديرين بكفاءة، فربما تتكون لدى الأخير إغراءات لاستخدام أصول الشركة للرفع من مستوى المعيشة الخاص بهم (تغليب مصلحته على باقي المصالح). وذكرت الدراسات العديد من الحلول لمشاكل الوكالة يعرض منها الباحث هنا الحل التحفيزي، الذي يقوم على الربط بين ثروة المديرين التنفيذيين بثروة المساهمين حتى يتشارك الجميع في نفس الأهداف. هذا ما يسمى بارتباط تحفيزات المديرين برغبات المساهمين. وبذلك يتعين على المديرين العمل على ما هو في مصلحة المساهمين.

أنواع حوافز المديرين التنفيذيين والمشكلات المرتبطة بها:

يتم تعويض التنفيذيين بالشركة بطرق مختلفة. فهم يحصلون على راتب أساسي والذي يشتمل أيضاً على معاشات التقاعد ومنح نقدية وعينية بالإضافة إلى ذلك، يمكن الحصول على علاوة والتي ترتبط في الغالب بمقاييس الأداء المحاسبي. وفي الآونة الأخيرة، يتسنى للمديرين الحصول على ثروة إضافية من جراء تطبيق البرامج التحفيزية طويلة الأجل، التي تكون في الغالب على شكل خيارات الأسهم والتي من شأنها مكافأة المدير لعمله على زيادة سعر سهم الشركة. ويمكن للباحث تقسيم حوافز المديرين إلى:

مكافآت نقدية Cash Compensations:

كما هو الحال في معظم الوظائف يتم التعاقد مع أعضاء الشركات المنتدبين على رواتب Salaries سنوية محددة. يتم تحديدها في أغلب الأحيان، على الطريقة الإرشادية، والتي من شأنها عمل مسح شامل للرواتب المدفوعة إلى نظائر العضو المنتدب لعمل مقارنة. فالرواتب التي تقل عن نسبة ٥٠ بالمائة من نظائر العضو تعتبر أدنى من مستوى السوق، بينما الرواتب التي تتحرك في نسبة ٥٠ بالمائة إلى ٧٥ بالمائة تعتبر رواتب تنافسية. يتصاعد الراتب الأساسي للعضو المنتدب بصورة مستمرة وذلك لأنهم دائماً يطالبون بالحصول على رواتب تنافسية. والمثير للاهتمام، أن هذه المدفوعات الأساسية تكون نتيجة الصفات التي تتميز بها الشركة (كنوع الصناعة، وحجم الشركة) أكثر من الصفات التي يتميز بها العضو المنتدب ذاته (كالسن والخبرة). ونتيجة لذلك، فإن العضو المنتدب للشركة الكبرى غالباً ما يحصل على راتب أعلى من العضو المنتدب لشركة صغيرة، بغض النظر عن النجاح السابق الذي حققه العضو المنتدب وعن سنه وخبرته، وفي نهاية كل سنة، غالباً ما يحصل العضو المنتدب على علاوات Annual Performance Bonus (تعويضات تدفع لمرة واحدة في السنة عن الأداء المحقق

Realized). ويقوم حجم المدفوعات على أساس أداء الشركة خلال العام السابق كما يبنى بطريقة نموذجية على مقاييس الربح المحاسبية الخاصة بربحية السهم (EPS) والربح قبل الفائدة والضريبة (EBIT). ومقاييس القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، وثمة نوع آخر من المكافآت يتمثل في الزيادة في الرواتب Additional Salaries (إضافات ثابتة على الراتب عن الأداء المستقبلي غير المحقق Unrealized).

أكدت العديد من الدراسات(Lynch and Perry, 2003)) أن استخدام الأرباح المحاسبية كوسيلة لقياس الأداء ينطوي على العديد من العوائق، (١) يتكون لدى العضو المنتدب، من أجل تحقيق أرباح محاسبية، الحافز على وقف وسائل البحث والتطوير المكلفة والتي من شأنها رفع أرباح الشركة في المستقبل أكثر من أرباحها في الوقت الحالي، (٢) يمكن للأرباح المحاسبية أن تتعرض للتلاعب Manipulation of Accounting Numbers، حيث يتم ذلك من خلال تخفيض الأرباح في السنة الحالية عندما تصل حوافز المديرين إلى الحد الأقصى – لأن زيادة الأرباح في هذه الحالة لن يعود بأي نفع للتنفيذيين – وتأجيل هذه الأرباح لسنوات قادمة مما قد يزيد من حوافز التنفيذيين في السنوات القادمة وهذا سوف يؤدي إلى خفض التوقعات بينما يتم إعداد خطة للعلاوة الخاصة بالعام التالي وزيادة فرصة المدير التنفيذي في الحصول على هذه العلاوة بطريقة زائفة.

اختصاراً لما سبق يمكن للباحث القول إنه يمكن للعضو المنتدب أن يقضي الكثير من الوقت في التركيز على التلاعب بالأرباح قصيرة الأجل بدلاً من التركيز على الأرباح طويلة الأجل وعلى تعظيم ثروة المساهمين.

مكافآت مبنية على الأسهم .Stock Based Compensation:

تأخذ مكافآت التنفيذيين المبنية على أسهم عدة أشكال هي: (١) خطط شــراء العــاملين للأسهم Employees Stock Purchase Plans حيث يمنح التنفيذيون وغيرهم من العــاملين الحق في شراء عدد محدد من أسهم الشركة وذلك بسعر محدد مسبقاً من قبل مجلس الإدارة يقل عن سعر السهم السوقي ولحامل السهم ممارسة كافة الحقوق المتضمنة لهذه الأسهم، (٢) خطط الأسهم المقيدة Restricted Stock plans حيث يمنح التنفيذيون وغيرهم من العاملين الحق في شراء عدد محدد من أسهم الشركة وذلك بسعر محدد مسبقاً من قبل مجلس الإدارة يقل عن سعر السهم السوقي، لا يمكن لحامل السهم التصرف بالبيع للسهم إلا بعد فترة محددة أو الوفاء بشروط متعلقة بالأداء، (٣) عقود اختيار شراء العاملين للأسهم Employees Stock Option هو عقد بين الشركة والعاملين يمنح للتنفيذيين الحق المؤقت في شراء عدد محدد من الأسهم بسعر محدد خلال فترة مستقبلية محددة، ولا يمنح لحامل السهم الحق في ممارسة كافة الحقــوق المتــضمنة لهذه الأسهم قبل تنفيذ حق اختيار الشراء ولا يجوز لحامل السهم بيع هذا الحق لطرف ثالث، (٤) حقوق الإفادة من الارتفاع في سعر الــسهم Stock Appreciation Rights حيــث يحــصل التنفيذيون على الفرق بين سعر السوقي للسهم في تاريخ التنفيذ وسعر السهم في تــاريخ المــنح لعدد محدد من أسهم الشركة، وذلك دون تحويل ملكية الأسهم إلى التنفيذيين، وأخيراً (٥) خطط الأسهم الوهمية Phantom Stock Plans حيث يحصل التنفيذيون على قيمة تعادل عددا مــن الأسهم – تتحدد قيمتها على أساس القيمة السوقية العادلة Fair Market Value لأسهم الشركة – ويتحدد العائد المستقبلي Future Payoff على أساس مقدار الزيادة عــن القيمــة المبدئيــة Initial Value للسهم دون الحصول على الأسهم ذاتها.

حيث أكدت العديد من الدراسات(Catherine, S., 2004) أن هناك احتمـالا جيـدا أن مكافآت التنفيذيين المبنية على الأسهم لا ترتبط بأهداف المساهمين وبالتالي الحـد مـن تكلفـة الوكالة. وأكدت تلك الدراسات على أن هناك عددا من المشاكل التي ترتبط باستخدامها كما يلي:

١. إن العائدات التي يحصل عليها المساهم تجمع بين كل من ارتفاع سعر السهم وتوزيعات الأرباح في شكل أسهم. تتأثر مكافآت التنفيذيين المبنية على الأسهم بالارتفاع في السعر فقط. وحينئذ، يمكن للعضو المنتدب الامتناع عن توزيعات الأرباح الناجمة عن الزيـادة في سعر السهم وذلك من أجل استخدام السيولة النقدية في محاولة الزيادة سعر السهم في السوق.

٢. يكون سعر السهم أقرب إلى الزيادة في حالة إذا ما استجاب العضو المنتدب للخوض في المشروعات ذات مخاطرة أعلى. وبذلك، عندما تستخدم الشركة مكافآت التنفيذيين المبنية على الأسهم كوسيلة لتعويض العضو المنتدب، تميل قرارات التنفيـذيين إلـى اختيـار إستراتيجية أعمال ذات مستوى أعلى من المخاطرة.

٣. تفقد مكافآت التنفيذيين المبنية على الأسهم بعضاً من تأثيرها التحفيزي علـى العـضو المنتدب إذا انخفض سعر السهم بشكل واضح عن سعر المضاربة، وفي هـذه الحالـة تصبح الاختيارات بعيدة كل البعد عن تحفيز المدير بكفاءة.

٤. يمكن للعضو المنتدب التلاعب بالإيرادات وبالتالي يزيد الأرباح إلى الحد الأعلى في عام محدد واحد حيث يجعل من سعر السهم أكثر إطراء لممارسة الاختيارات. ويمكن لهـذا التلاعب أن يقلل من الإيرادات (وبالتالي من سعر السهم) بعد العام المحـدد. وبمعنـى آخر، يمكن للمديرين المحاولة من جعل توقيت الحركة في سعر السهم أن يتزامن مـع التوقيت الخاص بممارسة حق خيار شراء السهم .

٥. إن أكثر مميزات مكافآت التنفيذيين المبنية على الأسهم – والتي تتمثل في الـربط بـين حوافز المديرين وأهداف المساهمين – تشكل هي الأخرى مشكلة كبرى. ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر سهم الشركة، الأمر الذي يساعد في ربط الحوافز بـأداء الـشركة ولكـن التنفيذيين ليس لديهم سوى تأثير جزئي فقط على أسعار الأسهم. تتأثر أسـعار الأسـهم بمستوى أداء الشركة ولكنها أيضاً تتأثر بعوامل أخرى كثيرة خارج نطـاق تحكماتهـا، بالأخص قوة وضعف الاقتصاد. فعندما يزدهر الاقتصاد، ترتفع أسعار الأسـهم. حتـى سعر أسهم شركة ذات أداء منخفض يتسنى له أن يرتفع مع ازدهار الاقتصاد، ولكن ليس بالقدر كما لو كانت شركة ناجحة. يمكن لهذا الازدهار أن يعود بالأرباح الكثيرة علـى الكوادر التنفيذية لهذه الشركات بالرغم من أنهم لا يستحقون ذلك. وعلى العكس، فيمكن لسوق الأسهم السقوط بسبب الأحوال الاقتصادية السيئة أو تشاؤم المستثمرين. والشركة التي تتفوق إدارتها على منافسيها تجد أن أسهمها ما تزال تنخفض في البورصة. وفـي هذه الحالة، يجب مكافأة المديرين لحسن أدائهم ولكن لن يتم ذلك لأن مكافآت التنفيـذيين المبنية على الأسهم تنحدر إلى القاع مع انخفاض سوق الأسهم.

إدارة المخاطر والحاكمية المؤسسية

كشفت الأزمة الاقتصادية والمالية التي انفجرت في اكتوبر من عام ٢٠٠٨ عن قصور كبير لدى الكثير من الشركات في إدارتها للمخاطر التي تحيط بها.

وللتعرف على معايير إدارة الخطر قام الباحث بالاعتماد على معايير إدارة الخطر التي شاركت فيها كل من الجمعية المصرية لإدارة الأخطـار(ERMA) و معهـد إدارة الخطـر (IRM)، وجمعية التأمين ومديري الخطر (AIRMIC)، والمنتدى الوطني لإدارة الخطر في القطاع العام (ALARM).

تعريف إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير استراتيجيات لإدارتها. تتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها.

كما يمكن تعريفها بأنها النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس السيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه الشركة أو المؤسسة

تعرف إدارة الخطر في المجال المؤسسي على أنها حدث أو ظرف محتمل يمكن أن يكون له تأثيرات سلبية على المؤسسة من حيث وجودها، مصادرها (سواء موظفين أو رأس مال) ، المنجات أو الخدمات، أو زبائن المؤسسة، كما ، وقد يكون هناك تأثير على المجتمع والبيئة المحيطة.

تعريف الخطر

يهدف تعريف الخطر إلى تحديد تعرض الشركة لعدم التأكد. وهذا يتطلب معرفة جوهرية بالمؤسسة والسوق التي تشارك فيه، والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتواجد ضمنها، ويتطلب كذلك الفهم السليم لأهداف المؤسسة الإستراتيجية والتشغيلية، ويشمل ذلك العوامل الحيوية لضمان نجاح المؤسسة والفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف.

إدارة الخطر

إدارة الخطر هي جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة. وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة.

والتركيز الأساسي لإدارة الخطر الجيدة هو التعرف على ومعالجة هذه الأخطار. ويكون هدفها هو إضافة أقصى قيمة مضافة مستدامة لكل أنشطة المؤسسة. إدارة الخطر تساعد على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على المؤسسة. فهي تزيد من احتمال النجاح وتخفض كلا من احتمال الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة.

أنشطة إدارة الخطر يجب أن تكون مستمرة ودائمة التطور وترتبط بإستراتيجية المؤسسة وكيفية تطبيق تلك الإستراتيجية. ويجب أن تتعامل بطريقة منهجية مع جميع الأخطار التي تحيط أنشطة المؤسسة في الماضي والحاضر وفي المستقبل على وجه الخصوص.

ويجب أن تندمج إدارة الخطر مع ثقافة المؤسسة عن طريق سياسة فعالة وبرنامج يتم إدارته بوساطة أكثر المديرين خبرة. ويجب ترجمة الإستراتيجية إلى أهداف تكتيكية وعملية، وتحديد المسئوليات داخل المؤسسة لكل مدير وموظف مسئول عن إدارة الخطر كجزء من التوصيف الوظيفي لعملهم. وبتدعيمها لتحمل المسؤولية وتقييم الأداء والمكافآت، ستعزز فاعلية العمل بين جميع المستويات.

العوامل الخارجية والداخلية:

يمكن أن تنتج المخاطر التي تواجه أي مؤسسة وأنشطتها من عوامل خارجية وداخلية خاصة بالمؤسسة.

ويمكن تلخيص العوامل التي تنتج الاخطار وهي عوامل داخلية وخارجية . ويمكن تقسيمها أكثر إلى أنواع من الأخطار مثل إستراتيجية، مالية، تشغيلية، بيئية ... الخ.

أخطار خارجية: ومن الأمثلة عليها

-**أخطار إستراتيجية:** أهمها المنافسة و تحول المستهلكين و التغيرات في الصناعة و طلب العملاء

-**أخطار مالية:** أهمها معدلات الفائدة و أسعار الصرف و الائتمان

-**أخطار العقود**

-**أخطار القوانين**

أخطار داخلية : ومن الأمثلة عليها

-رأس المال الفكري والبحث والتطوير والسيولة والتدفق النقدي والرقابة المحاسبية ونظم المعلومات

عملية إدارة الخطر

تقوم إدارة الخطر بالحماية وبإضافة قيمة للمؤسسة ولمختلف الأطراف ذات المصلحة من خلال دعم أهداف المؤسسة، عن طريق:

- تقديم إطار عمل المؤسسة بغرض دعم تنفيذ الأنشطة المستقبلية بأسلوب متناسق ومتحكم فيها.
- تطوير أساليب اتخاذ القرار والتخطيط وتحديد الأولويات عن طريق الإدراك الشامل والمنظم لأنشطة المؤسسة، والتغيرات والفرص السلبية / الإيجابية المتاحة للمشروعات.
- الإسهام في الاستخدام / التخصيص الفعال لرأس المال والموارد المتاحة للمؤسسة.
- تخفيض التقلبات في مجالات النشاط غير الأساسية.
- حماية وتطوير أصول وسمعة المؤسسة.
- تطوير ودعم القوى البشرية وقاعدة معلومات المؤسسة.
- تعظيم كفاءة التشغيل.

ويجب أن تتم عملية تعريف الخطر بأسلوب منهجي لضمان تعريف جميع الأنشطة الهامة للمؤسسة وكذلك تعريف جميع الأخطار الناجمة عن تلك الأنشطة. كذلك يجب تحديد التغيرات المصاحبة لتلك الأنشطة وتصنيفها حسب أهميتها.

ويمكن تصنيف أنشطة وقرارات المؤسسة بعدة طرق، ومن ضمنها ما يلي:

إستراتيجية – تهتم بالأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل للمؤسسة. ويمكن أن تتأثر بعدة عوامل منها: مدى توافر رأس المال والمخاطر السياسية والسيادية، والتغيرات القانونية والتشريعية، والسمعة، وتغيرات البيئة الطبيعية.

تشغيلية – تهتم بنواحي النشاط اليومي التي تواجهها المؤسسة خلال سعيها نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

مالية– تهتم بالإدارة الفعالة والرقابة على النواحي المالية للمؤسسة وتأثير العوامل الخارجية مثل مدى توافر الائتمان، وأسعار الصرف، وتحركات أسعار الفائدة ومختلف التعرضات السوقية الأخرى.

الإدارة المعرفية – تهتم بالإدارة الفعالة والرقابة على مصادر المعرفة، الإنتاج وغيرهما من عوامل الحماية والاتصالات. وقد تتضمن العوامل الخارجية الاستخدام غير المسموح به أو سوء الاستخدام للملكية الفكرية، وانقطاع الطاقة، والمنافسة التكنولوجية. وقد تتضمن العوامل الداخلية فشل النظم الإدارية أو فقدان أهم عناصر القوى البشرية.

التوافق مع القوانين– يهتم بنواح مثل الصحة والسلامة، والبيئة، والمواصفات التجارية، وحماية المستهلك، وحماية نظم المعلومات، والتوظيف والنواحي القانونية.

وعلى الرغم أنه يمكن تنفيذ أنشطة تعريف الخطر بوساطة مستشارين من خارج المؤسسة، إلا أنه قد يكون أكثر فاعلية لو تم تنفيذها داخليا بالمؤسسة مع توافر أدوات وأنشطة ذات تنسيق واتصال جيد بينها . حيث تعتبر الملكية الداخلية لأنشطة إدارة الخطر ضرورية.

تقييم الخطر

عندما يتم الانتهاء من عملية تحليل الخطر، فإنه من الضروري إجراء مقارنة بين تقدير الأخطار ومقاييس الخطر التي تم إعدادها بوساطة المؤسسة. مقياس الخطر قد يتضمن العوائد والتكاليف ذات العلاقة، والمتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واهتمامات أصحاب المصلحة ... الخ. لذلك يستخدم تقييم الخطر لاتخاذ قرارات تجاه الأخطار ذات الأهمية للمؤسسة، وفيما إذا كان الخطر يجب قبوله أو معالجته.

إعداد تقارير الخطر والاتصالات

١- إعداد التقرير الداخلي

تحتاج مستويات مختلفة داخل المؤسسة إلى معلومات متنوعة عن عملية إدارة الخطر.

يجب على مجلس الإدارة:

- المعرفة بأهم الأخطار التي تواجه المؤسسة.
- المعرفة بالتأثيرات المحتملة على حملة الأسهم عند تحقق انحرافات عن المدى المتوقع للأداء.
- توفير مستويات مناسبة من الوعي داخل المؤسسة.
- معرفة كيفية قيام المؤسسة بإدارة الأزمات.
- إدراك أهمية ثقة أصحاب المصلحة في المؤسسة.
- معرفة كيفية إدارة الاتصالات مع مجتمع الاستثمار كلما أمكن ذلك.

- التأكد من تطبيق أنشطة إدارة الخطر بفاعلية.
- إصدار سياسة إدارة خطر واضحة بحيث تغطي فلسفة إدارة الخطر ومسئوليتها.

يجب على وحدات العمل:

- التعرف على الأخطار التي تندرج ضمن منطقة مسئولياتهم وتأثيراتها المحتملة على مناطق أخرى، وتأثير المناطق الأخرى على وحدة العمل.
- إعداد مؤشرات الأداء التي تسمح لهم بمراقبة الأنشطة الرئيسة والمالية، ومراقبة مدى التقدم تجاه الأهداف والتعرف على التطورات التي تطلب التدخل (مثل التنبؤات والموازنات).
- تصميم نظم للتبليغ عن الانحرافات في الموازنات والتنبؤات بطريقة منتظمة للسماح باتخاذ القرارات المناسبة.
- التبليغ المنظم والسريع إلى الإدارة العليا عن أي أخطار جديدة أو فشل في إجراءات التحكم المطبقة.

يجب على الأفراد:

- إدراك مسؤلياتهم عن الأخطار الفردية.
- إدراك كيفية الإسهام في التطوير المستمر لأدوات إدارة الخطر.
- إدراك أن إدارة الخطر والوعي بالخطر هما الجزء الأساسي في ثقافة المؤسسة.
- التبليغ المنظم والسريع للإدارة العليا عن الأخطار الجديدة أو فشل إجراءات التحكم المطبقة.

٢- التقرير الخارجي

تحتاج الشركة إلى تقديم تقرير إلى أصحاب المصلحة بشكل منتظم موضحا سياسات إدارة الخطر ومدى الفاعلية في تحقيق أهدافها.

يتطلع أصحاب المصلحة بصفة متزايدة إلى المؤسسة لتقديم الدليل على فاعلية إدارة الأداء غير المالي المؤسسة في مجالات مثل شؤون المجتمع، وحقوق الإنسان وممارسات التوظيف، والصحة والسلامة والبيئة.

تتطلب السيادة المؤسسية الجيدة أن تتبنى الشركات أسلوبا منهجيا في إدارة الخطر بحيث:

- يحمي مصالح مختلف أطراف المصلحة في الشركة.
- يتأكد من قيام مجلس الإدارة بتنفيذ واجباته الخاصة بإدارة الإستراتيجية وبناء القيم ومراقبة أداء المؤسسة.
- يتأكد من تطبيق وسائل الرقابة الإدارية وأدائها بشكل كاف.

ويجب أن تكون إجراءات إعداد تقارير الخطر واضحة ومتوافرة لدى أصحاب المصلحة في المؤسسة.

يجب على التقارير الرسمية أن تتناول:

- أساليب الرقابة، خاصة المسئوليات الإدارية لإدارة الخطر.
- الإجراءات المستخدمة في تعريف الأخطار وكيفية التعامل معها بوساطة نظم إدارة الخطر.
- تطبيق نظم الرقابة الأولية بغرض إدارة الأخطار الهامة.
- تطبيق نظم المتابعة والمراجعة.

كما يجب تسجيل أي نقص كبير غير مغطى من قبل النظام أو أي نقص في النظام نفسه، وكذلك تحديد الخطوات التي تم اتخاذها بالفعل للتعامل مع هذا النقص.

معالجة الخطر

تعتبر معالجة الخطر بمثابة عملية اختيار وتطبيق إجراءات بغرض التغيير في الخطر. وتتضمن معالجة الخطر، كأحد أهم عناصرها، التخفيض / التحكم في الخطر، وتمتد أكثر ، على سبيل المثال، إلى تجنب الخطر، وتمويل الخطر ... الخ.

يجب أن يقدم أي نظام لمعالجة الخطر، كحد أدنى ما يلي:

- التشغيل الفعال والكفء للمؤسسة.
- الرقابة الداخلية الفعالة.
- إتباع القوانين والتشريعات.

تقدم عملية تحليل الخطر المساعدة على تحقيق فاعلية وكفاءة عمليات المؤسسة عن طريق تعريف الأخطار التي تتطلب اهتماما من المؤسسة. وستحتاج المؤسسة إلى ترتيب إجراءات التحكم في الخطر حسب أهميتها من حيث المزايا المتوقعة للمؤسسة.

تعرف فعالية التحكم في الخطر داخليا بأنها درجة التخلص من الخطر أو تخفيضه باستخدام إجراءات التحكم المقترحة.

وترتبط عملية فعالية تكلفة إجراءات التحكم في الخطر بتكلفة تطبيق تلك الإجراءات بالمقارنة بالمزايا المتوقعة من تخفيض الخطر.

وتحتاج إجراءات التحكم إلى قياسها من حيث التأثير الاقتصادي المتوقع في حالة عدم اتخاذ أي إجراء بالمقارنة بتكلفة الإجراءات المقترحة، وكذلك تحتاج إلى معلومات أكثر تفصيلا وافتراضات أكثر مما هو متوافر حاليا.

يجب أولا تحديد تكاليف التطبيق. ويجب حسابها بدقة معقولة لأنها ستصبح الأساس الذي ستقاس على أساسه فعالية التكاليف. كما يجب تقدير التكلفة المتوقعة في حالة عدم اتخاذ أي إجراء، ثم بمقارنة النتائج يمكن للإدارة أن تقرر تطبيق أو عدم تطبيق إجراءات التحكم في الخطر.

التوافق مع القوانين والتشريعات ليس اختياريا. حيث يجب على المؤسسة أن تتفهم القوانين المطبقة وأن تطبق نظاما للرقابة لتحقيق التوافق مع القوانين. ويوجد أحيانا بعض المرونة في حالة أن تكلفة تخفيض خطر ما لا تتناسب مع ذلك الخطر.

إحدى وسائل الحصول على حماية مالية ضد تأثير الأخطار عن طريق تمويل الخطر هي التأمين. ومع ذلك يجب ملاحظة أن بعض الخسائر أو بعض عناصر الخسارة غير قابلة للتأمين، على سبيل المثال التكاليف غير القابلة للتأمين المصاحبة للحوادث الصحية والسلامة والبيئية، والتي قد تتضمن أضرارا لنفسية الموظف ولسمعة المؤسسة.

مراقبة ومراجعة عمليات إدارة الخطر

تتطلب إدارة الخطر الفعالة نظاما لتقديم التقارير والمراجعة للتأكد من التعرف الفعال على الأخطار وفحصها وأن إجراءات التحكم في الخطر الملائمة قد تم اتخاذها. ويجب إجراء المراجعة الدورية للسياسة ومستويات التوافق مع القوانين، ومراجعة معايير الأداء لتحديد فرص التطوير. ويجب تذكر أن المؤسسات ذات ديناميكية وتعمل في بيئة ديناميكية ومتغيرة. لذلك يجب التعرف على التغيرات في المؤسسات وعلى البيئة التي تعمل فيها وأنه تم عمل التعديلات الملائمة للنظم.

يجب أن تتأكد عملية الرقابة من تطبيق إجراءات التحكم المناسبة على أنشطة المؤسسة، وأن الإجراءات قد تم فهمها وإتباعها.

التغييرات في المؤسسة والبيئة التي تعمل ضمنها يجب إدارتها وعمل التغيرات اللازمة للنظم.

يجب على أي عمليات للرقابة والمراجعة أن تحدد فيما إذا كانت:

- الإجراءات المتبعة قد أعطت النتائج المخطط لها.
- الإجراءات المتبعة والمعلومات التي تم جمعها بغرض فحص الأخطار إن كانت ملائمة.
- التطوير المعرفي قد ساعد على الوصول إلى قرارات أفضل وتحديد الدروس المستفادة لفحص وإدارة الأخطار مستقبلا.

هيكل وتنظيم إدارة الخطر

١- سياسة إدارة الخطر

يجب على سياسة إدارة الخطر بالمؤسسة أن تضع منهجها وميولها تجاه الخطر وكذلك منهجها في إدارة الخطر. كما يجب على سياسة الخطر تحديد المسئوليات تجاه إدارة الخطر داخل المؤسسة كلها.

بالإضافة إلى ما سبق، يجب أن تشير المؤسسة إلى أي متطلبات قانونية فيما يخص بيان سياسة المؤسسة مثال الصحة والسلامة.

ترتبط بعمليات إدارة الخطر مجموعة مندمجة من الأدوات والتقنيات يتم استخدامها في المراحل المختلفة للنشاط. وللعمل بشكل فعال، تتطلب عملية إدارة الخطر:

- التزام الرئيس التنفيذي ومديري المؤسسة.
- توزيع المسؤوليات داخل المؤسسة.
- تخصيص الموارد الملائمة لتدريب وتطوير الوعي بالخطر من قبل أصحاب المصلحة.

٢-دور مجلس الإدارة

يقع على عاتق مجلس الإدارة مسئولية تحديد الاتجاه الإستراتيجي للمؤسسة، وخلق بيئة وهياكل إدارة الخطر لتعمل بصورة فعالة.

ويمكن أن يتم ما سبق من خلال مجموعة من المديرين، أو لجنة غير تنفيذية، أو لجنة المراجعة أو أي وظيفة تتلاءم مع أسلوب المؤسسة في العمل وتكون قادرة على العمل كواعية لإدارة الخطر.

يجب، كحد أدنى، أن يأخذ مجلس الإدارة في الحسبان عند تقييم نظام الرقابة الداخلية، ما يلي:

- طبيعة ومدى حجم الأخطار المقبولة التي تستطيع الشركة تحملها ضمن نشاطها الخاص.
- احتمالية تحقق تلك الأخطار.
- كيفية إدارة الأخطار غير المقبولة.
- قدرة الشركة على تخفيض احتمال تحقق الخطر وتأثيره على النشاط.
- تكاليف وعوائد الخطر وأنشطة التحكم في الخطر المطبقة.
- فاعلية عمليات إدارة الخطر.
- الآثار الضمنية لقرارات مجلس الإدارة على الخطر.

٣-دور وحدات العمل:

وتتضمن ما يلي:

- تتحمل وحدات العمل المسئولية الأولى في إدارة الخطر على أساس يومي.
- تعتبر وحدات العمل مسئولة عن نشر الوعي بالخطر داخل نشاطهم، كما يجب تحقيق أهداف الشركة من خلال نشاطهم.
- يجب أن تصبح إدارة الخطر موضوعا للاجتماعات الدورية للإدارة وذلك للأخذ في الحسبان مجالات التعرض للخطر ووضع أولويات العمل في ضوء تحليل للخطر الفاعل.

- يجب أن تتأكد إدارة وحدة العمل من شمول إدارة الخطر ضمن المرحلة الذهنية للمشروعات وحتى انتهاء المشروع.

٤-دور وظيفة إدارة الخطر

اعتمادا على حجم المؤسسة، قد يتحمل وظيفة إدارة الخطر من مدير للخطر يعمل جزءا من الوقت إلى قسم لإدارة الخطر يعمل طول الوقت. ويجب أن تتضمن وظيفة إدارة الخطر ما يلي:

- وضع سياسة وإستراتيجية إدارة الخطر.
- التعاون على المستوى الإستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة الخطر.
- بناء الوعي الثقافي للخطر داخل المؤسسة ويشمل التعليم الملائم.
- إعداد سياسة وهيكل للخطر داخليا لوحدات العمل.
- تصميم ومراجعة عمليات إدارة الخطر.
- التنسيق بين أنشطة مختلفة الوظائف التي تقدم النصيحة فيما يخص نواحي إدارة الخطر داخل المؤسسة.
- تطوير عمليات مواجهة الخطر والتي تتضمن برامج الطوارئ واستمرارية النشاط.
- إعداد التقارير عن الخطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصلحة.

٥-دور المراجع الداخلي

قد يختلف دور المراجع الداخلي من مؤسسة إلى أخرى. وعمليا قد يتضمن دور المراجع الداخلي كل أو بعض ما يلي:

- تركيز عمل المراجع الداخلي على الأخطار الهامة، التي تم تحديدها بوساطة الإدارة، ومراجعة عمليات إدارة الخطر داخل المؤسسة.
- منح الثقة في إدارة الخطر.

- تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة الخطر.
- تسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار وتعليم العاملين بإدارة الخطر والمراجعة الداخلية.
- تنسيق عملية إعداد تقرير الخطر المقدم لمجلس الإدارة ولجنة المتابعة الداخلية ... الخ.

بغرض تحديد الدور الأكثر ملاءمة لمؤسسة معينة، يجب على المراجعة الداخلية التأكد من عدم الإخلال بالمتطلبات المهنية الخاصة بتحقيق الاستقلالية والموضوعية.

إدارة المخاطر من منظور الحاكمية المؤسسية هل فشلت في مواجهة الأزمة المالية ٢٠٠٨ :

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الأخطار التي تتعرض لها الشركة بصفته المسؤول عن إدارة الشركة والمحافظة على أصولها وهو صاحب الصلاحية في اتخاذ القرارات التي تضمن المحافظة على أموال المساهمين وحمايتها، وبالتالي فهو المسؤول عن تطبيق سياساة إدارة المخاطر ضمن الاستراتيجية العامة للشركة. ويمكن القول ان إحدى الصدمات القوية نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي حدثت في سنة ٢٠٠٨ ، هي أن إدارة المخاطر لدى غالبية الشركات في العالم فشلت في مواجهة الأزمة حتى أن الشركات المالية الكبرى في العالم والتي تعتبر بمثابة الأساتذة في إدارة المخاطر لم تسلم من هذه الأزمة. ولقد ثبت بالدليل أن السبب لا يعزى إلى خلل في معايير إدارة المخاطر أو الحاكمية المؤسسية ، وإنما إلى درجة تطبيق الشركات لإدارة المخاطر. حيث أن مديري إدارة المخاطر في الشركات كانو معزولين وغير متواصلين مع الإدارة كجزء رئيس من استراتيجية الشركة، بعضهم لم يطبق سياسة إدارة المخاطر ولم يرسلوا أي إشارات إنذار إلى الإدارة العليا. ويمكن القول إن نظام التدقيق الداخلي يعتبر الإطار الأكبر والذي يشمل إدارة المخاطر لم يتمكن أيضا من إرسال إشارة الخطر ويتبع ذلك لجنة التدقيق التي هي مسؤولة عن مراقبة نظام التدقيق الداخلي لم ترسل إشارة إنذار بوجود المخاطر.

آلية الانضباط المالي والحاكمية المؤسسية :

يمكن وصف الانضباط المالي بأنه يتضمن ما يلي (خليل والعشماوي، ٢٠٠٨):

-الالتزام بقانون الشركة ونظامها الأساسي (عقد التأسيس) والأنظمة الداخلية.

-الالتزام بقانون الشركات المعمول به في الدولة.

-الالتزام بقانون بورصة الأوراق المالية.

-الالتزام بقانون وتعليمات الهيئة العامة التي تنظم وتراقب بورصة الأوراق المالية.

-الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو المعايير المعتمد في الدولة.

-الالتزام بقواعد لجنة الاشراف والرقابة على الأداء في الشركة.

-الالتزان بنظم الجودة الشاملة.

-الالتزام بقانون الضريبة على الدخل المعمول به في الدولة.

-الالتزام بقانون الضريبة على المبيعات المعمول به في الدولة.

-الالتزام بقانون الجمارك المعمول به في الدولة.

-الالتزام بدليل قواعد الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية.

الاستقلال من منظور الحاكمية المؤسسية :

ومن مظاهر الاستقلال من منظور الحاكمية المؤسسية ما يلي :

١-استقلال مجلس الإدارة

٢-استقلال لجان التدقيق

٣-استقلال لجان إدارة المخاطر

٤-استقلال لجان المكافآت

٥-استقلال مدقق الحسابات الخارجي

١-استقلال مجلس الإدارة:

نعني بها استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، فاستقلال مجلس إدارة هو الجزء المهم من الحاكمية المؤسسية الذي يضيف أكبرقدر إلى قيمة الشركة، هذا وقد اتفق العديد من الباحثين على مجموعة من الأمور يجب أن تؤخذ في الاعتبار وفرتها مبادئ الحاكمية المؤسسية لضمان استقلال المجلس وهي (Anderson and others, 2007) :

١-وجود عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين(المستقلين) لكي يصبح المجلس قادرا على ممارسة التفكير المستقل . وفي بعض الأحوال يتطلب الأمر أن يكون غالبية المجلس من هؤلاء الأعضاء.

٢-وجود شكل من استقلال القيادة في المجلس والمتمثلة في شخصية رئيس مجلس الإدارة (الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب كمير عام تنفيذي).

٣-اجتماع مجلس الإدارة مع الأعضاء غير التنفيذيين بدون حضور الأعضاء التنفيذيين لبحث أداء الإدارة.

٤-قيام المجلس بنفسه بتحديد طرق عمله وخاصة بالنسبة لكيفية اختيار أعضاء المجلس الجدد ولجان المجلس.

إن ما هو جاري العمل به الآن في العديد من دول العالم ، أن مجلس إدارة الشركة في معظمه يتكون من المديرين التنفيذيين. إلا أن المنطق والحكمة يوضحان أن مجلس الإدارة ذو التفكير المستقل يعتبر أساسا للإشرا ف والإدارة، ولا يمكن توقع أن يقوم المديرون التنفيذيون الأعضاء في مجلس الإدارة بالإشراف على أنفسهم كمديرين. وبالتالي تنادي العديد من الهيئات العلمية والبورصات العالمية والمهتمة بالتطبيق السليم لمفهوم الحاكمية المؤسسية في الوقت الحالي،

بضرورة أن يكون هناك توازن في عضوية مجلس الإدارة بين الأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين، بل ذهبت إلى أكثر من ذلك عندما نادت بأن تكون غالبية المجالس من الأعضاء غير التنفيذيين، وذلك حتى يتمكن المجلس من إنشاء اللجان التابعة له مثل لجنة التدقيق، ولجنة المكافآت، ولجنة التعيينات، –والتي تقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين– سوف يدعم موضوعية واستقلالية المجلس في القيام بواجباته الإشرافية تجاه إدارة الشركة (Fairchild and Li, 2005).

وهناك شبه اجماع عام إلى أنه في حالة إذا احتوى المجلس على نسبة أعلى من الأعضاء المستقلين، فمن المتوقع أن يكون المجلس أكثر كفاءة في مراقبة سلوك المديرين التنفيذيين. وهذا الاعتقاد منطقي جدا. فمثلا إن أولى مسؤوليات مجلس الإدارة هي تقييم سلوك العضو المنتدب ووضع عقود المكافآت له وكذلك عزله من منصبه إذا لزم الأمر . فماذا إذا تكون المجلس من الأعضاء التاليين: رئيس الإدارة المالية وآخر صديق للعضو المنتدب وثالث قريب له والأخير شريك أعمال العضو المنتدب ؟ فأعضاء هذا المجلس إذا يصعب عليهم عزل العضو المنتدب بسبب سوء إدارئه. ولهذا السبب يعتقد المساهمون وواضعوا النظم للشركة أن الأعضاء المستقلين هم أكثر موضوعية في تقييم سلوك القائمين على الإدارة (Kim and Nofsinger, 2004).

ولكن هنا يفرض السؤال نفسه، هل من الممكن–في ظل هذا الانفتاح في عالم الأعمال– أن نجد أشخاصا مستقلين تماما عن إدارة الشركة؟ فإنه من الصعب مثلا أن نجد خبيرين في صناعة واحدة لا يعرفان بعضهما بعضا بصورة شخصية. ومن الممكن أن يكون عضو مجلس الإدارة قريب العضو المنتدب أو موظفا أسبق للعضو المنتدب في شركة سابقة. فتعتبر الشركة هذه الأنواع من الأعضاء أعضاء مستقلين، ولكن هل هم مستقلون بالفعل؟ فوفقا للدراسة التي أجرتها

شركة Korn-Ferry لعام ٢٠٠٤ (Korn-Ferry International, 2004) على أكثر من ١٠٠٠ شركة ثراء في الولايات المتحدة، اتضح أن ٩٥% من هذه الشركات لديها مديرون تنفيذيون متقاعدون يشغلون عضوية مجلس إدارة الشركة، و٨٢% من هذه الشركات لديها أعضاء للمجلس من مديرين تنفيذيين تعمل في شركات أخرى، وبسبب أن جميع الأعضاء يمكنهم أن يكونوا "ظلا رماديا" بصور مختلفة بالنسبة لمكانتهم كأعضاء مستقلين، الأمر الذي جعل من الصعب على الباحثين (Minichilli and others, 2007) معرفة العلاقة بين استقلالية المجلس وكفاءته. كما صعب الوضع على واضعي النظم (Adjaoud and others, 2007) إرساء اللوائح التنظيمية الخاصة بأعضاء المجلس المستقلين، حيث ان العضو الذي يدعي أنه مستقل هو في الأصل مجهول بالنسبة لهم.

وقد ورد تعريف العضو المستقل في دليل قواعد الحاكمية المؤسسية الأردني كما يلي:

العضو المستقل: عضو مجلس الإدارة الذي لا تربطه بالشركة أو بأي من موظفي الإدارة التنفيذية العليا فيها أو بأي شركة حليفة أو بمدقق الشركة أي مصلحة مادية أو أي علاقة غير تلك المتعلقة بإسهامه الشركة، قد يتكون في ظلها شبهة بجلب أي منفعة سواء مادية أو معنوية لذلك العضو قد تؤدي إلى التأثير على قراراته أو استغلاله لمنصبه في الشركة.

وتنتفي صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة في أي من الحالات التالية:

١-إذا كان يعمل أو كان قد عمل لدى الشركة أو أي شركة حليفة خلال السنوات الثلاث الأخيرة السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس.

٢-إذا كان احد اقربائه يعمل او كان عمل في الإدارة التنفيذية لدى الشركة أو أي شركة حليفة خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية المجلس .

٣-إذا كان له أو لأحد أقاربه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة أو أي شركة حليفة، والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن ٥٠٠٠٠دينار.

٤-إذا كان العضو أو أحد أقاربه شريكا لمدقق الحسابات الخارجي للشركة أو موظفا لديه ، أو إذا كان شريكا أو موظفا لديه خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشيحه لعضوية المجلس.

٥-إذا كان للعضو سيطرة على الشركة من خلال تملك ١٠% أو أكثر من رأسمال الشركة.

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

-اختيار عينة الدراسة

-أسلوب جمع البيانات

-تصميم قائمة الاستقصاء

-مجتمع الدراسة

-المتغيرات والنموذج الرياضي للدراسة

-خطوات التحليل الإحصائي

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

اختيار عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة التي يتم تداول أسهمها فعليا في بورصة عمان ضمن قطاعي الصناعة والخدمات، وقد تم استثناء قطاعي البنوك والتامين حيث أنها تخضع إلى قواعد حاكمية تختلف من حيث نوعيتها وتستمد من السياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي، وقد أصدر البنك المركزي الأردني منذ عام ٢٠٠٤ قواعد للحاكمية المؤسسية وطلب من البنوك تطبيقها، أما بالنسبة لشركات التامين فيوجد دليل لقواعد الحاكمية خاص بشركات التأمين صادر عن هيئة مراقبة أعمال التأمين، وهناك أيضا خصوصية أخرى لهذه الشركات لأن بعض أصولها والتزاماتها تطبق عليها معايير محاسبية خاصة عند تقييمها مثل قواعد بازل للبنوك، وقواعد الاحتياطيات الخاصة بشركات التأمين، ومعيار المحاسبة الدولية رقم ٣٩، وأن مدلولات مقاييس المتغيرات للشركات المالية تختلف عنها للشركات غير المالية.

في نهاية عام ٢٠٠٨ بلغ عدد الشركات المتداول أسهمها (بنوك، وتامين، وخدمات، وصناعة) ٢١٢ شركة منها ٤٣ شركة في قطاعي البنوك والتأمين و١٦٩ شركة في قطاعي الخدمات والصناعة (٨٩ خدمات و ٨٠ صناعة). وقد تم اختيار عدد شركات العينة لتكون ٧٦ شركة وتمثل ما نسبته ٤٥% من مجتمع الدراسة علما بان حجم العينة المقبولة عند حسابها باستخدام المعادلة الإحصائية لحجم العينة تبلغ ٤٨ شركة ($P=0.5, e = 0.1, N = 169$) وان من ضمن هذا المجموع عدد من الشركات سجلت وأدرجت للتداول حديثا أي بعد عام ٢٠٠٥ ، وبما أن المتغير التابع سيتم قياسه على الفترة الزمنية من ٢٠٠٣-٢٠٠٨ فإن عدد شركات العينة التي تنطبق عليها الدراسة تكون أقل من ١٦٩ شركة لعدم توافر بيانات كمية عن المتغير التابع

عن كامل سنوات فترة الدراسة، وقد تم توزيع استقصاءين في كل شركة من شركات العينة ليتم تعبئتها من قبل مستجيبين من شركات العينة، وقد تم استرداد الاستقصاءين لعدد ٧٠ شركة بإجمالي ١٤٠ استقصاء من مجتمع الدراسة وبنسبة استرداد بلغت ٩٢% وهي نسبة جيدة ، ويعتقد الباحث أن عدد الاستقصاءات التي تم الحصول عليها كاف لإجراء الاختبارات الإحصائية بدقة مناسبة مع مراعاة تكلفة جمع المعلومات اللازمة للبحث ، كما اعتمد الباحث على تحري الدقة في اختيار من أبدوا استعداداً للتعامل مع الباحث ، وقد تم توزيع قائمة الاستقصاء على أفراد العينة مع عقد مقابلة شخصية لتوضيح أهداف البحث وأهميته وتوضيح الأسئلة وارتباطها بأهداف البحث وإعطائهم الوقت الكافي للإجابة عنها ، ثم قام الباحث بجمع هذه القوائم ومراجعتها وفيما يلي الخصائص الديموجرافية لعينة البحث :

جدول رقم (٣)

الخصائص الديموجرافية لعينة البحث

المستوى التعليمي			مستوى الخبرة			التخصص العلمي		
بيان	عدد	%	بيان	عدد	%	بيان	عدد	%
دكتوراه	٢	١,٤	٥ سنوات فأقل	١٢	٨,٥	محاسبة	٧٥	٥٣,٨
ماجستير	٢٥	١٨,٣	٥ – ٩ سنوات	٢٤	١٦,٩	إدارة مالية	٣٩	٢٨,٢
بكالوريوس	١١٠	٧٨,٩	١٠–١٤ سنوات	٤٣	٣٠,٧	إدارة أعمال	١٠	٧,٠
أقل من بكالوريوس	٣	١,٥	١٥ – ٢٠ سنوات	٦١	٤٣,٩	اقتصاد	١٦	١١,٠
الإجمالي	١٤٠	١٠٠		١٤٠	١٠٠		١٤٠	١٠٠

أسلوب جمع البيانات :

- تتعدد أساليب جمع البيانات فمنها أسلوب المقابلات الشخصية، والمكالمات التليفونية، والملاحظة، وقوائم الاستقصاء.

تصميم قائمة الاستقصاء:

اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة الميدانية المتعلقة بالمتغيرات المستقلة –قواعد الحاكمية المؤسسية–على قائمة استقصاء ، تم إعدادها واختبارها قبل توزيعها على عينة الدراسة ،حيث تم تطوير قائمة الاستقصاء من قبل الباحث بالاستعانة بدليل قواعد الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان الذي أصدرته هيئة الأوراق المالية الأردنية عام ٢٠٠٨ ودليل قواعد الحاكمية المؤسسية الصادر عن منظمة التعاون والتنمية (OECD 2004) وأدلة الحاكمية المؤسسية المطبقة في دول أخرى والدراسات السابقة حول موضوع الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بقيمة الشركة، وقد تم إرسال قائمة الاستقصاء إلى خمسة عشر محكما من أصحاب الخبرة والاختصاص في موضوع الدراسة من أساتذة جامعيين وموظفين مختصين في هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان وبعد أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار وإجراء التعديلات اللازمة قام الباحث بتوزيع قائمة الاستقصاء على عينة استطلاعية لمعرفة مدى وضوح الأسئلة وملاحظات المستقصى منهم، وقد استخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية في هذه المرحلة التي تمثل الاختبار القبلي لقائمة الاستقصاء ، وبعد أن تأكد من أن قائمة الاستقصاء ملائمة لأهداف البحث، وذلك بعد أخذ الملاحظات في الاعتبار ، قام بصياغتها في الشكل النهائي وتوزيعها على عينة البحث .

المجتمع المستقصى منهم في الدراسة :

اشتمل مجتمع الدراسة على الفئات المستقصى منهم من وظائف مدير عام تنفيذي ، مدير مالي، مدير إداري، مدقق حسابات داخلي لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة للتداول في بورصة عمان ضمن قطاعي الصناعة والخدمات وبلغ عدد هذه الشركات في عام ٢٠٠٨ نحو (١٦٩) شركة منها في قطاع الصناعة (٨٠) شركة وفي قطاع الخدمات (٨٩) شركة.

متغيرات الدراسة :

تتمثل متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة بما يلي:

المتغيرات المستقلة : المتمثلة في قواعد الحاكمية المؤسسية :

تم بناء مؤشر لقياس الحاكمية المؤسسية اعتمادا على مجموعة القواعد السبع الواردة بالنموذج المحاسبي المقترح للتطبيق في هذه الدراسة، والذي تم تطويره من قبل الباحث بالاستناد إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ويعتمد المؤشر المستخدم على إعطاء وزنا لكل قاعدة من قواعد الحاكمية المؤسسية من المنظور المحاسبي، حيث تم التعبير عن كل قاعدة بعدد من العبارات، وهذه العبارات ليست متساوية لكل قاعدة بل تمت كتابة مجموعة العبارات لكل قاعدة لتشمل جزءا كبيرا من مفردات قياس هذه القاعدة وكل عبارة ضمن القاعدة الواحدة يكون لها وزن متساو مع جميع العبارات الأخرى ويقاس وزن العبارة الواحدة بالاعتماد على ميزان إجابة من المستقصى تتراوح درجاته بين ١–٥ . ثم يؤخذ مجموع النقاط التي تحصل عليها كل شركة من مجموع الإجابة عن العبارات ضمن قواعد الحاكمية المؤسسية لكل قاعدة كمجموع فرعي ثم للشركة الواحدة بأخذ مجموع نقاط جميع القواعد ، وبالتالي فإن الشركة التي تطبق قواعد الحاكمية المؤسسية بدرجة كافية يتوقع أن تحصل على مجموع نقاط أعلى من الشركات التي لا تطبقها:

- قاعدة الشفافية، تم قياسها ب ١٧ عبارة.
- قاعدة الإفصاح المحاسبي، تم قياسها ب ٢٣ عبارة.
- قاعدة لجنة التدقيق ، تم قياسها ب ١٦ عبارة.
- قاعدة الانضباط المالي، تم قياسها ب ١٠ عبارات.
- قاعدة إدارة المخاطر، تم قياسها ب ١٣ عبارة.

- قاعدة مكافآت المديرين، تم قياسها ب ٧ عبارات.
- قاعدة الاستقلال، تم قياسها ب ١٠ عبارات.

وبالتالي بلغ عدد مجموع عبارات نموذج الدراسة ٩٦ عبارة وسيكون أعلى مجموع نقاط يمكن أن تحصل عليه شركة تطبق بدرجة كاملة جميع قواعد الحاكمية المؤسسية ضمن نموذج الدراسة هي (٩٦×٥) = ٤٨٠ نقطة وأقل مجموع نقاط يمكن أن تحصل عليه شركة لا تطبق مطلقا جميع قواعد الحاكمية المؤسسية ضمن نموذج الدراسة ٩٦ نقطة (٩٦×١).

المتغير التابع: وهو قيمة الشركة ويقاس بدلالة ثلاث قيم ممثلة (Proxy) لقيمة الشركة (Firm Value) والثلاث قيم هي :

- متوسط سعر إغلاق السهم (Market Value) في بورصة عمان خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨.
- متوسط مؤشر نسبة القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم (Market Value/Book Value) للسنوات ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ .
- متوسط مقياس Tobin's Q للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨.

النموذج الرياضي لقياس الحاكمية المؤسسية :

وفيما يلي تعبير رياضي عن النموذج المحاسبي المقترح من قبل الباحث لإجراء هذه الدراسة لقواعد الحاكمية المؤسسية والمتوقع أن تؤثر على قيمة الشركة بالبورصة :

$$Y = \alpha + X1b1 + X٢b2 + X3b3 + X4b4 + X5b5 + X6b6 + X7b7 + E$$

حيث أن:

المتغير المعتمد المتمثل في قيمة الشركة(متوسط ٢٠٠٣-٢٠٠٨)	→	Y
مقدار ثابت	→	α

متغيرات مستقلة للتعبير عن قواعد الحاكمية المؤسسية ← **X1 – X٧**

(قاعدة الشفافية، وقاعدة الإفصاح المحاسبي، وقاعدة لجنة التدقيق، وقاعدة مكافأة المديرين، وقاعدة الانضباط المالي، وقاعدة إدارة المخاطر، وقاعدة الاستقلال)

معامل العامل المستقل للتعبير عن المساهمة النسبية لكل قاعدة من قواعد الحاكمية المؤسسية في تأثيرها على قيمة الشركة ← **b1—b٧**

الخطأ العشوائي ← **E**

خطوات التحليل الإحصائي:

١- قام الباحث بتصميم قائمة الاستقصاء الواردة بملحق رقم (١) والتي تتفق مع أهداف البحث وتساعد على اختبار فروض الدراسة كما يلي :

-قام الباحث بتقسيم قائمة الاستقصاء إلى سبعة أقسام رئيسة كل قسم يحتوى على قاعدة من قواعد الحاكمية المؤسسية، وتشتمل كل قاعدة على مجموعة من العبارات الفرعية .

وتم إدخال البيانات للحاسب الآلي، وقد استعان الباحث بالبرنامج الإحصائي SPSS وقد قام بإجراء الآتي:

- **مقاييس الاعتمادية:** لاختبار صلاحية أسئلة قائمة الاستقصاء ومدى ملاءمتها لأهداف البحث.

-**التوزيع التكراري لعبارات قائمة الاستقصاء:** وذلك لمعرفة الأوزان النسبية لاستجابات عينة البحث .

- **اختبار ف (ANOVA TEST)** وذلك لقياس الفروق المعنوية بين الشركات الممثلة لقطاعي الخدمات والصناعة محل الدراسة من خلال عناصر الاستبيان.
- **اختبار ف (ANOVA TEST)** وذلك لقياس الفروق المعنوية بين الشركات التي حصلت على أعلى مجموع نقاط في تطبيق الحاكمية المؤسسية والشركات التي حصلت على أقل مجموع نقاط في تطبيق الحاكمية المؤسسية من خلال عناصر الاستبيان.
- **تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية:** بعناصر الاستبيان في كل قاعدة من قواعد الحاكمية المختلفة.
- **تحليل الانحدار المرحلي (Stepwise Regression)** : لتحديد نموذج انحدار تنبوئ من أهم قواعد الحاكمية المؤثرة على قيم الشركات محل الدراسة.
- **تحليل التمايز** : يعد أسلوب تحليل التمايز الخطى احد الأساليب الإحصائية الهامة لتحليل المتغيرات المتعددة ذات الطبيعة التنبوئية و الذي يتعامل مع هياكل البيانات التي تنطوي على وجود عدة متغيرات مستقلة ومتغير تابع نوعى، ويختص تحليل التمايز بالإجابة عن الدلالة الإحصائية للتمايز بين القطاعات المختلفة محل الدراسة من خلال قيم قواعد الحاكمية المؤسسية والذي يمكن من خلالها التنبؤ بمدى أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيم الشركات .
- **الانحدار اللوجستى** : استخدم الباحث الانحدار اللوجستى لإيجاد معادلة تمايز من خلال قواعد الحاكمية المؤسسية الناتجة من تحليل التمايز وذلك بهدف تقدير الوزن المعياري للقطاعات المختلفة محل الدراسة مع تحديد الأفضلية بينهما من خلال قيم الشركات المكونة لهذه القطاعات .

- **التحليل العاملي :** استخدم الباحث تحليل العامل بهدف إيجاد نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة وذلك من خلال قواعد الاستبيان المختلفة مع تقدير نسبة نجاح هذا النموذج .

الفصل الرابع

اختبار الفرضيات واستخلاص نتائج الدراسة

*فرضيات الدراسة

*مقاييس الاعتمادية

*التوزيع التكراري للمستقصى منهم

*اختبار(F.Test (ANOVA

*تحليل الارتباط

*تحليل الانحدار المرحلي "Step Wise"

*تحليل التمايز

*تحليل الانحدار اللوجستي

*التحليل العاملي

الفصل الرابع

اختبار الفرضيات واستخلاص نتائج الدراسة

فرضيات الدراسة :

وضع الباحث مجموعة من الفروض بهدف اختبار أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في بورصة عمان وهى :

١) لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين آراء فئات المستقصى منهم حول مدى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية وأثرها على قيمة الشركة .

٢) لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين القطاعات الممثلة للشركات محل الدراسة حول درجة تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية .

٣) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قواعد الحاكمية المؤسسية و قيمة الشركة.

٤) لا توجد علاقة انحدار تنبؤية ذات دلالة إحصائية بين قواعد الحاكمية المؤسسية و قيمة الشركة.

٥) لا توجد دالة تمايز ذات دلالة إحصائية بين قيم قواعد الحاكمية المؤسسية يمكن من خلالها الحكم على القيمة السوقية للشركة.

*** مقاييس الاعتمادية :**

توضح مقاييس الاعتمادية مدى الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لقائمة الاستقصاء ومدى تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة، وذلك من خلال مقياس كرونباخ (ألفا) Gronbatch Alpha فإذا زاد هذا المقياس على 6,. أمكن الاعتماد على نتائج الدراسة وتعميمها على المجتمع وقد جاءت قيمة هذا المعامل كما يلي :

جدول رقم (٤)

مقاييس الاعتمادية كما جاءت من تحليل قائمة الاستقصاء

عناصر الاستقصاء	أرقام العبارات	عدد العبارات	قيمة ألفا
١- قاعدة الشفافية	١-١٧	١٧	٠,٨٦
٢- قاعدة الإفصاح المحاسبي	١٨-٣٠	٢٣	٠,٨٧
٣- قاعدة لجنة التدقيق	٣١-٤٦	١٦	٠,٩١
٤- قاعدة مكافآت المديرين	٤٧-٥٣	٧	٠,٨٢
٥- قاعدة الانضباط المالي	٥٤-٦٣	١٠	٠,٧٢
٦- قاعدة إدارة المخاطر	٦٤-٧٦	١٣	٠,٩٧
٧ – قاعدة الاستقلال	٧٧-٩٦	١٠	٠,٨٥
الأجمالي	**١-٩٦**	**٩٦**	**٠,٨٦**

يتضح من الجدول السابق أن قيمة ألفا قد وصلت إلى ٨٦% على المستوى الإجمالي بالنسبة لاستجابات قائمة الاستقصاء مما يمكننا من الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء وتعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة.

التوزيع التكراري للمستقصى منهم :

استخدم الباحث التوزيع التكراري وذلك لمعرفة الأوزان النسبية لاستجابات عينة البحث حيث قدرت **نسبة التطبيق** من الذين جاءت استجاباتهم ("مطبق بدرجة كافية"، "مطبق إلى حد ما")، ويوضح جدول (٥) نتائج التوزيع التكراري لأراء المستقصى منهم حول عناصر قاعدة الشفافية. وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن عناصر

-مجانية المعلومات والتقارير المالية وغير المالية لذوي العلاقة،

-توافق التقارير المالية مع المعايير الدولية في المحاسبة،

-التدقيق وتحديد ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم،

-تحديد حقوق الأطراف ذات المصالح،

-انتظام الاجتماعات العادية لمجلس الإدارة

-انتظام اجتماعات اللجان الفنية المنبثقة عن مجلس الإدارة

-تحديد مكافآت ومعاملات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين

قد حصلت على أعلى **نسب تطبيق** (٩٢,٩ ، ٩٨,٦ ، ٨٥,٧ ، ٨٤,٣ ، ٩٧,١ ،٨٤,٢ ، ٨٢,٢ %) على الترتيب مما يؤكد أن هذه العناصر مطبقة أكثر من غيرها في شركات العينة بدرجة كافية نوعا ما . وتوضح نتائج الجدول السابق أن باقي عناصر الشفافية قد جاءت بنسب متوسطة من الموافقة. بينما جاء (النشر الالكتروني للمعلومات المالية وغير المالية بالإضافة إلى تحديث الإفصاح المحاسبي على الموقع الالكتروني باللغتين العربية والانجليزية) كأقل نسب موافقة مما يؤكد أهمية زيادة الاهتمام بهذين العنصرين لرفع قيمة قاعدة الشفافية، ومن البنود المهمة أيضا في قاعدة الشفافية والتي يمكن القول إن بعض الدراسات السابقة استخدمتها كمحك أساسي للاستدلال على مقياس الشفافية لدى الشركات ألا وهي عدم تسريب المعلومات قبل الإعلان عنها وعدم استغلال المعلومات الداخلية من قبل الأشخاص المطلعين لتحقيق مكاسب شخصية ومساءلة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مخالفاتهم حيث تراوحت الإجابة عنها بين محايد إلى مطبق إلى حد ما وهذا يعني أن المعلومات المهمة تصل إلى ذوي العلاقة في وقت يمكن عدم الإفادة منه بشكل جيد، أما النشر الإلكتروني للمعلومات والإفصاح عنها باللغتين العربية والانجليزية فتراوح بين غير مطبق إلى محايد وهذا يعني أن معظم شركات العينة لديها نقص واضح في طريقة إيصال المعلومات إلكترونيا إلى ذوي العلاقة علما أن هذه الطريقة قد

تكون أسرع كثيرا من الطرق الأخرى للتواصل والإعلان عن المعلومات المهمة لذوي العلاقة وفي الوقت المناسب وبتكلفة أقل.

جدول (٥)

أراء المستقصى منهم حول قاعدة الشفافية كنسبة مئوية .

م	عناصر قاعدة الشفافية	غير مطبق مطلقا	غير مطبق	محايد	مطبق إلى حد ما	مطبق بدرجة كافية
١	مجانية المعلومات والتقارير المالية وغير المالية لذوي العلاقة.	-	١,٤	٥,٧	٢٢,٩	٧٠,٠
٢	عدم تسريب المعلومات قبل الإعلان عنها.	١,٤	١١,٤	٢٢,٩	٦٤,٣	-
٣	عدم استغلال المعلومات الداخلية من قبل الأشخاص المطلعين لتحقيق مكاسب شخصية	-	١١,٤	٣٢,٩	٥٥,٧	-
٤	النشر الالكتروني للمعلومات المالية وغير المالية.	٤٢,٩	٤٤,٣	٨,٦	٤,٣	-
٥	تحديث الإفصاح المحاسبي على الموقع الالكتروني باللغتين العربية والانجليزية.	٣٥,٧	٤٨,٦	١٢,٩	٢,٩	-
٦	توافق التقارير المالية مع المعايير الدولية في المحاسبة والتدقيق.	-	-	١,٤	١٥,٧	٨٢,٩
٧	قياس الأداء المؤسسي من المنظور المالي وغير المالي	١,٤	٢,٩	٢٢,٩	٤٢,٩	٣٠,٠
٨	مساءلة أعضاء مجلس الإدارة	٨,٦	٢٨,٦	٤٠,٠	٢٢,٩	-
٩	التنبؤ بربحية الشركة مستقبلا	٢,٩	٢١,٤	٢٠,٠	٣٥,٧	٢٠,٠
١٠	تحديد مخالفات مجلس الإدارة	١٠,٠	١٨,٦	٣٨,٦	٣٢,٩	-
١١	تحديد ملكية تركز الأسهم	١,٤	٤,٣	١٥,٧	٢٧,١	٥١,٤
١٢	تحديد ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم	١,٤	٢,٩	١٠,٠	١٤,٣	٧١,٤
١٣	تحديد حقوق الأقلية	٢,٩	٥,٧	١٢,٩	٢٧,١	٥١,٤
١٤	تحديد حقوق الأطراف ذات المصالح	٤,٣	٤,٣	٧,١	٣١,٤	٥٢,٩
١٥	انتظام الاجتماعات العادية لمجلس الإدارة	-	-	٢,٩	٢٧,١	٧٠,٠
١٦	انتظام اجتماعات اللجان الفنية المنبثقة عن مجلس الإدارة	-	١,٤	١٤,٣	٢٧,١	٥٧,١
١٧	تحديد مكافآت ومعاملات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.	-	١,٤	١٥,٧	١٥,٧	٦٧,١

يوضح جدول (٦) أراء المستقصى منهم حول عناصر قاعدة الإفصاح المحاسبي كنسبة مئوية. وبفحص نتائج الجدول يتضح أن ما يزيد على 90% من شركات العينة أجابت بتطبيق البنود التالية

-الالتزام بسياسة الإفصاح المعتمدة ومتابعة تطبيقها،

-الإفصاح عن المعلومات الجوهرية،

-الإفصاح عن ملكية الأوراق المالية للأشخاص المطلعين وأقاربهم،

-الإفصاح عن امتيازات أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية،

-نشر المعلومات عن القيمة الدفترية والسوقية والعادلة لأصول الشركة

-الإفصاح عن التغييرات الجوهرية لملكية الأوراق المالية

قد جاءت الإجابة عنها بنسب عالية وصلت إلى (٩٢,٩ ، ٩٥,٧ ، ٩٤,٣ ، ٩٥,٧ ، ٩١,٤ ، ٩٢,٩ %) على الترتيب من قبل عينة البحث مما يعني أنها مطبقة بدرجة كافية وأنه يتم الإفصاح عنها وفقا لمتطلبات تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية وفقا لقانون هيئة الأوراق المالية. وهناك بنود مهمة أيضا ضمن قاعدة الإفصاح المحاسبي كان متوسط الإجابة عنها بين محايد إلى مطبق إلى حد ما وهي(الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بدون تأخير وتوفير المعلومات للأطراف الراصدة للحاكمية بصورة دقيقة ونشر التقارير المرحلية والقطاعية والبيئية في الموعد المحدد ووجود وتفعيل دستور أخلاقيات الأعمال ونشر القواعد وسياسات الحاكمية المؤسسية على الموقع الإلكتروني والإفصاح عن هيكل الاستثمار والمخاطر المصاحبة والإفصاح عن الأصول البشرية ورأس المال الفكري) مما يستوجب على الشركات زيادة الاهتمام بهذه البنود وتفعيل تطبيقها بدرجة كافية لرفع كفاءة الإفصاح المحاسبي،

ثم تأتى باقي العناصر بنسب متوسطة لحيز التطبيق وهي أيضا بحاجة إلى زيادة تفعيل تطبيقها للوصول إلى الإفصاح المطبق بدرجة كافية.

جدول (٦)

أراء المستقصى منهم حول قاعدة الإفصاح المحاسبي كنسبة مئوية

م	عناصر قاعدة الإفصاح المحاسبي	غير مطبق مطلقا	غير مطبق	محايد	مطبق إلى حد ما	مطبق بدرجة كافية
١	نشر التقرير السنوي لمجلس الإدارة إلكترونيا .	-	١٠,٠	٨,٦	٢٨,٦	٥٢,٩
٢	الالتزام بسياسة الإفصاح المعتمدة ومتابعة تطبيقها.	-	١,٤	٥,٧	١٤,٣	٧٨,٦
٣	الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بدون تأخير.	١,٤	٥,٧	٤٥,٧	٤٧,١	-
٤	توفير المعلومات للأطراف الراصدة للحاكمية بصورة دقيقة.	١,٤	٥,٧	٥١,٤	٤١,٤	-
٥	نشر التقارير المالية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي في الموعد المحدد.	-	٣١,٤	١٥,٧	١٤,٣	٣٨,٦
٦	الإفصاح عن المعلومات الجوهرية.	-	-	٤,٣	١٥,٧	٨٠,٠
٧	الإفصاح عن ملكية الأوراق المالية للأشخاص المطلعين وأقاربهم.	-	١,٤	٤,٣	١٠,٠	٨٤,٣
٨	الإفصاح عن تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة.	-	١,٤	٢,٩	١٨,٦	٧٧,١
٩	الإفصاح عن امتيازات أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية .	-	١,٤	٢,٩	١٤,٣	٨١,٤
١٠	تضمين التقرير السنوي للشركة دليل الحاكمية المؤسسية.	٢,٩	١٢,٩	١٧,١	٢٨,٦	٣٨,٦
١١	نشر التقارير المرحلية والقطاعية والبيئية في الموعد المحدد.	٢,٩	٢,٩	٣٠,٠	٦٤,٣	-
١٢	الإفصاح عن السياسات والبرامج تجاه المجتمع المحلي.	١,٤	٤,٣	١٧,١	٣٠,٠	٤٧,١
١٣	وجود وتفعيل دستور أخلاقيات الأعمال.	٨,٦	٣١,٤	٣٨,٦	٢١,٤	-
١٤	نشر القواعد وسياسات الحاكمية المؤسسية للشركة على الموقع الالكتروني.	٢٨,٦	٢٢,٩	٣٥,٧	١٢,٩	-
١٥	نشر المعلومات عن القيمة الدفترية والسوقية والعادلة لأصول الشركة.	-	٤,٣	٤,٣	٣٥,٧	٥٥,٧
١٦	نشر المعلومات العامة عن الشركة الكترونيا.	١,٤	٥,٧	١٢,٩	٤٢,٩	٣٧,١
١٧	الإفصاح عن استراتيجية الشركة الكترونيا.	٤,٣	١٥,٧	٢٠,٠	٣١,٤	٢٨,٦
١٨	الإفصاح عن الأداء المالي والتشغيلي والاستثماري.	-	٢,٩	١٥,٧	٢٧,١	٥٤,٣
١٩	الإفصاح عن التدفقات النقدية الحالية والمتوقعة.	٢,٩	٢,٩	١٥,٧	٣٤,٣	٤٤,٣
٢٠	الإفصاح عن هيكل الاستثمار والمخاطر المصاحبة.	١٠,٠	١٥,٧	٤٢,٩	٣١,٤	-
٢١	الإفصاح عن الأصول البشرية ورأس المال الفكري.	١٥,٧	٢١,٤	٣٧,١	٢٥,٧	-
٢٢	الإفصاح عن التغيرات الجوهرية حول الأصول والالتزامات.	٤,٣	٥,٧	٣١,٤	٥٨,٦	-
٢٣	الإفصاح عن التغييرات الجوهرية لملكية الأوراق المالية.	-	-	٧,١	٢٨,٦	٦٤,٣

يوضح الجدول (٧) درجة تطبيق شركات العينة لعناصر قاعدة لجنة التدقيق ووفقا لآراء المستجيبين فإن العناصر التالية وهي

-وجود نظم للرقابة الداخلية المالية والإدارية والتشغيلية،

-التأكد من التزام الشركة بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية،

-دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة،

-دراسة أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة،

-دراسة التغيرات التي تطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق

قد حازت على نسبة الموافقة من حيث التطبيق وبنسب مئوية مرتفعة بلغت (٩٤,٣ ، ٩٤,٣ ، ٩٠،٠ ، ٩٤,٢ ، ٩٠,٠ %) على الترتيب. وفي إطار الجهود المبذولة حديثا من قبل هيئة الأوراق المالية الأردنية لتطوير الرقابة ومهنه المحاسبة والتدقيق فقد أصدرت سابقا تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية والتي تقضي بتشكيل لجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية من ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين . ومن المعلوم أن وجود نظم للرقابة الداخلية المالية والإدارية والتشغيلية والتأكد من التزام الشركة بتطبيق أحكام التشريعات النافذة يسهم في زيادة موضوعية القوائم المالية المنشورة . كما أن دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة ودراسة أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة ودراسة التغيرات التي تطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق تظهر فاعلية لجان التدقيق مما يساعد على توافر الثقة والمصداقية في البيانات والمعلومات المقدمة للأطراف ذات العلاقة. وجاء رأي المستجيبين عن العناصر التالية من قاعدة لجنة التدقيق بأنها غير مطبقة بدرجة كافية لكنها مطبقة إلى حد ما أو بشكل متوسط وهي (تفعيل نظم الفحص التحليلي، التدوير لمدقق

الحسابات كل ٤ سنوات، إعداد تقارير الإشراف والرقابة على أعمال التدقيق الداخلي والخارجي، مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح واستقلال مدقق الحسابات الخارجي، دراسة خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي، التأكد من عدم وجود تضارب في المصالح بسبب عقد الصفقات والعقود مع الأطراف ذات العلاقة واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قيام مدقق الحسابات الخارجي بأية أعمال إضافية أخرى لصالح الشركة كتقديم الاستشارات الإدارية والفنية**).** وهذه البنود بحاجة إلى اهتمام وتفعيل تطبيقها بدرجة كافية من قبل لجنة التدقيق لما لها من أهمية في تحسين مستوى تطبيق الحاكمية المؤسسية للشركات.

جدول (٧)

أراء المستقصى منهم حول قاعدة لجنة التدقيق كنسبة مئوية

م	عناصر قاعدة لجنة التدقيق	غير مطبق مطلقا	غير مطبق	محايد	مطبق إلى حد ما	مطبق بدرجة كافية
١	وجود نظم للرقابة الداخلية المالية والإدارية والتشغيلية.	–	–	٥,٧	٣٢,٩	٦١,٤
٢	تفعيل نظم الفحص التحليلي .	٤,٣	١٥,٧	٤٥,٧	٣٤,٣	–
٣	التدوير لمدقق الحسابات كل أربع سنوات.	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٨,٦	٣١,٤	–
٤	دراية أعضاء لجنة التدقيق في الأمور المالية والمحاسبية.	–	٢,٩	١٠,٠	٢٢,٩	٦٤,٣
٥	اجتماع لجنة التدقيق دوريا .	١,٤	٤,٣	٢٢,٩	٧٠,٠	١,٤
٦	التعاون والتنسيق بين أعضاء لجنة التدقيق والمدقق الخارجي.	–	٢,٩	١٧,١	٣١,٤	٤٨,٦
٧	إعداد تقارير الإشراف والرقابة على أعمال التدقيق الداخلي والخارجي.	–	٨,٦	٣١,٤	٦٠,٠	–
٨	مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح واستقلال مدقق الحسابات الخارجي.	١,٤	٨,٦	٣٤,٣	٥٥,٧	–
٩	التأكد من التزام الشركة بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.	–	–	٥,٧	٣٠,٠	٦٤,٣
١٠	دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة.	–	–	١٠,٠	٢١,٤	٦٨,٦
١١	دراسة أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.	–	٤,٣	١,٤	٣٧,١	٥٧,١
١٢	دراسة التغيرات التي تطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق.	١,٤	١,٤	٧,١	٣٤,٣	٥٥,٧
١٣	دراسة خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي.	١٠,٠	١١,٤	٣٨,٦	٤٠,٠	–
١٤	تقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.	١,٤	٥,٧	٨,٦	٣٥,٧	٤٨,٦
١٥	التأكد من عدم وجود تضارب في المصالح بسبب عقد الصفقات والعقود مع الأطراف ذات العلاقة.	٢,٩	١٤,٣	٣٠,٠	٥٢,٩	–

١٦	اتخاذ الإجراءات المناسبة عند قيام مدقق الحسابات الخارجي بأية أعمال إضافية أخرى لصالح الشركة كتقديم الاستشارات الإدارية والفنية.	١,٤	١٤,٣	٣٨,٦	٤٥,٧	-

ويبين جدول (٨) التوزيع التكراري لآراء المستقصى منهم حول عناصر قاعدة مكافآت المديرين حيث توضح النتائج أن عنصري

-وجود سياسة معلنة للمكافآت والمزايا والحوافز والرواتب،

-تضمين التقرير السنوي للشركة بالحوافز الممنوحة للمدراء التنفيذيين

هما أعلى نسب في التوزيع التكراري في رأى المستقصى منهم (٨٠,٠٠ ، ٧٤,٣ %) على الترتيب مما يؤكد أنهما أكثر العناصر تطبيقا . بينما انخفضت النسبة المئوية لكلا العنصريين (استقلال لجنة المكافآت عن الإدارة، ووضع سياسة المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بمعرفة لجنة المكافآت) بنسب موافقة (٢٥,٧ ، ٢٨,٦ %) على الترتيب . إلا أنه يلاحظ بصفة عامة انخفاض نسب الموافقة لعناصر قاعدة مكافآت المديرين مما يؤكد وجود قصور في عناصر هذه القاعدة وبالتالي عدم توافر قاعدة العدالة في توزيع المكافآت. لذلك يجب تفعيل تطبيق عناصر هذه القاعدة لما لها من أهمية في تحفيز موظفي الشركات على العمل وزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الأرباح التي تنعكس بدورها على زيادة قيمة الشركة.

جدول (٨)

أراء المستقصى منهم حول قاعدة مكافآت المديرين كنسبة مئوية

م	عناصر قاعدة مكافآت المديرين	غير مطبق مطلقا	غير مطبق	محايد	مطبق إلى حد ما	مطبق بدرجة كافية
١	التأكد من وجود أعضاء في مجلس الإدارة من المستقلين .	٢,٩	٨,٦	٢٨,٦	٦٠,٠	–
٢	وجود سياسة معلنة للمكافئات والمزايا والحوافز والرواتب.	١,٤	٤,٣	١٤,٣	٢٥,٧	٥٤,٣
٣	وجود سياسة حول الكفاءات والمهارات التي تحتاجها الشركة.	١,٤	٧,١	٤٥,٧	٤٥,٧	–
٤	مراجعة سياسة الموارد البشرية والتدريب دوريا.	٢,٩	٢٧,١	٣٥,٧	٣٤,٣	–
٥	استقلال لجنة المكافآت عن الإدارة.	٢١,٤	٢٧,١	٢٥,٧	٢٥,٧	–
٦	وضع سياسة المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بمعرفة لجنة المكافآت.	٢٢,٩	٢١,٤	٢٧,١	٢٨,٦	–
٧	تضمين التقرير السنوي للشركة بالحوافز الممنوحة للمدراء التنفيذيين	١,٤	١,٤	٧,١	١٥,٧	٧٤,٣

ويوضح جدول رقم (٩) التوزيع التكراري لآراء المستقصى منهم حول عناصر قاعدة الانضباط المالي وبفحص نتائج الجدول لوحظ أن

-الالتزام بالنظام الأساسي وعقد التأسيس والأنظمة الداخلية

-الالتزام بقانون الشركات

-الالتزام بقواعد لجنة الإشراف والرقابة على الأداء في الشركة

-الالتزام بقانون الجمارك

كانت أعلى نسب تكرارية في رأى المستقصى منهم (٩٧,١ ، ١٠٠ ، ٩١,٤ ، ٩١,٤ %) على الترتيب . مما يؤكد تطبيق هذه العناصر بدرجة كافية في الشركات محل الدراسة . على عكس (الالتزام بنظم الجودة الشاملة والالتزام بدليل قواعد الحاكمية المؤسسية الصادر عن

هيئة الأوراق المالية) كانت أقل تطبيقا بنسب تكرارية (٤٧,١ ، ٤٠,٠ %)، مما يؤكد وجوب الاهتمام بهذه العناصر مستقبلا.

جدول (٩)

أراء المستقصى منهم حول قاعدة الانضباط المالي كنسبة مئوية

م	عناصر قاعدة الانضباط المالي	غير مطبق مطلقا	غير مطبق	محايد	مطبق إلى حد ما	مطبق بدرجة كافية
١	الالتزام بالنظام الأساسي وعقد التأسيس والأنظمة الداخلية.	–	–	٢,٩	٣٠,٠	٦٧,١
٢	الالتزام بقانون الشركات.	–	–	–	١٤,٣	٨٥,٧
٣	الالتزام بقوانين وتعليمات بورصة عمان وهيئة الأوراق المالية.	–	–	٤٢,٩	١٤,٣	٤٢,٩
٤	الالتزام بقواعد لجنة الإشراف والرقابة على الأداء في الشركة.	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣١,٤	٦٠,٠
٥	الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتدقيق.	–	–	١,٤	٢١,٤	٧٧,١
٦	الالتزام بنظم الجودة الشاملة	٥,٧	١٤,٣	٣٢,٩	٤٧,١	–
٧	الالتزام بقانون الضرائب على الدخل	–	–	١,٤	٢٠,٠	٧٨,٦
٨	الالتزام بقانون الضريبة العامة على المبيعات	–	٢,٩	٥,٧	١٥,٧	٧٥,٧
٩	الالتزام بقانون الجمارك	–	١,٤	٧,١	١١,٤	٨٠,٠
١٠	الالتزام بدليل قواعد الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية	٤,٣	٨,٦	٤٧,١	٤٠,٠	–

يوضح جدول (١٠) أراء المستقصى منهم حول قاعدة إدارة المخاطر كنسبة مئوية .

ويلاحظ من نتائج التوزيع التكراري بصفة عامة أن تطبيق عناصر قاعدة إدارة المخاطر متوسط ويميل إلى ضعف التطبيق لها حيث كان إجمالي فئات ("غير مطبق" "غير مطبق مطلقا") هي الأعلى تكرارا مما يؤكد على أن الشركات في العينة غير مستعدة بالدرجة الكافية مسبقا لإدارة المخاطر عند التعرض لها مما يؤثر على قيمة الشركة وأنها لا تطبق سياسيات وخططا لإدارة المخاطر التي قد تواجهها. وقد يرجع ذلك إلى أن التفاؤل الذي جلبته فترة الرخاء الطويلة قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بدأت منذ أكتوبر ٢٠٠٨ كان من المسببات الأساسية لتلك الأزمة، حيث أدى هذا التفاؤل إلى عدم توخي الحرص كما ينبغي في تقدير المخاطر التي

تهدد الاقتصاد العالمي من قبل كثير من الشركات ، وعلى الشركات الإفادة من الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت من أجل رسم وتطبيق سياسات وخطط تجنبها أو تدرأ عنها كثير من المخاطر حيث إننا نعيش في زمن العولمة الاقتصادية والمالية وغيرها والتي أثبتت أن دولا كثيرة ممكن أن تتأثر ببعض الأحداث الاقتصادية والمالية العالمية.

جدول (١٠)

أراء المستقصى منهم حول قاعدة إدارة المخاطر كنسبة مئوية

م	عناصر قاعدة إدارة المخاطر	غير مطبق مطلقا	غير مطبق	محايد	مطبق إلى حد ما	مطبق بدرجة كافية
١	إدراج سياسة إدارة المخاطر ضمن الخطة الإستراتيجية للشركة.	٣٥,٧	١١,٤	٣٢,٩	١٨,٦	١,٤
٢	المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر.	٣٢,٩	١٤,٣	٣٢,٩	٢٠,٠	–
٣	تحديد اختصاصات المسئولين عن إدارة المخاطر ضمن التوصيف الوظيفي.	٣٤,٣	٢٠,٠	٢٧,١	١٨,٦	–
٤	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالتغيرات في الصناعة.	٣٧,١	١٢,٩	٢٥,٧	٢٢,٩	١,٤
٥	تضمين خطة إدارة المخاطر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات الفوائد.	٣٨,٦	١٠,٠	٢٤,٣	٢٧,١	–
٦	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالسيولة والتدفقات النقدية	٣٤,٣	١٤,٣	٢١,٤	٢٨,٦	١,٤
٧	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بسلسلة التوريد	٣٤,٣	١٧,١	٢٠,٠	٢٥,٧	٢,٩
٨	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة باختيار العاملين	٣٥,٧	١٨,٦	٢٢,٩	٢٠,٠	٢,٩
٩	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالرقابة الداخلية ونظم المعلومات.	٣١,٤	١٨,٦	٢٠,٠	٢٧,١	٢,٩
١٠	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بهيكل مجلس الإدارة	٣٨,٥	١٨,٦	١٧,١	٢٢,٩	٢,٩
١١	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالبيئة والمسؤولية الاجتماعية.	٣٢,٨	٢٤,٣	١٧,١	٢٢,٩	٢,٩
١٢	تسعى إدارة المخاطر لحماية مصالح مختلف الأطراف ذوي العلاقة.	٣٧,١	١٨,٦	٢٠,٠	٢٠,٠	٤,٣
١٣	وجود خطة لإدارة المخاطر المحتملة على حملة الأسهم	٣٨,٦	١٨,٦	١٥,٧	٢٢,٩	٤,٣

يتضح من الجدول (١١) آراء المستقصى منهم حول قاعدة الاستقلال حيث أن هناك بعض العناصر حققت نسبة الموافقة في درجة تطبيقها من وجهة نظر عينة البحث، وقد جاءت هذه العبارات مرتبة وفقاً لأهميتها كما يلي:

١- تحقيق التوازن والمساواة بين جميع المساهمين دون تمييز: حيث بلغت نسبة الموافقة ٩٨,٦%.

٢- وجود سياسة تفويض معلنة بنطاق الصلاحيات المفوضة : حيث بلغت نسبة الموافقة ٩٥,٧%.

٣- عدم تقديم القروض لرئيس المجلس أو أي من أعضائه أو لأي من أقربائهم : حيث بلغت نسبة الموافقة ٩٢,٩%.

٤- الإبلاغ عن أي تلاعب أو اختلاس أو تزوير: حيث بلغت نسبة الموافقة ٩٢,٩%.

٥- استقلال لجنة التدقيق الداخلي عن الإدارة : حيث بلغت نسبة الموافقة ٩١,٥%.

٦- تمتع عضو مجلس الإدارة بقدر كاف من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة: حيث بلغت نسبة الموافقة ٩٠,٠%.

ويلاحظ من النتائج السابقة أن العناصر التي حصلت على أعلى نسب مئوية كانت تفسر أهمية قاعدة الاستقلال ، أما العناصر المتعلقة باستقلال لجان المكافآت عن الإدارة واستقلال لجان إدارة المخاطر عن الإدارة فقد جاء رأي المستجيبين هنا ليؤكد أنها ليست مطبقة بدرجة كافية

جدول (١١).

أراء المستقصى منهم حول قاعدة الاستقلال كنسبة مئوية

م	عناصر قاعدة الاستقلال	غير مطبق مطلقا	غير مطبق	محايد	مطبق إلى حد ما	مطبق بدرجة كافية
١	**الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي**	٨,٦	١,٤	٨,٦	٢٠,٠	٦١,٤
٢	**استقلال لجنة التدقيق الداخلي عن الإدارة**	١,٤	-	٧,١	٥٢,٩	٣٨,٦
٣	**استقلال لجان إدارة المخاطر عن الإدارة**	٨,٦	١,٤	٢٤,٣	٤٤,٣	٢١,٤

٤	استقلال لجان المكافآت عن الإدارة	١٥,٧	١,٤	٢٧,١	٤١,٤	١٤,٣
٥	عدم تقديم القروض لرئيس المجلس أو أي من أعضائه أو لأي من أقربائهم	٢,٩	١,٤	٢,٩	٢٤,٣	٦٨,٦
٦	تمتع عضو مجلس الإدارة بقدر كاف من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة.	٤,٣	–	٥,٧	٢٥,٧	٦٤,٣
٧	الإبلاغ عن أي تلاعب أو اختلاسا أو تزوير.	١,٤	١,٤	٤,٣	٢٤,٣	٦٨,٦
٨	تحقيق التوازن والمساواة بين جميع المساهمين دون تمييز.	١,٤	–	–	٣٨,٦	٦٠,٠
٩	وجود سياسة تفويض معلنة بنطاق الصلاحيات المفوضة .	١,٤	–	٢,٩	٣١,٤	٦٤,٣
١٠	وضع آلية لاستقبال شكاوى واقتراحات المساهمين .	٢,٩	٢,٩	١٤,٣	٤٢,٩	٣٧,١

اختبار F-Test لقياس الفروق المعنوية بين آراء المستقصى منهم حول عبارات الاستقصاء:

استخدم الباحث اختبار (F) بهدف قياس الفروق المعنوية بين القطاعات المختلفة محل الدراسة لتقييم مدى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية وفقا للنموذج المقترح لهذه الدراسة وذلك بهدف تقسيم هذه القطاعات إلى مجموعات حسب درجة تطبيقها لقواعد الحاكمية المؤسسية بها .

ويوضح جدول (١٢) نتائج تحليل التباين بقياس الفروق المعنوية بين الشركات الممثلة للقطاعات المختلفة محل الدراسة والخاصة بقاعدة الشفافية وقد أوضحت النتائج انه لا توجد فروق معنوية بين القطاعات محل الدراسة حيث تقاربت قيم المتوسطات الحسابية للقطاعات المختلفة، وتظهر تقارب الشركات في القطاعين من حيث تطبيق عناصر قاعدة الشفافية في النموذج المقترح في هذه الدراسة.حيث بلغ المتوسط العام لقطاع الخدمات ٦٣,٨٣% والمتوسط العام لقطاع الصناعة ٦٤,٧٣% وبذلك يمكن إعتبار المتوسط ٦٥% فأكثر مهما، وأن أقل متوسط كان في قطاع الخدمات العقارية ٥٩,٦٢٥% وأعلى متوسط كان في قطاع الطاقة والمنافع ٧٠% وبالنتيجة أظهرت سبعة قطاعات متوسطات مهمة وهذه القطاعات هي قطاع الفنادق والسياحة وقطاع الطاقة والمنافع وقطاع الخدمات التجارية وقطاع الصناعات الكيماوية وقطاع الطباعة والتغليف وقطاع الأغذية والمشروبات وقطاع الصناعات الكهربائية .

جدول (١٢)

نتائج اختبار ف لقياس الفروق المعنوية بين القطاعات المختلفة لعنصر (قاعدة الشفافية)

	م	القطاعات	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
قطاع الخدمات	١	خدمات مالية متنوعة	٦١,٤٢٨	٣,٣٠	١,٢٥
	٢	خدمات عقارية	٥٩,٦٢٥	٤,٨٩	١,٧٣
	٣	خدمات صحية	٦٢,٥٠٠	٩,١٩	٦,٥٠
	٤	خدمات تعليمية	٦٢,٠٠٠	٤,٢٤	٣,٠٠
	٥	الفنادق و السياحة	٦٧,٣٣٣	٤,٠٤	٢,٣٣
	٦	النقل	٦٢,٧٥٠	٨,١٨	٤,٠٩
	٧	الطاقة والمنافع	٧٠,٠٠٠	١,٤١	١,٠٠
	٨	الخدمات التجارية	٦٥,٠٠٠	٨,٧٤	٢,٧٦
قطاع الصناعة	٩	الصناعات الكيماوية	٦٨,٠٠٠	٤,٨٣	١,٨٢
	١٠	الطباعة و التغليف	٦٥,٦٦٦	٦,٤٢	٣,٧١
	١١	الأغذية و المشروبات	٦٦,٧٥٠	٦,٦٥	٣,٣٢
	١٢	الصناعات الأستخراجية والتعدينية	٦٠,٢٠٠	٩,٣١	٤,١٦
	١٣	الصناعات الهندسية والإنشائية	٦٣,٥٠٠	٣,٥٠	١,٤٣
	١٤	الصناعات الكهربائية	٦٨,٠٠٠	٣,٠٠	١,٧٣
	١٥	صناعة الجلود والنسيج	٦١,٠٠٠	٨,٨٣	٤,٤١
قيمة ف		١,١٠٥			
المعنوية		٠,٣٧٤			

ويوضح جدول (١٣) نتائج تحليل التباين بقياس الفروق المعنوية بين الشركات الممثلة للقطاعات المختلفة محل الدراسة والخاصة بقاعدة الإفصاح المحاسبي وقد أوضحت النتائج عدم وجود فروق معنوية بين القطاعات محل الدراسة حيث تقاربت قيم المتوسطات الحسابية

للقطاعات المختلفة وهي في قطاع الخدمات ٩١,٠٧% وقطاع الصناعة ٨٧,٧%. ويؤكد تقارب الشركات في القطاعين من حيث تطبيقها قاعدة الإفصاح المحاسبي لجميع القطاعات وارتفاع قيم المتوسطات المعيارية لها مع انخفاض قيم الأخطاء القياسية . وإن أقل متوسط بلغ ٨٢,٢% وهو في قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية، وأعلى متوسط بلغ ٩٦,٥% وهو في قطاع الطاقة والمنافع مما يعني أن هذا القطاع أكثر القطاعات من حيث قاعدة الشفافية. ويعتبر المتوسط ٩٠% فأكثر مهما ، وقد جاءت نتائج أربعة قطاعات فرعية من قطاع الخدمات فوق المتوسط وهي: قطاع الخدمات المالية المتنوعة بمتوسط ٩٤% وقطاع الخدمات الصحية بمتوسط ٩٣% و قطاع الخدمات والسياحة بمتوسط 95.33% وقطاع الطاقة والمنافع بمتوسط 96.5% وقطاع . وجاء قطاعان من الصناعة فوق المتوسط وهي قطاع الصناعات الكهربائية بمتوسط ٩٠,٣٣% وقطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية بمتوسط ٩١,٣٣%.

جدول (١٣)

نتائج اختبار ف لقياس الفروق المعنوية بين القطاعات المختلفة لعنصر (قاعدة الإفصاح المحاسبي)

	م	القطاعات	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
قطاع الخدمات	١	خدمات مالية متنوعة	٩٤,٠٠	٦,٣٥	٢,٤٠
	٢	خدمات عقارية	٨٧,٨٧	٦,٤٦	٢,٢٨
	٣	خدمات صحية	٩٣,٠٠	١١,٣١	٨,٠٠
	٤	خدمات تعليمية	٨٥,٥٠	١٢,٠٢	٨,٥٠
	٥	الفنادق والسياحة	٩٥,٣٣	٣,٥١	٢,٠٢
	٦	النقل	٨٧,٥٠	٣,٥١	١,٧٥
	٧	الطاقة والمنافع	٩٦,٥٠	٠,٧٠	٠,٥٠
	٨	الخدمات التجارية	٨٨,٩٠	٩,٧٨	٣,٠٩
[illegible]	٩	الصناعات الكيماوية	٨٩,٢٨	٨,٢٢	٣,١٠

	١٠	الطباعة والتغليف	٨٨,٦٦	٥,٥٠	٣,١٧
	١١	الأغذية و المشروبات	٨٣,٠٠	١٤,٣٠	٧,١٥
	١٢	الصناعات الأستخراجية و التعدينية	٨٢,٢٠	١٧,٦٤	٧,٨٨
	١٣	الصناعات الهندسية والإنشائية	٩١,٣٣	٨,٧٣	٣,٥٦
	١٤	الصناعات الكهربائية	٩٠,٣٣	٨,٣٢	٤,٨٠
	١٥	صناعة الجلود والنسيج	٨٩,٥٠	٩,٢٥	٤,٦٢
قيمة ف		٠,٧٢٧			
المعنوية		٠,٧٣٨			

ويوضح جدول (١٤) النتائج الخاصة باختبار (F) لعنصر قاعدة لجنة التدقيق وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن هناك فروقا عالية المعنوية على مستوى ١% بين القطاعات المختلفة محل الدراسة ، وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن المتوسط العام لقطاعي الخدمات والصناعة متقارب وبلغ ٦٢,١٢% و ٦٢,١٨% على التوالي ، وكان متوسط قطاع الطاقة والمنافع هو أعلى المتوسطات (٧٠,٥) مما يؤكد اهتمام هذا القطاع بدور لجنة التدقيق فهو أكثر القطاعات الفرعية التزاما بقواعد الحاكمية المؤسسية . بينما كان كل من قطاع الخدمات الصحية و قطاع الصناعات الأستخراجية والتعدينية أقل قيما للمتوسطات المعيارية (٥٥,٥ و ٥٥,٨) على الترتيب مما يؤكد ضعف دور لجنة التدقيق في هذين القطاعين . وجاءت متوسطات عشرة قطاعات فوق المتوسط العام.

جدول (١٤)

نتائج اختبار ف لقياس الفروق المعنوية بين القطاعات المختلفة لعنصر (قاعدة لجنة التدقيق)

	م	القطاعات	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
قطاع الخدمات	١	خدمات مالية متنوعة	٦٢,٢٨	٤,٦٠	١,٧٤
	٢	خدمات عقارية	٥٦,٠٠	٦,٥٤	٢,٣١
	٣	خدمات صحية	٥٥,٥٠	٧,٧٧	٥,٥٠
	٤	خدمات تعليمية	٦٤,٥٠	٢,١٢	١,٥٠
	٥	الفنادق و السياحة	٦٧,٠٠	٣,٤٦	٢,٠٠
	٦	النقل	٥٧,٠٠	٦,٩٧	٣,٤٨
	٧	الطاقةو المنافع	٧٠,٥٠	٢,١٢	١,٥٠
	٨	الخدمات التجارية	٦٤,٢٠	٦,٠١	١,٩٠
قطاع الصناعة	٩	الصناعات الكيماوية	٦٥,١٤	٤,٧٤	١,٧٩
	١٠	الطباعة و التغليف	٦٤,٦٦	٤,١٦	٢,٤٠
	١١	الأغذية و المشروبات	٦٦,٢٥	٤,٢٧	٢,١٣
	١٢	الصناعات الأستخراجية و التعدينية	٥٥,٨٠	١١,٧٥	٥,٢٥
	١٣	الصناعات الهندسية و الإنشائية	٥٩,١٦	٥,١١	٢,٠٨
	١٤	الصناعات الكهربائية	٦٣,٠٠	٥,٢٩	٣,٠٥
	١٥	صناعة الجلود و النسيج	٦١,٧٥	٥,٧٩	٢,٨٩
قيمة ف		٢,٢٠٥			
المعنوية		٠,٠١٩			

ويوضح جدول (١٥) نتائج اختبار (F) لقياس الفروق المعنوية بين القطاعات المختلفة لعنصر قاعدة مكافآت المديرين ، حيث أكدت النتائج عدم وجود فروق معنوية بين المتوسطات المعيارية للقطاعات ، إلا انه يلاحظ انخفاض المتوسطات المعيارية لهذه القاعدة بصفة عامة مما يؤكد عدم الاهتمام بقاعدة مكافأة المديرين الأمر الذي يؤدى إلى خفض أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية وبالتالي أثره السلبي على قيمة الشركة. وتظهر أهمية الحاكمية المؤسسية إلى ضمان العدالة في تقدير وتحديد مكافأة مجلس الإدارة، وذلك من خلال إنشاء لجنة المكافآت في

الشركة مهمتها متابعة وتحديد هذا الأمر. تهدف هذه اللجنة إلى تحديد مقدار ما يستحقه أعضاء مجلس الإدارة من مكافأة نظير الجهد والنتائج التي قدموها خلال العام مع عدم الإضرار بمصالح الطرفين. وقد بلغ المتوسط العام لقطاع الخدمات ٢٤,٢% بينما المتوسط العام لقطاع الصناعة ٢٣,٢٥%. وقد جاء متوسط قطاع الطاقة والمنافع أعلى متوسط في القطاعات حيث بلغ ٢٧% واقل متوسط كان في قطاع الخدمات الصحية وبلغ ١٩%. وكانت سبعة قطاعات فوق المتوسط العام أربعة منها في قطاع الخدمات وثلاثة في قطاع الصناعة

جدول (١٥)نتائج اختبار ف لقياس الفروق المعنوية بين القطاعات (قاعدة مكافآت المديرين)

	م	القطاعات	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
قطاع الخدمات	١	خدمات مالية متنوعة	٢٦,٢٨	٢,١٣	٠,٨٠
	٢	خدمات عقارية	٢٢,٧٥	٢,٩١	١,٠٣
	٣	خدمات صحية	١٩,٠٠	٤,٢٤	٣,٠٠
	٤	خدمات تعليمية	٢٤,٥٠	٠,٧٠	٠,٥٠
	٥	الفنادق و السياحة	٢٦,٦٦	٢,٠٨	١,٢٠
	٦	النقل	٢٣,٥٠	١,٢٩	٠,٦٤
	٧	الطاقةو المنافع	٢٧,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
	٨	الخدمات التجارية	٢٣,٩٠	٣,٧٥	١,١٨
قطاع الصناعات	٩	الصناعات الكيماوية	٢٥,٥٧	٤,٠٣	١,٥٢
	١٠	الطباعة و التغليف	٢٢,٦٦	٠,٥٧	٠,٣٣
	١١	الأغذية و المشروبات	٢٢,٥٠	٥,٢٥	٢,٦٢٩
	١٢	الصناعات الأستخراجية و التعدينية	٢٤,٤٠	٧,٩٨	٣,٥٧
	١٣	الصناعات الهندسية و الإنشائية	٢٢,٣٣	٢,٥٨	١,٠٥
	١٤	الصناعات الكهربائية	٢٣,٣٣	٠,٥٧	٠,٣٣
	١٥	صناعة الجلود و النسيج	٢٢,٠٠	٥,٥٩	٢,٧٩
قيمة ف		٠,٩٩٥			
المعنوية		٠,٤٧١			

ويوضح جدول (١٦) نتائج تحليل التباين بقياس الفروق المعنوية بين الشركات الممثلة بالقطاعات المختلفة محل الدراسة والخاصة بقاعدة الانضباط المالي وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن هناك فروقا معنوية على مستوى ٥% بين القطاعات محل الدراسة، إلا أنه يلاحظ على المستوى العام للقطاعات المختلفة انخفاض قيم المتوسطات المعيارية مما يفسر عدم وجود الاهتمام الكافي بقاعدة الانضباط المالي في القطاعات محل الدراسة ، وقد أوضحت النتائج أن قطاع الخدمات التعليمية و قطاع الصناعات الكهربائية هما أعلى متوسطات معيارية (٤٦,٠ و٤٦,٣٣) على الترتيب بينما انخفض قيمة المتوسط المعياري لقطاع الخدمات العقارية إلى اقل قيمة (٣٩,٨٧)، وجاءت باقي القطاعات بقيم معيارية متوسطة. وقد بلغ المتوسط العام في قطاع الصناعة ٤٤,٣% وفي قطاع الخدمات ٤٣,٠٤% ، وجاءت متوسطات أربعة قطاعات فرعية ضمن قطاع الخدمات فوق المتوسط العام لقطاع الخدمات وكذلك أربعة قطاعات فرعية في قطاع الصناعة كانت متوسطاتها فوق الموسط العام لقطاع الصناعة.

جدول (١٦)

نتائج اختبار ف لقياس الفروق المعنوية بين القطاعات المختلفة لعنصر (قاعدة الانضباط المالي)

	م	القطاعات	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
قطاع الخدمات	١	خدمات مالية متنوعة	٤٤,٧١	١,٧٩	٠,٦٨
	٢	خدمات عقارية	٣٩,٨٧	٢,٣٥	٠,٨٣
	٣	خدمات صحية	٤٠,٥٠	٦,٣٦	٤,٥٠
	٤	خدمات تعليمية	٤٦,٠٠	٢,٨٢	٢,٠٠
	٥	الفنادق و السياحة	٤٥,٠٠	٢,٠٠	١,١٥
	٦	النقل	٤٣,٠٠	٢,٧٠	١,٣٥
	٧	الطاقةو المنافع	٤٤,٥٠	٤,٩٤	٣,٥٠

	٨	الخدمات التجارية	٤٠,٨٠	٥,١١	١,٦١
قطاع الصناعات	٩	الصناعات الكيماوية	٤٤,٢٨	٣,٢٥	١,٢٢
	١٠	الطباعة و التغليف	٤٢,٦٦	٠,٥٧	٠,٣٣
	١١	الأغذية و المشروبات	٤٥,٢٥	١,٨٩	٠,٩٤
	١٢	الصناعات الأستخراجية و التعدينية	٤٣,٢٠	٣,٠٣	١,٣٥
	١٣	الصناعات الهندسية و الإنشائية	٤٥,١٦	١,١٦	٠,٤٧
	١٤	الصناعات الكهربائية	٤٦,٣٣	٢,٨٨	١,٦٦
	١٥	صناعة الجلود و النسيج	٤٣,٢٥	٣,٧٧	١,٨٨
قيمة ف			١,٩٤٢		
المعنوية			٠,٠٤١		

وبخصوص قاعدة إدارة المخاطر فقد أوضحت نتائج جدول (١٧) عدم وجود فروق معنوية بين القطاعات. إلا أنه بفحص قيم المتوسطات الحسابية يلاحظ بوضوح وجود فروق بين القطاعات و يرجع ذلك إلى ارتفاع قيم الانحراف المعياري والخطأ المعياري خارج الحدود الطبيعية له (٥-١٥% من قيمة المتوسط الحسابي) مما سبب عدم قدرة اختبار F على كشف الفروق المعنوية بين المتوسطات المعيارية . ونلاحظ أن أعلى القطاعات كانت (الخدمات العقارية والخدمات التعليمية والصناعات الأستخراجية والتعدينية بالإضافة إلى الصناعات الكهربائية) بمتوسطات معيارية (٣٥,٧٥ ، ٥٦,٥٠، ٤٢,٢، ٣٥,٦٦) على الترتيب. بينما كانت قطاعات(الخدمات الصحية والفنادق والسياحة والطاقة والمنافع بالإضافة إلى الجلود و النسيج) هي أقل القطاعات في قيم المتوسطات المعيارية (٢٣,٠، ٢٣,٠ ، ٢٥,٠ ، ٢٤,٧٥) على الترتيب وبالتالي هي أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر مما يؤثر على خفض القيمة السوقية لها.

جدول (١٧)

نتائج اختبار ف لقياس الفروق المعنوية بين القطاعات المختلفة لعنصر (قاعدة إدارة المخاطر).

	م	القطاعات	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
قطاع الخدمات	١	خدمات مالية متنوعة	٣١,٠٠	١٨,٢٨	٦,٩١١
	٢	خدمات عقارية	٣٥,٧٥	١٦,٥٣	٥,٨٤٥
	٣	خدمات صحية	٢٣,٠٠	١٤,١٤	١٠,٠٠٠
	٤	خدمات تعليمية	٥٦,٥٠	٢,١٢	١,٥٠٠
	٥	الفنادق و السياحة	٢٣,٠٠	١٣,٨٥	٨,٠٠٠
	٦	النقل	٢٧,٧٥	٩,١٧	٤,٥٨٩
	٧	الطاقةو المنافع	٢٥,٠٠	٢,٨٢	٢,٠٠٠
	٨	الخدمات التجارية	٢٩,٣٠	١٤,٧٥	٤,٦٦٤
قطاع الصناعة	٩	الصناعات الكيماوية	٣٣,٠٠	١٦,٠٠	٦,٠٤٧
	١٠	الطباعة و التغليف	٢٤,٠٠	١٤,٧٣	٨,٥٠٤
	١١	الأغذية و المشروبات	٣٠,٧٥	٨,٦٥	٤,٣٢٧
	١٢	الصناعات الأستخراجية و التعدينية	٤٢,٢٠	١٦,٢٠	٧,٢٤٨
	١٣	الصناعات الهندسية و الإنشائية	٢٦,٥٠	١٢,٦٧	٥,١٧٥
	١٤	الصناعات الكهربائية	٣٥,٦٦	١٩,٦٥	١١,٣٤
	١٥	صناعة الجلود و النسيج	٢٤,٧٥	١٤,٨٨	٧,٤٤
قيمة ف		٠,٩٩٣			
المعنوية		٠,٤٧٣			

ويوضح جدول (١٨) النتائج الخاصة باختبار (F) لعنصر قاعدة الاستقلال وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن هناك فروقا معنوية على مستوى ٥% بين القطاعات المختلفة محل الدراسة كالآتي:

١- قطاعات ذات متوسطات معيارية مرتفعة:

- قطاع الفنادق والسياحة: بمتوسط معياري ٤٧,٠٠ .

- قطاع الطاقة والمنافع: بمتوسط معياري ٤٦,٠٠ .

- قطاع الأغذية والمشروبات: بمتوسط معياري ٤٦,٠٠.

٢- قطاعات ذات متوسطات معيارية منخفضة :

- قطاع الخدمات الصحية: بمتوسط معياري ٣٩,٥٠ .

- قطاع الصناعات الكهربائية: بمتوسط معياري ٣٠,٣٣.

- أما باقي القطاعات فقد كانت ذات متوسطات معيارية متوسطة.

جدول (١٨)

نتائج اختبار ف لقياس الفروق المعنوية بين القطاعات المختلفة لعنصر (قاعدة الاستقلال)

	م	القطاعات	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
قطاع الخدمات	١	خدمات مالية متنوعة	٤٢,٠٠	٣,٥٥	١,٣٤
	٢	خدمات عقارية	٤٣,١٢	٣,٧٢	١,٣١
	٣	خدمات صحية	٣٩,٥٠	٢,١٢	١,٥٠
	٤	خدمات تعليمية	٣٨,٥٠	٦,٣٦	٤,٥٠
	٥	الفنادق والسياحة	٤٧,٠٠	٢,٦٤	١,٥٢
	٦	النقل	٤١,٧٥	٤,٦٤	٢,٣٢
	٧	الطاقةوالمنافع	٤٦,٠٠	٢,٨٢	٢,٠٠
	٨	الخدمات التجارية	٤٣,٣٠	٣,٩٤	١,٢٤
قطاع الصناعة	٩	الصناعات الكيماوية	٤١,٨٥	٣,٠٧	١,١٦
	١٠	الطباعة والتغليف	٤٤,٦٦	٣,٢١	١,٨٥
	١١	الأغذية والمشروبات	٤٦,٠٠	٤,٠٨	٢,٠٤
	١٢	الصناعات الأستخراجية والتعدينية	٤٣,٨٠	٥,٤٠	٢,٤١
	١٣	الصناعات الهندسية والإنشائية	٤٠,٦٦	٣,٠٧	١,٢٥
	١٤	الصناعات الكهربائية	٣٠,٣٣	١٧,٦١	١٠,١٧
	١٥	صناعة الجلود والنسيج	٤٣,٠٠	٣,٨٢	١,٩١
قيمة ف		١,٩٢٦			
المعنوية		٠,٠٤٣			

مما سبق يرفض الفرض النظري " لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين القطاعات الممثلة للشركات محل الدراسة حول درجة تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية " ويقبل الفرض البديل بالنسبة لقاعدة لجنة التدقيق وقاعد الاستقلال وقاعدة الانضباط المالي.

نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على القيمة السوقية للشركة باستخدام اختبار ف للمقارنة بين متوسطات الشركات التي حصلت على أعلى مجموع نقاط وبين متوسطات الشركات التي حصلت على أقل مجموع نقاط. وتاليا توضيح للإجراءات التي استخدمتها في هذا الاختبار:

١–لقد احتوى الاستقصاء على سبع قواعد وبلغ عدد عباراتها ٩٦ عبارة ولكل عبارة مدى إجابة من ١إلى ٥ وبذلك يكون الحد الأقصى لمجموع النقاط التي يمكن أن تحصل عليها الشركة ٥ × ٩٦ = ٤٨٠ نقطة، وقد تم تجميع النقاط التي حصلت عليها كل استبانة من خلال تجميع نقاط جميع الاجابات عن عبارات الاستبانة . وقد تم ترتيب تنازلي للمستجيبين حسب الشركة بناء على مجموع النقاط ثم قسمت الشركات في العينة إلى مجموعتين الأولى ١٥ شركة التي حصلت على أعلى مجموع نقاط والثانية ١٥ شركة التي حصلت على أقل مجموع نقاط. وأجري اختبار ف للمقارنة بين متوسطات المجموعتين الأولى والثانية لجميع متغيرات الدراسة وقد جاءت النتائج كما في جدول (١٩) أدناه الذي يوضح المتوسط الحسابي(١) للشركات ذات النقاط الأعلى والمتوسط الحسابي(٢) للشركات ذات النقاط الأقل وقيمة ف والمعنوية. ونجد ان المعنوية كانت ذات دلالة إحصائية لجميع المتغيرات المستقلة والتابعة عند مستوى ٩٥% ومنها أستطيع الاستنتاج أن هناك فرقا معنويا ذا دلالة إحصائية بين الشركات التي تطبق النموذج المحاسبي المقترح لقواعد الحاكمية المؤسسية وبين الشركات التي لا تطبق النموذج المقترح لقواعد الحاكمية المؤسسية من حيث أثره على قيمة الشركة السوقية في بورصة عمان، وأن الشركات

التي تطبق قواعد الحاكمية المؤسسية قيمتها السوقية أعلى من القيمة السوقية للشركات التي لا تطبق قواعد الحاكمية المؤسسية.

جدول (١٩) : نتائج اختبار ف للمقارنة بين متوسطات الشركات التي كانت الأعلى ترتيبا في تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية والشركات التي كانت الأقل ترتيبا في تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية

المتغير	*المتوسط الحسابي (١)	**المتوسط الحسابي للشركات (٢)	قيمة ف	المعنوية
قاعدة الشفافية	69.46	57.86	41.345	.000
قاعدة الافصاح	95.86	83.00	17.385	.000
قاعدة لجنة التدقيق	65.93	54.53	21.512	.000
قاعدة مكافئات الميرين	26.53	19.86	23.842	.000
قاعدة الانضباط المالي	46.2	39.73	27.329	.000
قاعدة إدارة المخاطر	41.13	23.20	15.575	.000
قاعدة الاستقلال	46.00	37.06	16.844	.000
مجموع نقاط القواعد السبعة	391.13	315.26	139.306	.000
المتغير التابع Market/Book	2.36	1.14	19.964	.000
المتغير التابع Tobin's Q	2.03	1.18	15.597	.000
المتغير التابع Market Value	5.25	2.20	4.400	.045

*المتوسط الحسابي (١) للشركات التي كانت الاعلى ترتيبا في تطبيق قواعد الحاكمية.

** المتوسط الحسابي للشركات (٢) التي كانت الاقل ترتيبا من حيث تطبيق قاعد الحاكمية المؤسسية.

تحليل الارتباط والمساهمة النسبية لأراء المستقصى منهم حول عبارات الاستقصاء :

يهدف هذا التحليل إلى تقدير العلاقات الارتباطية للعناصر المكونة لقواعد الحاكمية المؤسسية مع نفسها وكذلك تقدير المساهمة النسبية لها بهدف تحديد أهم هذه العناصر تأثيرا على قواعد الحاكمية تحت الدراسة . وكذلك تقدير الأرتباط والمساهمة النسبية بين قواعد الحاكمية والمقاييس التي تعبر عن قيمة الشركة (Tobin's Q و Market/Book وMarket value) .

وتظهر أهمية تحليل الارتباط وتقدير المساهمة النسبية في قدرته على تحديد أهم العوامل المؤثرة بعد استبعاد أثر التحيز الشخصي من آراء المستقصى منهم.

ويوضح جدول (٢٠) نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية لأثر العناصر المكونة لقاعدة الشفافية .

وبفحص نتائج الجدول يتضح أعلى العناصر ارتباطا و تأثيرا بقاعدة الشفافية هي عدم استغلال المعلومات الداخلية من قبل الأشخاص المطلعين لتحقيق مكاسب شخصية مادية أو معنوية حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٥٩٧) وبمساهمة نسبية مقدارها (٣٥,٦٤%) و تحديد ملكية تركز الأسهم حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٦١٤) وبمساهمة نسبية (٣٧,٦٩%) و تحديد ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم بمعامل ارتباط (٠,٥٨١) و بمساهمة نسبية (٣٣,٧٥) و انتظام الاجتماعات العادية لمجلس الإدارة بمعامل ارتباط (٠,٥٦٥) و بمساهمة نسبية (٣١,٩٢%)، كما أظهر التحليل أن عنصر انتظام اجتماعات اللجان الفنية المنبثقة عن مجلس الإدارة قد ارتبط معنويا بالشفافية بمعامل ارتباط (٠,٦٤٧) وبمساهمة نسبية (٤١%) وهو يمثل أهم العناصر على الإطلاق ، بالإضافة إلى تحديد مكافآت ومعاملات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بمعامل ارتباط (٠,٥٧٩) و مساهمة نسبية (٣٣,٥٣%) .

جدول (٢٠)

نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية لعناصر (قاعدة الشفافية)

م	عناصر قاعدة الشفافية	معامل الارتباط (R)	المساهمة النسبية (R^2)	المعنوية
١	مجانية المعلومات والتقارير المالية وغير المالية لذوي العلاقة.	٠,٢٩٠	٨,٤١	٠,٠١٥
٢	عدم تسريب المعلومات قبل الإعلان عنها.	٠,٥٤٢	٢٩,٣٧	٠,٠٠٠
٣	عدم استغلال المعلومات الداخلية من قبل الأشخاص المطلعين لتحقيق مكاسب شخصية مادية أو معنوية.	٠,٥٩٧	٣٥,٦٤	٠,٠٠٠
٤	النشر الالكتروني للمعلومات المالية وغير المالية.	٠,٢٣٣	٥,٤٢	٠,٠٥٢
٥	تحديث الإفصاح المحاسبي على الموقع الالكتروني باللغتين العربية والانجليزية.	٠,٠٩٥	٠,٩٠	٠,٤٣٦
٦	توافق التقارير المالية مع المعايير الدولية في المحاسبة والتدقيق.	٠,٣٤٥	١١,٩٠	٠,٠٠٣
٧	قياس الأداء المؤسسي من المنظور المالي وغير المالي	٠,٣٩٥	١٥,٦٠	٠,٠٠١
٨	مساءلة أعضاء مجلس الإدارة	٠,٥٣١	٢٨,١٩	٠,٠٠٠
٩	التنبؤ بربحية الشركة مستقبلا	٠,٤٧٤	٢٢,٤٦	٠,٠٠٠
١٠	تحديد مخالفات مجلس الإدارة	٠,٤٤٥	١٩,٨٠	٠,٠٠٠
١١	تحديد ملكية تركز الأسهم	٠,٦١٤	٣٧,٦٩	٠,٠٠٠
١٢	تحديد ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم	٠,٥٨١	٣٣,٧٥	٠,٠٠٠
١٣	تحديد حقوق الأقلية	٠,٥٠٩	٢٥,٩٠	٠,٠٠٠
١٤	تحديد حقوق الأطراف ذات المصالح	٠,٥٣٩	٢٩,٠٥	٠,٠٠٠
١٥	انتظام الاجتماعات العادية لمجلس الإدارة	٠,٥٦٥	٣١,٩٢	٠,٠٠٠
١٦	انتظام اجتماعات اللجان الفنية المنبثقة عن مجلس الإدارة	٠,٦٤٧	٤١,٨٦	٠,٠٠٠
١٧	تحديد مكافآت ومعاملات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.	٠,٥٧٩	٣٣,٥٢	٠,٠٠٠

أما بخصوص تحديد أهم العناصر المؤثرة على قاعدة الإفصاح فقد أكدت نتائج جدول (٢١) أن هناك ستة عناصر هي الأكثر تأثيرا والتي يمكن من خلالهم رفع قيمة قاعدة الإفصاح المحاسبي وهي مرتبة حسب أهميتها كما يلي:

١- الإفصاح عن التدفقات النقدية الحالية والمتوقعة : بمعامل ارتباط (٠,٧٥١) و بمساهمة نسبية (٥٦,٤٠%)

٢- نشر المعلومات عن القيمة الدفترية والسوقية والعادلة لأصول الشركة : بمعامل ارتباط (٠,٦٨٠) و بمساهمة نسبية (٤٦,٢٤%)

٣- الإفصاح عن استراتيجية الشركة الكترونيا : بمعامل ارتباط (٠,٦٤٠) و بمساهمة نسبية (٤٠,٩٦%)

٤- الإفصاح عن التغييرات الجوهرية لملكية الأوراق المالية : بمعامل ارتباط (٠,٦٢٣) و بمساهمة نسبية (٣٨,٨١%)

٥- الإفصاح عن التغيرات الجوهرية حول الأصول والالتزامات : بمعامل ارتباط (٠,٦١٨) و بمساهمة نسبية (٣٨,١٩%)

٦- الإفصاح عن هيكل الاستثمار والمخاطر المصاحبة : بمعامل ارتباط (٠,٦٠٨) و بمساهمة نسبية (٣٦,٩٦%)

جدول (٢١)

نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية لعناصر (الإفصاح المحاسبي)

م	عناصر قاعدة الإفصاح المحاسبي	معامل الارتباط (R)	المساهمة النسبية (R^2)	المعنوية
١	نشر التقرير السنوي لمجلس الإدارة إلكترونيا .	٠,٤٢٥	١٨,٠٦	٠
٢	الالتزام بسياسة الإفصاح المعتمدة ومتابعة تطبيقها.	٠,٣٨٣	١٤,٦٦	٠,٠٠١
٣	الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بدون تأخير.	٠,٥٧٧	٣٣,٢٩	٠,٠٠٠
٤	توفير المعلومات للأطراف الراصدة للحاكمية بصورة دقيقة.	٠,٥١٣	٢٦,٣١	٠,٠٠٠
٥	نشر التقارير المالية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي في الموعد المحدد.	٠,٤٩٣	٢٤,٣٠	٠,٠٠٠
٦	الإفصاح عن المعلومات الجوهرية.	٠,٢٨٢	٧,٩٥	٠,٠١٨
٧	الإفصاح عن ملكية الأوراق المالية للأشخاص المطلعين وأقاربهم.	٠,٤١	١٦,٨١	٠,٠٠٠
٨	الإفصاح عن تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة.	٠,١٦٦	٢,٧٥	٠,١٧١
٩	الإفصاح عن امتيازات أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية .	٠,٣٧٢	١٣,٨٣	٠,٠٠٢
١٠	تضمين التقرير السنوي للشركة دليل الحاكمية المؤسسية.	٠,٢٨٥	٨,١٢	٠,٠١٧
١١	نشر التقارير المرحلية والقطاعية والبيئية في الموعد المحدد.	٠,٤٥١	٢٠,٣٤	٠,٠٠٠
١٢	الإفصاح عن السياسات والبرامج تجاه المجتمع المحلي.	٠,٤٤٩	٢٠,١٦	٠,٠٠٠
١٣	وجود وتفعيل دستور أخلاقيات الأعمال.	٠,٢٩٧	٨,٨٢	٠,٠١٢
١٤	نشر القواعد وسياسات الحاكمية المؤسسية للشركة على الموقع الالكتروني.	٠,٣١٩	١٠,١٧	٠,٠٠٧
١٥	نشر المعلومات عن القيمة الدفترية والسوقية والعادلة لأصول الشركة.	٠,٦٨	٤٦,٢٤	٠,٠٠٠
١٦	نشر المعلومات العامة عن الشركة الكترونيا.	٠,٣٣١	١٠,٩٥	٠,٠٠٥
١٧	الإفصاح عن استراتيجية الشركة الكترونيا.	٠,٦٤	٤٠,٩٦	٠,٠٠٠
١٨	الإفصاح عن الأداء المالي والتشغيلي والاستثماري.	٠,٥٥١	٣٠,٣٦	٠,٠٠٠
١٩	الإفصاح عن التدفقات النقدية الحالية والمتوقعة.	٠,٧٥١	٥٦,٤٠	٠,٠٠٠
٢٠	الإفصاح عن هيكل الاستثمار والمخاطر المصاحبة.	٠,٦٠٨	٣٦,٩٦	٠,٠٠٠
٢١	الإفصاح عن الأصول البشرية ورأس المال الفكري.	٠,٥١١	٢٦,١١	٠,٠٠٠
٢٢	الإفصاح عن التغيرات الجوهرية حول الأصول والالتزامات.	٠,٦١٨	٣٨,١٩	٠,٠٠٠
٢٣	الإفصاح عن التغييرات الجوهرية لملكية الأوراق المالية.	٠,٦٢٣	٣٨,٨١	٠,٠٠٠

يوضح جدول (٢٢) نتائج تقدير معامل الارتباط والمساهمة النسبية لأهم العناصر المكونة لقاعدة لجنة التدقيق ، حيث أكدت النتائج أن تقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي هي أعلى ارتباطا و امساهمة نسبية (٠,٧١٤ و ٥٠,٩٧ %) على الترتيب يلي ذلك (مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح واستقلال مدقق الحسابات الخارجي و دراسة التغيرات التي تطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق و \إعداد تقارير الإشراف والرقابة على أعمال التدقيق الداخلي والخارجي بالإضافة إلى التعاون والتنسيق بين أعضاء لجنة التدقيق والمدقق الخارجي) وبمعاملات ارتباط معنوية على مستوى ١% (٠,٦٨٨ و ٠,٦٣٩ و ٠,٦١٩ و ٠,٦٠٢) على الترتيب بينما بلغت المساهمة النسبية لهذه العناصر (٤٧,٣٣ و ٤٠,٨٣ و ٣٨,٣١ ٣٦,٢٤ %) على الترتيب .

جدول (٢٢)

نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية لعناصر (قاعدة لجنة التدقيق)

م	عناصر قاعدة لجنة التدقيق	معامل الارتباط (R)	المساهمة النسبية (R^2)	المعنوية
١	وجود نظم للرقابة الداخلية المالية والإدارية والتشغيلية.	٠,٥	٢٥,٠٠	٠,٠٠٠
٢	تفعيل نظم الفحص التحليلي .	٠,٣٨٣	١٤,٦٦	٠,٠٠١
٣	التدوير لمدقق الحسابات كل أربع سنوات.	٠,٣٦٣	١٣,١٧	٠,٠٠٢
٤	دراية أعضاء لجنة التدقيق في الأمور المالية والمحاسبية.	٠,٥٥٥	٣٠,٨٠	٠,٠٠٠
٥	اجتماع لجنة التدقيق دوريا .	٠,٥٤٤	٢٩,٥٩	٠,٠٠٠
٦	التعاون والتنسيق بين أعضاء لجنة التدقيق والمدقق الخارجي.	٠,٦٠٢	٣٦,٢٤	٠,٠٠٠
٧	إعداد تقارير الإشراف والرقابة على أعمال التدقيق الداخلي والخارجي.	٠,٦١٩	٣٨,٣١	٠,٠٠٠
٨	مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح واستقلال مدقق الحسابات الخارجي.	٠,٦٨٨	٤٧,٣٣	٠,٠٠٠
٩	التأكد من التزام الشركة بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.	٠,٤٨٤	٢٣,٤٢	٠,٠٠٠
١٠	دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة.	٠,٥٣٨	٢٨,٩٤	٠,٠٠٠

١١	دراسة أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.	٠,٤٦	٢١,١٦	٠,٠٠٠
١٢	دراسة التغيرات التي تطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق.	٠,٦٣٩	٤٠,٨٣	٠,٠٠٠
١٣	دراسة خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي.	٠,٥٧٤	٣٢,٩٤	٠,٠٠٠
١٤	تقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.	٠,٧١٤	٥٠,٩٧	٠,٠٠٠
١٥	التأكد من عدم وجود تضارب في المصالح بسبب عقد الصفقات والعقود مع الأطراف ذات العلاقة.	٠,٥٤٢	٢٩,٣٧	٠,٠٠٠
١٦	اتخاذ الإجراءات المناسبة عند قيام مدقق الحسابات الخارجي بأية أعمال إضافية أخرى لصالح الشركة كتقديم الاستشارات الإدارية والفنية.	٠,٤٦٣	٢١,٤٣	٠,٠٠٠

وتوضح نتائج جدول (٢٣) أن هناك عنصرين هما الأكثر تأثيرا على قاعدة مكافآت المديرين هما (وضع سياسة المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بمعرفة لجنة المكافآت بالإضافة إلى استقلال لجنة المكافآت عن الإدارة) حيث بلغ معاملا الارتباط لهما (٠,٨٠ و ٠,٧٢٦) على الترتيب بينما كانت المساهمة النسبية لهما (٦٤,٠ و ٥٢,٧ %) على الترتيب .

جدول (٢٣)

نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية لعناصر (قاعدة مكافآت المديرين)

م	عناصر قاعدة مكافآت المديرين	معامل الارتباط (R)	المساهمة النسبية (R^2)	المعنوية
١	التأكد من وجود أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين .	٠,٣٥٩	١٢,٨٨	٠,٠٠٢
٢	وجود سياسة معلنة للمكافئات والمزايا والحوافز والرواتب.	٠,٤٨	٢٣,٠٤	٠,٠٠٠
٣	وجود سياسة حول الكفاءات والمهارات التي تحتاجها الشركة.	٠,٥٣	٢٨,٠٩	٠,٠٠٠
٤	مراجعة سياسة الموارد البشرية والتدريب دوريا.	٠,٦٠٦	٣٦,٧٢	٠,٠٠٠
٥	استقلال لجنة المكافآت عن الإدارة.	٠,٧٢٦	٥٢,٧٠	٠,٠٠٠
٦	وضع سياسة المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بمعرفة لجنة المكافآت.	٠,٨	٦٤,٠٠	٠,٠٠٠
٧	تضمين التقرير السنوي للشركة بالحوافز الممنوحة للمدراء التنفيذيين	٠,٤٠٨	١٦,٦٤	٠,٠٠٠

يوضح جدول (٢٤) نتائج معاملات الارتباط بالنسبة لقاعدة الانضباط المالي حيث تبين أن هناك ثلاثة عناصر عالية الارتباط ومرتفعة في قيمة المساهمة النسبية لها هي على الترتيب:

١- الالتزام بقواعد لجنة الإشراف والرقابة على الأداء في الشركة : بمعامل ارتباط (٠,٦٣٥) و بمساهمة نسبية (٤٠,٣٢%)

٢- الالتزام بقانون الضريبة العامة على المبيعات : بمعامل ارتباط (٠,٥٩٩) و بمساهمة نسبية (٣٥,٨٨%)

٣- الالتزام بقانون الجمارك : بمعامل ارتباط (٠,٥٧٧) و بمساهمة نسبية (٣٣,٢٩%)

جدول (٢٤)

نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية لعناصر (قاعدة الانضباط المالي)

م	عناصر قاعدة الانضباط المالي	معامل الارتباط (R)	المساهمة النسبية (R^2)	المعنوية
١	الالتزام بالنظام الأساسي وعقد التأسيس والأنظمة الداخلية.	٠,٤٧٨	٢٢,٨٤	٠,٠٠٠
٢	الالتزام بقانون الشركات.	٠,٤١٦	١٧,٣٠	٠,٠٠٠
٣	الالتزام بقوانين وتعليمات بورصة عمان وهيئة الأوراق المالية.	٠,٥٠٩	٢٥,٩٠	٠,٠٠٠
٤	الالتزام بقواعد لجنة الإشراف والرقابة على الأداء في الشركة.	٠,٦٣٥	٤٠,٣٢	٠,٠٠٠
٥	الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتدقيق.	٠,٣٣	١٠,٨٩	٠,٠٠٥
٦	الالتزام بنظم الجودة الشاملة	٠,٤٦٦	٢١,٧١	٠,٠٠٠
٧	الالتزام بقانون الضرائب على الدخل	٠,٤٩١	٢٤,١٠	٠,٠٠٠
٨	الالتزام بقانون الضريبة العامة على المبيعات	٠,٥٩٩	٣٥,٨٨	٠,٠٠٠
٩	الالتزام بقانون الجمارك	٠,٥٧٧	٣٣,٢٩	٠,٠٠٠
١٠	الالتزام بدليل قواعد الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية	٠,٤٦٥	٢١,٦٢	٠,٠٠٠

أكدت نتائج جدول (٢٥) أن جميع عناصر قاعدة إدارة المخاطر على درجة كبيرة من الأهمية حيث ارتفعت معاملات الارتباط بقيم عالية المعنوية على مستوى ١% تراوحت بين

(٠,٨٧١ إلى ٠,٩٤٢) و بمساهمات نسبية (٧٩,٣٨ إلى ٨٨,٧٣ %) مما يؤكد أنه لا يمكن إغفال أي من هذه العناصر مع الاهتمام بها بنسب متساوية .

جدول (٢٥)

نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية لعناصر (قاعدة أدارة المخاطر)

م	عناصر قاعدة إدارة المخاطر	معامل الارتباط (R)	المساهمة النسبية (R^2)	المعنوية
١	إدراج سياسة إدارة المخاطر ضمن الخطة الإستراتيجية للشركة.	٠,٩١٦	٨٣,٩٠	٠,٠٠٠
٢	المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر.	٠,٩٠٢	٨١,٣٦	٠,٠٠٠
٣	تحديد اختصاصات المسئولين عن إدارة المخاطر ضمن التوصيف الوظيفي.	٠,٩١١	٨٢,٩٩	٠,٠٠٠
٤	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالتغيرات في الصناعة.	٠,٩٢١	٨٤,٨٢	٠,٠٠٠
٥	تضمين خطة إدارة المخاطر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات الفوائد.	٠,٩١١	٨٢,٩٩	٠,٠٠٠
٦	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالسيولة والتدفقات النقدية	٠,٩٢٨	٨٦,١١	٠,٠٠٠
٧	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بسلسلة التوريد	٠,٩٢٧	٨٥,٩٣	٠,٠٠٠
٨	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة باختيار العاملين	٠,٩٣٨	٨٧,٩٨	٠,٠٠٠
٩	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالرقابة الداخلية ونظم المعلومات.	٠,٩٤٢	٨٨,٧٣	٠,٠٠٠
١٠	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بهيكل مجلس الإدارة	٠,٨٧١	٧٥,٨٦	٠,٠٠٠
١١	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالبيئة والمسؤولية الاجتماعية.	٠,٨٩١	٧٩,٣٨	٠,٠٠٠
١٢	تسعى إدارة المخاطر لحماية مصالح مختلف الأطراف ذوي العلاقة.	٠,٩٠٩	٨٢,٦٢	٠,٠٠٠
١٣	وجود خطة لإدارة المخاطر المحتملة على حملة الأسهم	٠,٩٠٤	٨١,٧٢	٠,٠٠٠

ويوضح جدول (٢٦) نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية لعناصر قاعدة الاستقلال وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن استقلال لجان إدارة المخاطر عن الإدارة بالإضافة إلى استقلال لجان المكافآت عن الإدارة هما أكثر العناصر تأثيرا وتمثيلا لواقع قاعدة الاستقلال حيث بلغت قيم معاملي الارتباط لهما (٠,٦١٩ و ٠,٥٧٧) على الترتيب وبمستوى معنوية ١% بينما بلغت المساهمة النسبية لهما (٣٨,٣١ و ٣٣,٢٩ %) على الترتيب .

جدول (٢٦)

نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية لعناصر (قاعدة الاستقلال)

م	عناصر قاعدة الاستقلال	معامل الارتباط (R)	المساهمة النسبية (R^2)	المعنوية
١	الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	٠,٥٣	٢٨,٠٩	٠,٠٠٠
٢	استقلال لجنة التدقيق الداخلي عن الإدارة	٠,٢٨٩	٨,٣٥	٠,٠١٥
٣	استقلال لجان إدارة المخاطر عن الإدارة	٠,٦١٩	٣٨,٣١	٠,٠٠٠
٤	استقلال لجان المكافآت عن الإدارة	٠,٥٧٧	٣٣,٢٩	٠,٠٠٠
٥	عدم تقديم القروض لرئيس المجلس أو أي من أعضائه أو لأي من أقربائهم	٠,٥٣١	٢٨,١٩	٠,٠٠٠
٦	تمتع عضو مجلس الإدارة بقدر كاف من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة	٠,٤٣٦	١٩,٠٠	٠,٠٠٠
٧	الإبلاغ عن أي تلاعب أو اختلاسا أو تزوير.	٠,٤٤٣	١٩,٦٢	٠,٠٠٠
٨	تحقيق التوازن والمساواة بين جميع المساهمين دون تمييز.	٠,٤٨١	٢٣,١٣	٠,٠٠٠
٩	وجود سياسة تفويض معلنة بنطاق الصلاحيات المفوضة .	٠,٤٧٦	٢٢,٦٥	٠,٠٠٠
١٠	وضع آلية لاستقبال شكاوى واقتراحات المساهمين .	٠,٥٢	٢٧,٠٤	٠,٠٠٠

نتائج أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على المؤشرات الخاصة بقيمة الشركة:

قام الباحث بتقدير قوة الارتباط والمساهمة النسبية لقواعد الحاكمية المؤسسية على ثلاثة مؤشرات يمكن الحكم منها على قيمة الشركة والتي تظهر نتائجها في الجداول (٢٧-٢٩) كما يلي :

١- مقياس Tobin’s Q:

أوضحت النتائج أن إدارة المخاطر والاستقلال بالإضافة إلى الإفصاح المحاسبي هي أكثر قواعد الحاكمية ارتباطا و تأثيرا على مقياس Tobin’s Q حيث بلغت قيم معاملات

الارتباط المعنوية لها (٠,٦٦٧ و ٠,٣٥٩ و ٠,٢١٤) على الترتيب و بمساهمة نسبية (٤٤,٤٩ و ١٢,٨٩ و ٤,٥٨ %) على الترتيب (جدول ٢٧).

٢- القيمة السوقية / الدفترية (Market/Book) :

أظهرت النتائج أن أدارة المخاطر والاستقلال كانتا الأعلى في التأثير على القيمة السوقية /الدفترية حيث وصلت قيمة المساهمة النسبية لهما إلى ٢٦,٦٣ % و ١١,٧٦ % على الترتيب و بمعاملات ارتباط عالية المعنوية على مستوى ١% (٠,٥١٦ و ٠,٣٤٣) على الترتيب، بينما جاء كل من (الشفافية والانضباط المالي ثم مكافآت المديرين) في الدرجة الثانية من الأهمية وبمساهمة نسبية ٨,٢٩% و ٥,٠٦% و ٤,٧٥% على الترتيب حيث انخفض مستوى معنوية معاملات الارتباط لهما إلى مستوى ٥% و بقيم (٠,٢٨٨ و ٠,٢٢٥ و ٠,٢١٨) على الترتيب (جدول ٢٨) .

٣- القيمة السوقية (Market value):

أكدت نتائج جدول (٢٩) أن قاعدة أدارة المخاطر هي الأكثر ارتباطا وتأثيرا على القيمة السوقية للشركة حيث بلغت قيمة المساهمة النسبية لها (١٥,٢٩ %) وبمعامل ارتباط معنوي على مستوى ١% (٠,٣٩١) . ثم جاءت عناصر (الانضباط المالي والشفافية والاستقلال) في الدرجة الثانية من الأهمية بمعاملات ارتباط معنوية على مستوى ٥% وبقيم (٠,٣٠٥ و ٠,٢٨٤ و ٠,٢٦٧) وبمساهمة نسبية (٩,٣ و ٨,٠٧ و ٧,١٣ %) على الترتيب .

ويلاحظ من نتائج الجداول (٢٧-٢٩) أن هناك قواعد مشتركة في الثلاثة مقاييس السابقة وهى إدارة المخاطر والاستقلال ثم تأتى قاعدة الإفصاح المحاسبي مما يؤكد أهمية هذه القواعد الحاكمية على المؤشرات السابقة بشكل يجعل الاهتمام بهم يعمل على رفع قيمة الشركة .

جدول (٢٧)

نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية لقواعد الحاكمية المؤسسية على مقياس

Tobin's Q

م	قواعد الحاكمية المؤسسية	معامل الارتباط (R)	المساهمة النسبية (R^2)	المعنوية
١	الشفافية	٠,١٧٣	٢,٩٩	٠,١٥١
٢	الإفصاح المحاسبي	*٠,٢١٤	٤,٥٨	٠,٠٧٥
٣	لجنة التدقيق	-٠,١٢٧	١,٦١	٠,٢٩٥
٤	مكافآت المديرين	٠,١٨٣	٣,٣٥	٠,١٢٩
٥	الانضباط المالي	٠,١٩٠	٣,٦١	٠,١١٥
٦	إدارة المخاطر	**٠,٦٦٧	٤٤,٤٩	٠,٠٠٠
٧	الاستقلال	**٠,٣٥٩	١٢,٨٩	٠,٠٠٢

جدول (٢٨)

نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية لقواعد الحاكمية المؤسسية على القيمة الدفترية

(MARKET/BOOK)

م	قواعد الحاكمية المؤسسية	معامل الارتباط (R)	المساهمة النسبية (R^2)	المعنوية
١	الشفافية	*٠,٢٨٨	٨,٢٩	٠,٠١٦
٢	الإفصاح المحاسبي	٠,١٣٠	١,٦٩	٠,٢٨٥
٣	لجنة التدقيق	٠,١٤١	١,٩٩	٠,٢٤٤
٤	مكافآت المديرين	*٠,٢١٨	٤,٧٥	٠,٠٧٠
٥	الانضباط المالي	*٠,٢٢٥	٥,٠٦	٠,٠٦١
٦	إدارة المخاطر	**٠,٥١٦	٢٦,٦٣	٠,٠٠٠
٧	الاستقلال	**٠,٣٤٣	١١,٧٦	٠,٠٠٤

جدول (٢٩)

نتائج تحليل الارتباط والمساهمة النسبية لقواعد الحاكمية المؤسسية على القيمة السوقية

(MARKET VALUE)

م	قواعد الحاكمية المؤسسية	معامل الارتباط (R)	المساهمة النسبية (R^2)	المعنوية
١	الشفافية	٠,٢٨٤*	٨,٠٧	٠,٠١٨
٢	الإفصاح المحاسبي	٠,٢١٤*	٤,٥٨	٠,٠٧٦
٣	لجنة التدقيق	٠,١١٤	١,٣٠	٠,٣٤٦
٤	مكافآت المديرين	٠,١١٠	١,٢١	٠,٣٦٦
٥	الانضباط المالي	٠,٣٠٥*	٩,٣٠	٠,٠١٠
٦	إدارة المخاطر	٠,٣٩١**	١٥,٢٩	٠,٠٠١
٧	الاستقلال	٠,٢٦٧*	٧,١٣	٠,٠٢٥

ويلاحظ من النتائج السابقة أنه يمكن رفض الفرض النظري " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قواعد الحاكمية المؤسسية و قيمة الشركة " و يقبل الفرض البديل ما عدا قاعدة لجنة التدقيق وقاعدة مكافآت المديرين ، اعتمادا على معنوية ٩٠%.

ثالثا: تحليل الانحدار المرحلي (Stepwise regression) على قواعد الحاكمية المؤسسية:

يهدف هذا التحليل إلى إيجاد نموذج تنبوئى من أهم القواعد الحاكمية المؤسسية المؤثرة على القيمة السوقية للشركات محل الدراسة . ويعتمد هذا الأسلوب على اختيار المتغيرات التي لا يوجد ارتباط ذاتي بينها و بناء على ذلك فالمتغيرات التي تظهر بالنموذج متغيرات مستقلة، ويمكن من خلالها التنبؤ بقيم المؤشرات الدالة على قيمة الشركة.

وتوضح جداول (٣٠-٣٢) نتائج تحليل الانحدار المرحلي للمؤشرات الآتية :

١- مقياس Tobin's Q:

أوضحت نتائج جدول (٣٠) أن إدارة المخاطر بالإضافة إلى الإفصاح المحاسبي هما أهم قواعد الحاكمية التي يمكن التنبؤ من خلالهما بقيمة مقياس Tobin's Q (في حدود الخطأ المسموح به) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (٠,٧٤٦) و المساهمة النسبية لهما (٥٥,٧%) كما أكدت النتائج ارتفاع معنوية هذا النموذج (F = ٤٢,٠٤) و يرجع ذلك إلى ارتفاع المساهمة النسبية لهذين المتغيرين في تحليل الارتباط .

٢-القيمة السوقية /القيمة الدفترية (Market/Book) :

أظهرت النتائج أن إدارة المخاطر والشفافية ومكافآت المديرين هي المتغيرات التي تتصف بعدم و جود ارتباط ذاتي بينها مما جعل النموذج التنبوئ يبنى عليها بمعنوية مرتفعة (F= ١٢,٨٦ **) و بمعامل ارتبط متعدد (٠,٦٠٧) ووصلت قيمة المساهمة النسبية لهم إلى ٣٦,٩ % (جدول ٣١) .

٣-القيمة السوقية (Market value)

أنفقت نتائج تحليل الارتباط مع الانحدار المرحلي في تحديد متغيرات النموذج حيث أظهرت نتائج جدول (٣٢) أن كلا من إدارة المخاطر والشفافية هما أكثر العوامل أهمية واستقلالية في إمكانية التنبؤ بالقيمة السوقية للشركة وبمستوى معنوية مرتفع (F= ٩,٣٥٩ **) كما وصلت قيمة معامل الارتباط المتعدد لهما (٠,٤٦٧) .

يلاحظ من نتائج جداول (٣٠-٣٢) أن إدارة المخاطر و الشفافية هما أكفأ متغيرات للحاكمية المؤسسية يمكن من خلالهما التنبؤ بقيمة الشركة .

جدول (٣٠)

نتائج تحليل الانحدار المرحلي (Stepwise regression) لتحديد النموذج التنبوئى لأهم

القواعد الحاكمية المؤسسية المؤثرة على قيمة مقياس (Tobin's Q)

قواعد الحاكمية	معامل الانحدار	الخطأ القياسي	المعنوية
قاعدة إدارة المخاطر(X6)	٠,٠٢٦٥	٠,٠٠٣	**
قاعدة الإفصاح المحاسبي (X2)	٠,٠٢٢٨	٠,٠٠٥	**
قيمة F	٤٢,٠٤		**
معادلة التنبؤ	Y(Tobins Q) = -1.298 + 0.0265 X6 + 0.0228X2 **		

الثابت = -١.2981

معامل الارتباط المتعدد (R) = 0.746

معامل التحديد (R^2) = 55.7 %

- العناصر رتبت طبقا لأهميتها النسبية

** معنوي على مستوى ١%

جدول (٣١)

نتائج تحليل الانحدار المرحلي (Stepwise regression) لتحديد النموذج التنبوئى لأهم

القواعد الحاكمية المؤسسية المؤثرة على القيمة الدفترية (MARKET/BOOK)

قواعد الحاكمية	معامل الانحدار	الخطأ القياسي	المعنوية
قاعدة إدارة المخاطر(X6)	٠,٠٢٧٨	0.006	**
قاعدة الشفافية (X1)	٠,٠٣٦٩	0.014	**
قاعدة مكافآت المديرين (X4)	٠,٠٥١	٠,٠٢٣	**
قيمة F	١٢,٨٦		**
معادلة التنبؤ	Y(M/B) = -2.644 + 0.0278 X6 + 0.0369X1 +0.051 X4 **		

الثابت = ٢,٦٤٤ −

معامل الارتباط المتعدد (R) = ٠٦٠٧٠.

معامل التحديد (R^2) = ٣٦,٩%

- العناصر رتبت طبقا لأهميتها النسبية

** معنوي على مستوى ١%

جدول (٣٢)

نتائج تحليل الانحدار المرحلي (Stepwise regression) لتحديد النموذج التنبوئى لأهم القواعد الحاكمية المؤسسية المؤثرة على القيمة السوقية (MARKET VALUE)

قواعد الحاكمية	معامل الانحدار	الخطأ القياسي	المعنوية
قاعدة الشفافية (X1)	0.166	0.049	**
قاعدة إدارة المخاطر(X6)	0.590	0.021	**
قيمة F	9.359		**
معادلة التنبؤ	** Y (MV) = -9.537 + 0.166 X1 + 0.059 X6		

الثابت = −٩,٥٣٧

معامل الارتباط المتعدد (R) = ٠,٤٦٧

معامل التحديد (R^2) = ٢١,٨%

- العناصر رتبت طبقا لأهميتها النسبية

** معنوي على مستوى ١%

ويلاحظ من النتائج السابقة أنه يمكن رفض الفرض النظري "لا توجد علاقة انحدار تنبوئية ذات دلالة إحصائية بين قواعد الحاكمية المؤسسية و قيمة الشركة " ويقبل الفرض البديل .

رابعا:تحليل التمايز:

قام الباحث بتطبيق أسلوب تحليل التمايز بهدف تحديد أهم قواعد الحاكمية المؤسسية التي يمكن من خلالها التمييز بين الشركات الممثلة للقطاعات المختلفة لتقييم مدى تطبيق قواعد الحاكمية على الشركات في القطاعات المختلفة بغض النظر عن نوع القطاع وبالتالي اثر ذلك على قيمة الشركة .لذلك تم إجراء اختبار الفروض النظرية لأسلوب تحليل التمايز على بيانات الدراسة وثبت توافر هذه الافتراضات . وفيما يلي عرض لنتائج تحليل التمايز التي توصلت إليها الدراسة:

أ – قياس الفروق المعنوية بين قواعد الحاكمية المؤسسية:

توضح نتائج جدول (٣٣) الفروق المعنوية بين قيم قواعد الحاكمية المؤسسية حيث أكدت النتائج أن هناك فروقا عالية المعنوية بين أهمية قواعد الحاكمية المؤسسية مما يؤكد الأهمية النسبية لها حيث تسهم بدرجة كبيرة في القدرة التفسيرية للدالة ويؤكد ذلك ارتفاع قيمة (ف) مع انخفاض قيمة ويلكس لامده مما يؤكد إمكانية استخدام قيم قواعد الحاكمية المؤسسية في التمييز بين الشركات في مدى تطبيق قواعد الحاكمية واثر ذلك على القيمة السوقية للشركات محل الدراسة .

جدول (٣٣)

نتائج تحليل التباين (Univariate ANOVA) لقياس الفروق المعنوية بين قيم قواعد الحاكمية المؤسسية

قواعد الحاكمية المؤسسية	ويلكس المدة	قيمة ف	المعنوية
١- قاعدة الشفافية	٠,٧٨٠	٢,٥١٢	٠,٠٠٣
٢- قاعدة الإفصاح المحاسبي	٠,٨٤٤	١,٦٥٣	٠,٠٧٤
٣- قاعدة لجنة التدقيق	٠,٦٤١	٥,٠١١	٠,٠٠٠
٤- قاعدة مكافآت المديرين	٠,٧٩٨	٢,٢٦١	٠,٠٠٩
٥- قاعدة الانضباط المالي	٠,٦٦٩	٤,٤١٣	٠,٠٠٠
٦- قاعدة إدارة المخاطر	٠,٧٩٨	٢,٢٥٦	٠,٠٠٩
٧- قاعدة الاستقلال	٠,٦٧١	٤,٣٧٨	٠,٠٠٠

ويوضح جدول (٣٤) أهم العناصر التي يمكن من خلالها تمييز دور الحاكمية المؤسسية في خلق قيمة المنشأة مرتبة حسب الأهمية النسبية لها تصاعديا حيث أكدت نتائج تحليل التمايز أن (قاعدة لجنة التدقيق وقاعدة الاستقلال وقاعدة الانضباط المالي بالإضافة إلى قاعدة إدارة المخاطر) هي أهم القواعد التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بدرجة تطبيق الشركات لقواعد الحاكمية حيث كانت قيم (ف) لها (٤,٦٤٦ و ٨,٨٦٣ و ٤,٧٥٩ و ٤,٦٠٤) على الترتيب بينما كانت قيم ويلكس لامده (٠,٢٧٠ و ٠,٣٥٦ و ٠,٢٧٣ و ٠,٢٦٩) على الترتيب مما يؤكد ارتفاع القدرة التمييزية لقواعد الحاكمية السابقة في التنبؤ بقدرة القطاع في تعزيز قيمة الشركة وبالتالي قيمة حامل السهم و عملاء الشركة وكذلك أصحاب المصالح .

جدول(٣٤)

أهم قواعد الحاكمية المؤسسية التي يمكن من خلالها تمييز قدرة الشركات في تطبيق الحاكمية

قواعد الحاكمية المؤسسية	ويلكس المدة	قيمة ف	المعنوية
١- قاعدة لجنة التدقيق	٠,٢٧٠	٤,٦٤٦	٠,٠٠٠
٢- قاعدة الاستقلال	٠,٣٥٦	٨,٨٦٣	٠,٠٠٠
٣- قاعدة الانضباط المالي	٠,٢٧٣	٤,٧٥٩	٠,٠٠٠
٤- قاعدة إدارة المخاطر	٠,٢٦٩	٤,٦٠٤	٠,٠٠٠

تقييم كفاءة نموذج التمايز التنبؤي المقترح :

لجأ الباحث إلى تقدير مجموعة من المعالم الإحصائية التي يمكن من خلالها تقييم كفاءة نموذج التمايز السابق على النحو التالي : أوضحت نتائج جدول (٣٥) اختبار معنوية هذا النموذج و مدى إمكانية الاعتماد عليه في الحكم على دور الحاكمية المؤسسية في خلق قيمة المنشأة كما يلي :

أ – قيمة ايجن :

تعبر قيمة ايجن عن اختبار الجذور الكامنة التي توضح أي من دوال التمييز يجب تفسيرها وقد أوضحت نتائج الجدول السابق انه توجد دالة تمييز واحدة، بناءً عليه فان قيمة ايجن والبالغة (١,٤٠) تمثل ١٠٠% من التباين المفسر مما يؤكد دقة دوال التمايز الناتجة .

ب- معامل ارتباط التوافق (ارتباط كانونيكل) :

وهو يقيس قوة الارتباط بين متغيرات دالة التمايز (قواعد الحاكمية المؤسسية) والمتغير التابع (قيمة الشركة) وتوضح نتائج الجدول السابق أن قيمته كانت مرتفعة المعنوية وموجبة (٠,٧٦٤) مما يدل على أن العناصر الخاصة بدالة التصنيف ترتبط بمدى إمكانية الاعتماد عليها في الحكم على القيمة السوقية للشركة.

ج - مربع ايتا :

ويعرف على انه مربع ارتباط كانونيكل ويقيس هذا المؤشر القدرة التصنيفية للنموذج وقد أوضحت النتائج ارتفاع قيمته إلى (٦٤%).

د- معامل ويلكس لمدا :

يقوم هذا المعامل باختبار بواقي التمايز لتفسير قدرة قواعد الحاكمية المقترحة على التمييز وتوضح النتائج انخفاض قيمته (٠,١٦٧) مما يدل على ارتفاع معنوية قدرة النموذج المقترح على التمييز في الحكم على القيمة السوقية للشركة.

هـ - مربع كاى :

تؤكد النتائج من خلال قيمة مربع كاى أن قواعد الحاكمية المقترحة لا ترجع إلى الصدفة حيث كانت قيمته (٢٢٤,٧٨) وهى قيمة مرتفعة ومعنوية عند جميع مستويات المعنوية المتعارف عليها (٠,٠٠٠) .

جدول (٣٥)

نتائج اختبار معنوية تقييم كفاءة نموذج التمايز المقترح .

المعالم الإحصائية	القيمة
قيمة أيجن (Eigenvalue)	١,٤٠٠
ارتباط كانونيكل ("Canonical Correlation "R)	٠,٧٦٤

مربع إيتا	%٥٠
وليكس لامدا (Wilks Lambda)	٠,١٦٧
مربع كاى (X^2)	٢٢٤,٧٦
المعنوية	٠,٠٠٠

مما سبق يمكن رفض الفرض النظري " لا يوجد دالة تمايز ذو دلالة إحصائية بين قيم قواعد الحاكمية المؤسسية يمكن من خلاله التنبؤ بمدى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية " ومن ثم يقبل الفرض البديل .

خامسا: تحليل الانحدار اللوجيستى :

أستخدم الباحث تحليل الانحدار اللوجيستى بهدف تحديد معاملات التمايز بوحداتها الأصلية ويوضح جدول (٣٦) قيم معاملات دالة التمييز الخطية غير المعيارية (معادلات الانحدار الوجيستى) الخاصة بأهم قواعد الحاكمية المؤسسية وبفحص نتائج الجدول يلاحظ أن تحليل الانحدار الوجيستى قد قام باختيار أهم العوامل التي يمكن من خلالها بناء دالة التمايز وهى :-

١- قاعدة لجنة التدقيق.

٢- قاعدة الاستقلال.

٣- قاعدة الانضباط المالي.

٤- قاعدة إدارة المخاطر.

مما سبق يمكن صياغة دالة التصنيف " النموذج التصنيفي " من خلال معاملات الانحدار اللوجيستية بجدول (٣٦) . كما أوضحت النتائج أن قيمة الوزن المعياري للدالة اللوجيستية يمكن أن يؤخذ دليلاً على قدرة الشركة على تطبيق مبادئ الحاكمية مما ينعكس على تعظيم قيمة المنشأة فمن خلال نتائج الجدول يلاحظ وجود تباين واضح في قيمة الوزن المعياري للشركات بالترتيب الموضح بجدول (٣٦) . ويلاحظ أن قطاع الخدمات به ثلاثة قطاعات تطبق مبادئ

الحاكمية بدرجة عالية هي (قطاع الخدمات المالية المتنوعة وقطاع الخدمات التعليمية و قطاع الطاقة والمنافع) . بينما اشتمل قطاع الصناعات على ثلاثة قطاعات مرتفعة في الوزن المعياري لها هي (١-قطاع صناعة الملابس و الجلود و النسيج ٢- قطاع الصناعات الكيماوية ٣- قطاع الصناعات الكهربائية) وبالتالي هي اقدر القطاعات تحت الدراسة تطبيقا لمبادئ الحاكمية المؤسسية مما يؤكد تعظيم قيمة منشأتها الأمر الذي يؤدى إلى ارتفاع القيمة السوقية لها .

جدول (٣٦)

قيم معاملات دالة التمييز الخطية غير المعيارية (معادلات الانحدار الوجيستى) الخاصة بالقطاعات المختلفة تحت الدراسة

القطاعات	معاملات التمايز				ثابت المعادلة	الوزن المعياري للقطاع	ترتيب قدرة القطاع على تطبيق الحاكمية
	لجنة التدقيق	الاستقلال	الانضباط المالي	إدارة المخاطر			
١-خدمات مالية متنوعة	١,٢٠	٣,٨٥	٠,١٠	٠,٥٢	– ١٣٨,٥	٢٥٦,٩١	١
٢-خدمات عقارية	١,٠٤	٣,٢٩	٠,٠٨	٠,٧٧		٩١,٨٧	١٥
٣-خدمات صحية	١,٠٠	٣,٤٦	٠,٠٣	٠,٦٥	– ١١٥,٤	١١٣,٦٩	١٠
٤-خدمات تعليمية	١,٤٦	٤,٠٨	٠,٣٤	٠,١٠-	– ١١٣,٧	١٦١,٠٣	٣
٥-الفنادق والسياحة	١,٢٥	٣,٦٨	٠,٠١	٠,٨٩		١٠٩,٠١	١١
٦-النقل	١,٠٠	٣,٧١	٠,٠٥	٠,٦٧	– ١٥١,٥	٩٣,٠٣	١٤
٧-الطاقة والمنافع	١,٤٢	٣,٥٩	٠,٠٥	٠,٧٥	– ١٤٨,٥	١٣٩,٠١	٤
٨-الخدمات التجارية	١,٣٠	٣,٢٧	٠,٠٨	٠,٧٠		٩٣,٣٥	١٣

٩-الصناعات الكيماوية	١,٣٣	٣,٧٥	٠,١٣	٠,٤٥	– ١٢٥,٨	١٣٢,٥٤	٥
١٠-الطباعة والتغليف	١,٢٤	٣,٤٧	٠,٠٣	٨١.	– ١٥٠,٥	١٠٨,٧٦	١٢
١١-الأغذية والمشروبات	١,٢٧	٣,٧٦	٠,٠٧	٠,٧٤		١١٥,٣٠	٩
١٢-الصناعات الأستخراجية والتعدينية	١,٠٠	٣,٧٢	٠,١٣	٠,٦٦	– ١٢٧,٦	١١٦,٥٣	٨
١٣-الصناعات الهندسية والإنشائية	١,٠٦	٣,٩٩	٠,٠٧	٠,٥٢	– ١٤٠,٦	١١٧,٢٠	٧
١٤-الصناعات الكهربائية	١,٤١	٤,٣٤	٠,٢٨	-٠,٤٢		١٢٣,٤٠	٦
١٥-صناعة الجلود و لنسيج	١,١٥	٣,٦٤	٠,٠٤	٠,٧٢	– ١٣٥,٠	٢٤٨,١١	٢
					– ١٤٧,٩		
					– ١٢٨,٠		
					– ١٣٥,٧		
					– ١٤٦,٣		
					– ١٣٢,٣		

سادسا : التحليل العاملي (FACTOR ANALYSIS) لاختبار كفاءة النموذج المحاسبي المقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على القيمة السوقية للشركات محل الدراسة:

يهدف تحليل العامل إلى إيجاد نموذج مقترح من خلال تقسيم قواعد الحاكمية المؤسسية الخاصة باستمارة الاستبيان إلى مجموعة عوامل يحتوى كل عامل على عدد من العناصر تتميز بوجود ارتباط ذاتي عالي المعنوية بينها حيث تقدر بعد ذلك المساهمة النسبية لكل عامل وهى تمثل القيمة المتجمعة لمساهمات المتغيرات المكونة للعامل، وبناءً على ذلك عند الرغبة في رفع القيمة السوقية للشركة بقيمة مساهمة العامل فيجب على الباحث أن يعمل على رفع الاهتمام بجميع العناصر المكونة للعامل في وقت واحد حتى يكون لهذا العامل دور في رفع القيمة السوقية بقيمة مساهمته النسبية .

وبفحص نتائج جدول (٣٧) يلاحظ أن تحليل العامل قد قام بتقسيم عناصر الدراسة إلى عاملين أساسيين هما:

العامل الأول: اشتمل العامل الأول على العناصر الآتية:

١- قاعدة الشفافية.

٢- قاعدة الإفصاح المحاسبي

٣- قاعدة لجنة التدقيق

٤- قاعدة مكافأة المديرين

٥- قاعدة الانضباط المالي

وكانت المساهمة النسبية لهذا العامل ٣٩,٥٢% وبفحص هذه العناصر المكونة لهذا العامل يلاحظ انه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين المجموعة الأولى وهى تمثل أعلى قيم تشبع أي الأكثر تأثيرا في هذا العامل وهى (قاعدة الشفافية وقاعدة الإفصاح المحاسبي وقاعدة لجنة التدقيق) بأعلى قيم تشبع على العامل (٠,٧٤٦ ، ٠,٧٧٧ ، ٠,٨١٣) على الترتيب أما المجموعة الثانية وهى بقيم تشبع متوسطة وهى (قاعدة مكافأة المديرين وقاعدة الانضباط المالي) بقيم تشبع

(٠,٦٦٠ ، ٠,٦٤١) على الترتيب ويلاحظ أن قيم التشبع لجميع العناصر المكونة لهذا العامل موجبة مما يؤكد أن تأثيرها على العامل تأثير طردي و بناء على ذلك فالاهتمام بهذه المتغيرات يمكن أن يؤدى إلى رفع قيم الحاكمية المؤسسية ويمكن أن يطلق على هذا العامل اسم مقترح هو (مصداقية الإدارة) .

العامل الثاني:

اشتمل هذا العامل على متغيرين هما (قاعدة إدارة المخاطر و قاعدة الاستقلال) بقيم تشبع مرتفعة وصلت إلى (٠,٨٤٣ ، ٠,٧٣٠) على الترتيب وكانت المساهمة النسبية لهذا العامل ٢٨,٧٠٣ % و يمكن أن يطلق على هذا العامل اسم مقترح هو(كفاءة الإدارة).

وقد أوضحت نتائج التحليل أن إجمالي المساهمات النسبية لهذين العاملين ٦٨,٢٣ % وهى نسبة مرتفعة تؤكد إمكانية رفع القيمة السوقية من خلال تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية من خلال البناء المستقل السابق المتمثل في هذين العاملين .

جدول (٣٧)

نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على القيمة السوقية للشركات محل الدراسة من خلال نتائج تحليل العامل (Factor Analysis)

العامل	التشبع	المساهمة النسبية %	الاسم المقترح للعامل
العامل الأول:		٣٩,٥٢٨	
١-الشفافية	٠,٧٤٦		مصداقية الإدارة
٢-الإفصاح المحاسبي	٠,٧٧٧		
٣-لجنة التدقيق	٠,٨١٣		
٤-مكافآت المديرين	٠,٦٦٠		
٥-الانضباط المالي	٠,٦٤١		
العامل الثاني:		٢٨,٧٠٣	
١-أدارة المخاطر	٠,٨٤٣		كفاءة الإدارة
٢-الاستقلال	٠,٧٣٠		
الإجمالي		٦٨,٢٣٢	

الفصل الخامس

-نتائج الدراسة

-توصيات الدراسة

الفصل الخامس

نتائج الدراسة

مقدمة: عرض الباحث في الفصل الرابع فرضيات الدراسة والأساليب الإحصائية التي اتبعت في اختبار فروض الدراسة، وفي هذا الفصل يلخص النتائج التي حصل عليها من إجراء هذه الدراسة، ومن ثم يعرض توصياته ومقترحاته للأبحاث المستقبلية المرتبطة بمجال الدراسة .

نتائج الدراسة

١-نتائج مقاييس الاعتمادية: أوضحت نتائج التحليل الإحصائي لقائمة الاستقصاء إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة وتعميمها على المجتمع، وقد جاءت قيمة مقياس (ألفا جرونباخ) Gronbatch Alpha ٨٦% على المستوى الإجمالي بالنسبة لاستجابات قائمة الاستقصاء وبما أنها زادت على ٠,٦٠ لذلك أمكن الاعتماد على نتائج قائمة الاستقصاء وتعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة.

٢-نتائج اختبار الفرض العدمي الأول "***لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول قواعد الحاكمية المؤسسية وأثرها على قيمة الشركة***" وذلك اعتمادا على نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة: أوضحت أبرز نتائج التوزيع التكراري لإجابات المستقصى منهم على عناصر قائمة الاستقصاء ما يلي:

- العبارات التالية من الاستقصاء حصلت على أعلى نسبة موافقة (مطبق بدرجة كافية):

١-الالتزام بقانون الشركات وحصلت على نسبة ٨٥,٧%

٢-الافصاح عن ملكية الأوراق المالية للاشخاص المطلعين واقاربهم بنسبة ٨٤,٣%

٣-توافق التقارير المالية مع المعايير الدولية في المحاسبة والتدقيق بنسبة ٨٢,٩%

٤-الافصاح عن امتيازات أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية بنسبة بنسبة ٨١,٤%

٥-الافصاح عن المعلومات الجوهرية بنسبة ٨٠%

٦-الالتزام بقانون الجمارك بنسبة ٨٠%

-العبارات التالية حصلت أعلى نسبة عدم موافقة (غير مطبق مطلقا):

١-النشر الالكتروني للمعلومات المالية وغير المالية بنسبة ٤٢,٩%

٢-تضمين خطة إدارة المخاطر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات الفوائد بنسبة ٣٨,٦% .

٣-وجود خطة لإدارة المخاطر المحتملة على حملة الأسهم بنسبة ٣٨,٦% .

٤-وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بهيكل مجلس الإدارة بنسبة ٣٨,٥% .

٥-وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالتغيرات في الصناعة بنسبة ٣٧,١% .

٦-تسعى إدارة المخاطر إلى حماية مصالح مختلف الأطراف ذوي العلاقة بنسبة ٣٧,١% .

المتوسط العام لإجابات المستقصى منهم وفقا لقواعد الحاكمية جاءت كما يلي :

م	قواعد الحاكمية المؤسسية	غير مطبق مطلقا	غير مطبق	محايد	مطبق إلى حد ما	مطبق بدرجة كافية
		%	%	%	%	%
١	قاعدة الشفافية	٧	١٢	١٧	٢٨	٣٧
٢	قاعدة الافصاح	٤	٩	٢٠	٢٩	٣٨
٣	قاعدة لجنة التدقيق	٣	٧	٢١	٤٠	٢٩
٤	قاعدة مكافآت المديرين	٨	١٤	٢٦	٣٤	١٨
٥	قاعدة الانضباط المالي	١	٣	١٤	٢٥	٥٧
٦	قاعدة إدارة المخاطر	٣٥	١٧	٢٣	٢٣	٢
٧	قاعدة الاستقلال	٥	١	١٠	٣٥	٥٠
	المتوسط العام	٩	٩	١٩	٣٠	٣٣

-المتوسط العام لإجابات المستقصى منهم وفقا لميزان التدرج جاءت كما يلي :

-المتوسط العام للاجابة بعبارة (غير مطبق مطلقا) ٩%

-المتوسط العام للإجابة بعبارة (غير مطبق) ٩%

-المتوسط العام للإجابة بعبارة (محايد) ١٩%

-المتوسط العام للإجابة بعبارة (مطبق إلى حد ما) ٣٠%

-المتوسط العام للإجابة بعبارة (مطبق بدرجة كافية) ٣٣%

-الاستبانة التي حصلت على أعلى مجموع نقاط ٤٣٣ من ٤٨٠ نقطة أي بنسبة ٩٠%

-الاستبانة التي حصلت على أقل مجموع نقاط ٢٥١ من ٤٨٠ نقطة أي بنسبة ٥٢%

نستخلص من النتائج اعلاه بالاضافة إلى ما تمت مناقشته من نتائج هذه الدراسة في الفصل الرابع رفض الفرض العدمي الأول " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات المستقصى منهم حول أهمية قواعد الحاكمية المؤسسية وأثرها على قيمة الشركة " ونقبل الفرض البديل " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء فئات المستقصى منهم حول اهمية قواعد الحاكمية المؤسسية وأثرها على قيمة الشركة ".

٣- اختبار الفرض الثاني وهو " لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين القطاعات الممثلة للشركات محل الدراسة حول درجة تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية " .وقد استخدم الباحث اختبار F-Test لقياس الفروق المعنوية بين آراء المستقصى منهم حول عبارات الاستقصاء وقد تمت مناقشة نتائج التحليل في الفصل الرابع وتم استنتاج ما يلي لهذه الفرضية :

يرفض الفرض النظري " لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين القطاعات الممثلة للشركات محل الدراسة حول درجة تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية " ويقبل الفرض البديل لثلاث

قواعد من قواعد الحاكمية المؤسسية وهي قاعدة لجنة التدقيق وقاعد الاستقلال وقاعدة الانضباط المالي .

٤- نتائج اختبار الفرض الثالث وهو " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قواعد الحاكمية المؤسسية و قيمة الشركة ". وقد قام الباحث بتحليل الارتباط والمساهمة النسبية لآراء المستقصى منهم حول عبارات الاستقصاء بهدف تقدير العلاقات الارتباطية للعناصر المكونة لقواعد الحاكمية المؤسسية مع كل قاعدة، وكذلك تقدير الارتباط والمساهمة النسبية بين قواعد الحاكمية المؤسسية والمقاييس التي تعبر عن قيمة الشركة وهي (Tobin's Q و Market/Book و Market value) .

وقد قام الباحث بمناقشة النتائج التفصيلية لاختبار هذا الفرض في الفصل الرابع وكانت النتيجة رفض الفرض النظري " لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قواعد الحاكمية المؤسسية و قيمة الشركة " و يقبل الفرض البديل لجميع القواعد ، اعتمادا على معنوية ٩٠% ما عدا قاعدة لجنة التدقيق وقاعدة مكافآت المديرين فيقبل الفرض الأصلي ويرفض الفرض البديل.

٥-نتائج اختبار الفرض الرابع وهو " لا توجد علاقة انحدار تنبؤية ذات دلالة إحصائية بين قواعد الحاكمية المؤسسية و قيمة الشركة ". وقد قام الباحث بإجراء تحليل الانحدار المرحلي لتحديد النموذج التنبؤي لأهم قواعد الحاكمية المؤسسية المؤثرة على المتغيرات التابعة الممثلة لقيمة الشركة . وقد اظهرت النتائج ان القواعد التالية لها اهمية نسبية وذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية ١% في التأثير على قيمة الشركة :

-قاعدة إدارة المخاطر

-قاعدة الافصاح المحاسبي

-قاعدة الشفافية

-قاعدة مكافآت المديرين

٦-نتائج اختبار الفرض الخامس وهو " لا توجد دالة تمايز ذات دلالة إحصائية بين قيم قواعد الحاكمية المؤسسية يمكن من خلالها الحكم على القيمة السوقية للشركة ". وقام الباحث بتطبيق أسلوب تحليل التمايز بهدف تحديد أهم قواعد الحاكمية المؤسسية التي يمكن من خلالها التمييز بين الشركات الممثلة للقطاعات المختلفة لتقييم مدى تطبيق قواعد الحاكمية على الشركات في القطاعات المختلفة بغض النظر عن نوع القطاع وبالتالي اثر ذلك على قيمة الشركة .لذلك تم إجراء اختبار الفروض النظرية لأسلوب تحليل التمايز على بيانات الدراسة وثبت توافر هذه الافتراضات . وكما جاء في تحليل النتائج في الفصل الرابع توصل الباحث إلى رفض الفرض النظري " لا يوجد دالة تمايز ذات دلالة إحصائية بين قيم قواعد الحاكمية المؤسسية يمكن من خلاله التنبؤ بمدى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية " ومن ثم يقبل الفرض البديل .

٧-نتائج اختبار الفرض العام محور الدراسة وهو قياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في بورصة عمان وهو " لا يوجد أثر معنوي ذو أهمية إحصائية لتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة " . وقد تم إجراء اختبار (ANOVA) وجاءت النتائج ان المعنوية كانت ذات دلالة إحصائية لجميع المتغيرات المستقلة والتابعة عند مستوى ٩٥% ومنها أستطيع الاستنتاج أن هناك فرقا معنويا ذا دلالة إحصائية بين الشركات التي تطبق النموذج المحاسبي المقترح لقواعد الحاكمية المؤسسية وبين الشركات التي لا تطبق النموذج المقترح لقواعد الحاكمية المؤسسية من حيث أثره على قيمة الشركة السوقية في بورصة عمان، وأن الشركات التي تطبق قواعد الحاكمية المؤسسية قيمتها السوقية أعلى من القيمة السوقية للشركات التي لا تطبق قواعد الحاكمية المؤسسية. وعليه يقبل الفرض البديل " يوجد أثر

معنوي وذو أهمية إحصائية لتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في بورصة عمان"

وقد كانت قيمة Adgusted R2 تعادل 50% مما يعني أن قواعد الحاكمية المؤسسية تفسر ما نسبته ٥٠% من التغير في قيمة الشركة وذلك عند مقارنة الشركات التي حصلت على أعلى مجموع نقاط في تطبيق الحاكمية المؤسسية ومقارنتها بالشركات التي حصلت على أقل مجموع نقاط .

التوصيات

توصيات الدراسة:

عرض الباحث في الفصل السابق الأساليب الإحصائية التي استخدمت في اختبار فروض البحث والنموذج المقترح، وتقييم وتفسير نتائج الدراسة ويقدم الباحث هنا التوصيات التي يرى إمكانية الأخذ بها بناء على نتائج الدراسة :

١. ضرورة تطوير القواعد الحالية للحاكمية المؤسسية في بورصة عمان لتتوافق مع المنظور الدولي الوارد بالنموذج المقترح للأطروحة.

٢. أن تقوم الشركات بتطبيق أفضل الممارسات في مجال الحاكمية المؤسسية في ظل الاهتمام العالمي المتزايد حاليا وتحديث أدلة الحاكمية المؤسسية لديها، لما لذلك من نتيجة إيجابية على قيمة الشركة السوقية وزيادة ثقة المستثمرين.

٣. توصي الدراسة ببناء مؤشر لقياس الحاكمية المؤسسية المطبقة في الشركات الأردنية سنويا، من خلال ما تنشره الشركات في تقاريرها السنوية أو على مواقعها الإلكترونية ليصبح قاعدة بيانات يمكن الإفادة منها من قبل جميع الأطراف.

٤. أن تولي جهات الرقابة والإشراف على الشركات ممثلة في كل من وزارة التجارة والصناعة، والبنك المركزي ، وهيئة الأوراق المالية وهيئة مراقبة أعمال التأمين وغيرها اهتماما خاصاً لإلزام الشركات بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية .

٥. أن تقوم الشركات تطبيق أخلاقيات الأعمال وتدعيم استقلال لجان التدقيق ولجان المكافآت ولجان إدارة المخاطر ولجان الحاكمية المؤسسة وأن تلتزم مجالس الإدارة

والإدارات التنفيذية والموظفون في تلك الشركات على مراعاة قواعد السلوك المهني والحد من الممارسات غير المهنيه التي يقوم بها البعض.

٦. تطوير التشريعات الأخرى لتتوافق مع دليل قواعد الحاكمية المؤسسية الصادر عام ٢٠٠٨ عن هيئة الأوراق المالية الأردنية .

٧. ضرورة عقد الندوات والمؤتمرات حول موضوع الحاكمية المؤسسية ، حتى يصبح لدى جميع الأطراف ذوي العلاقة تأثير دراية وعلم واضح يلزم الشركات بتطبيق مبادئ الحاكمية بدرجة كافية ، وسيؤدي ذلك إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة.

٨. ضرورة قيام بورصة عمان بتوفير قاعدة بيانات تاريخية سنوية عن مبادئ وقواعد الحاكمية المؤسسية المطبقة فعليا في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتسهل على الباحثين جمع البيانات الفعلية غير المتحيزة اللازمة لإجراء الدراسات ذات الصلة بموضوع الحاكمية المؤسسية.

مقترحات لدراسات مستقبلية:

يعرض الباحث فيما يلي مقترحات لأبحاث مستقبلية:

- دراسة درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية وأثره على أداء أو القيمة الاقتصادية المضافة.
- دراسة مقارنة لأثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة أو أدائها بين الأردن ودولة عربية أخرى ، خاصة أن العديد من الدول العربية بدأت بتطبيق أدلة خاصة بها لمبادئ وقواعد الحاكمية المؤسسية.

مراجع الدراسة

-المراجع باللغة العربية

-المراجع باللغة الإنجليزية

مراجع الدراسة

المراجع العربية:

(1)الكتب.

- أبو علم، رجاء محمود، (٢٠٠٦)، **التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS**، (الطبعة الثانية، دار النشر للجامعات، القاهرة).

-باولود. فيلاس، ٢٠٠٣، **حاكمية الشركات ومنشآت الأعمال العائلية في البرازيل، حاكمية الشركات في القرن الواحد والعشرين**، (مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، غرفة التجارة الأمريكية The American Chamber of Commerce ، واشنطن)، ص ص ٢٨٧-٢٩٤.

-حماد، طارق عبد العال، (٢٠٠٨)، حاكمية الشركات **قطاع عام وخاص ومصارف-المفاهيم-المبادئ-التجارب-المتطلبات**، (الإسكندرية، مكتبة الدار الجامعية).

- خليل،عطا الله وارد، والعشماوي، محمد عبد الفتاح، (٢٠٠٨)، **الحاكمية المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**.(مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة).

- ماريا هيلينا سانتانا، ٢٠٠٣، **إستراتيجيات مبتكرة لإرسال قواعد حاكمية الشركات في البرازيل، حاكمية الشركات في القرن الواحد والعشرين**، (مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، غرفة التجارة الأمريكية The American Chamber، واشنطن)، ص ٣٣٣-٣٤٠.

(2)الدوريات:

-أبو العطا، نيرمين، (٢٠٠٣)، "حاكمية الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، **مجلة الإصلاح الاقتصادي الصادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة التابع لغرفة التجارة الأمريكية**، القاهرة، العدد الثامن، ص ص ٤٧-٥١.

- إيجور، بيليكوف، ٢٠٠٣، **ممارسة حاكمية الشركات في روسيا، مجلة الإصلاح الاقتصادي الصادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة التابع لغرفة التجارة الأمريكية**، القاهرة، (العدد التاسع)، ص ص ٢٥٠-٢٦

-جمعة، أحمد حلمي، ٢٠٠٤، **التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي**،القاهرة ،العدد الثاني، بحث مقبول النشر ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة ، جامعة عين شمس.

-خليل، محمد احمد إبراهيم، ٢٠٠٦ بحث بعنوان **دور الحاكمية المؤسسية في تحقيق جودة المعلومات في التقارير المالية وانعكاسها على سوق الأوراق المالية -دراسة نظرية تطبيقية .**

-درويش، عبد الناصر محمد سيد، **دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال الحاكمية المؤسسية " دراسة تحليلية ميدانية " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية** ، كلية التجارة فرع بني سويف جامعة القاهرة ، العدد الثاني ، يوليو ٢٠٠٣ م، ص ص ٤١٩- ٤٧١.

-دهمش، نعيم وأبو زر،عفاف، **الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالتدقيق ومهنة المحاسبة، المؤتمر العلمي المهني الخامس بعنوان: التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة** ، عمان ، الأردن ، ٢٤-٢٥ أيلول ٢٠٠٣.

- السعدني، مصطفى حسن بسيوني، "**مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالحاكمية المؤسسية، مؤتمر تطوير الأعمال – عائلية الشركات. الأسس الإدارية**، معايير المحاسبة الدولية، المنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٧٢-٢١٠.

- العشماوي،محمد عبد الفتاح، ٢٠٠٥، إطار محاسبي مقترح لدور الحاكمية المؤسسية في تنشيط سوق الأوراق المالية: مدخل تحليلي لتفعيل اقتصاد المعرفة"، **المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لاقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان-الأردن، ٢٧-٢٨ إبريل، ٢٠٠٥، ص ٥٠.

- فخرا، محمود عبد الله، "الحاكمية المؤسسية"، **مجلة المحاسبون**، العدد ٢٢٥ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، أغسطس ٢٠٠٣، السنة التاسعة، ص ١٥.

- فوزي، سميحة، **تقييم مبادئ الحاكمية المؤسسية في جمهورية مصر العربية** ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، إبريل ،٢٠٠٣ م ، ص ص ١٠- ٤١ .

- المطيري، عبيد بن سعد، "تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، جامعة الكويت، المجلد العاشر، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ٤٥.

- **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الحاكمية المؤسسية** (OECD) ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، ٢٠٠٤ م

- المعتز، إحسان بن صالح، ٢٠٠٧، مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن بعض متطلبات لائحة الحاكمية المؤسسية، **بحث مقدم إلى الندوة العلمية الأولى لقسم المحاسبة –جامعة الملك خالد السعودية ١٣-١٤ نوفمبر ٢٠٠٧** .

- يوسف، محمد طارق، "الحاكمية المؤسسية من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي" **مجلة إدارة العصر**، العدد السادس، **الجمعية العربية للإدارة**، وديسمبر ٢٠٠٦، ص ٣٦-٣٩.

(3) رسائل جامعية

-أبو زر، عفاف إسحق محمد، ٢٠٠٦ أطروحة دكتوراه غير منشورة بعنوان ، **استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني،** جامعة عمان العربية للدراسات العليا عمان -الأردن .

(٤)التقارير

- التقارير السنوية لبورصة عمان للسنوات ٢٠٠٣- ٢٠٠٨ المنشور على الموقع الالكتروني لبورصة عمان .

- التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة عمان والخاصة بعينة الدراسة للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨ .

- تقرير البنك الدولي عن مراجعة المعايير والمقاييس (ROSC) القواعد المنظمة لإدارة الشركات، (٢٠٠٤)، متاح على الموقع الإلكتروني:
http://www.worldbank.org/ifa/rosc_cg_mdveng.pdf

(٥)القوانين والأنظمة والتعليمات

-تعليمات هيئة الأوراق المالية بخصوص معايير الأفصاح والشفافية وتعديلاتها.

-دليل قواعد الحاكمية المؤسسية الأردني لسنة ٢٠٠٨ الصادر عن هيئة الأوراق المالية الأردنية .

-قانون الأوراق المالية الأردني رقم ٧٦/ ٢٠٠٢ .

-قانون الشركات الأردني رقم ١٩٩٧/٢٢ وتعديلاته

المراجع الأجنبية:

1)Books

- Charkhm, J and A. Simpson, 1999, Fair Shares, The Future of Shareholders Power and Responsibility, (Oxford University Press), pp. 111-160.
- Jenkinson, T. and Mayer C., 1994, Hostile Takeover: Defense, Attack and Corporate Governance, (McGraw-Hill, London), pp 121-156.
- Kenneth A. Kim and John R. Nofsinger, (2007), Corporate Governance, (New Jersey, PEARSON, Prentice Hall, Second Ed.)

2)Periodicals

- Aboody, D., and R. Kasznik, 2000, CEO Stock Option Awards and the Timing of Corporate Voluntary Disclosure, **Journal Of Accounting Economics**, (Vol. 29), pp. 73-100.
- Alessandro Minichilli, Jonas Gabeielsson and Morten Huse, (2007), “Board Evaluations: making a fit between the purpose and the system”, **Corporate Governance: an International Review,** Vol. 15, Issue 4, pp. 609-622.
- Alexander, D., “Privatization and corporate governance: Prineiples, evidence and Future challenges”, **world bank Research**, Vol. 16, No. 1, No. 1, 2001, p.p 59-61.
- Alkhafaj, A., F., “Corporate Governance and todays “Financisl Scandals, Business Research Year book: **Global Business Perspective**, Vol.: x, 2003.
- Andrew D. Chambers, (2005), “Audit Committees: practice, rules and enforcement in the UK and China”, **Corporate Governance: an International Review,** Vol. 13, Issue 1, pp. 92-100.

- Anonymous, P., "Amatter of Principle", **International financial law Review**, Mar 2005, P. 1.
- Aswath Damodaran, (2007), " Information transparency and valuation: can you value what you cannot see?" **Managerial Finance,** Vol. 33 Issue 11, pp. 877-892.
- Bauer, R, Gunster, N and Otten, R. 2003, "Empirical evidence on corporate governance in Europe: the effect on stock returns, firm value and performance", **Journal of Asset Management**, vol. 5, no. 2, pp. 91-104.
- Black, B. and Inessa, L. and Rachinsky, A. (2006c), "Corporate Governance Indicies and Firms' Market Values: Time Series Evidence from Russia," **Emerging Markets Review**, 7, 361-379.
- Black, B. Hasung, J. and Woochan, K. (2006b), "Does Corporate Governance Affect Firms' Market Values? Evidence from Korea," **Journal of Law, Economics andOrganization**, 22, 366-413.
- Black, B. Hasung, J. and Woochan, K. (2006a), "Predicting Firms' Corporate Governance Choices: Evidence from Korea", **Journal of Corporate Finance**, 12, 660-691.
- Black, Bernard (2001), "The Corporate Governance Behavior of Market Value of Russian Firms," **Emerging Markets Review**, 2, 89-108.
- Catherine, S., (2004), "Discution of Firm's Voluntary, Recognition of Stock-Based Compensation Expenses," **Journal of Accounting Research,** Vol. 42 Issue 2. pp. 151-158.
- Chang, A. and Mansor, S. 2005, 'Can good corporate governance practices contribute to firms' financial performance? Evidence from Malaysian companies', **International Journal for Business Governance and Ethics**, vol. 1.

- Cheffins, Brian, (2001), "History and the Global Corporate Governance Revolution: **The UK Prespective**", (Faculty of Law, University of Cambridge), pp. 427-428.
- Chery, D., "Defining moment for good gorernance, **"Financial Executive,** Vol. 10. 8, Nov, 2003. PP. 48-50.
- Cheung, Steven Yan-Leung, J. Thomas Connelly, Piman Limpaphayom, and Lynda Zhou (2007), "Do Investors Really Value Corporate Governance? Evidence from the Hong Kong Market," **Journal of International Financial Management and Accounting**, vol. 18, pp. 86-122.
- Christine Mallin, (2002), " The Relationship between Corporate Governance, Transparency and Financial Disclosure," **Corporate Governance: An International Review**, Vol.10, Issue 4, pp. 253-255.
- Cuervo, A., (2002), "Corporate Governance Mechanisms: a Plea for Less Code of Good Governance and More Market Control" **Journal of Corporate Governance**, Vol. 10, No. 2, pp. 84-93.
- David W. Anderson, Stewart J. Melanson and Jiri Maly, (2007), "The Evolution of Corporate Governance: power redistribution brings boards to life", **Corporate Governance: An International Review**, Vol. 15 Issue 5 pp. 780-797.
- Durnev, Artyom, and E. Han Kim (2005), "To Steal or Not to Steal: Firm Attributes, Legal Environment, and Valuation," **Journal of Finance** Vol. 60, pp. 1461-1493
-
- F. Todd DeZoort, Dana R. Hermanson, Richard W. Houston, (2003), "Audit Committee Member Support for Proposed Audit Adjustments: A Source Credibility Perspective", **Auditing: A Journal of Practice Theory,** Vol. 24 Issue supplement, pp. 139-144.
-

- Francis , Jere R.,& et al., The Role of Accounting and Auditing in Corporate Governance and The Development of Financial Markets Around The World , **Asia- Pacific Journal of Accounting and Economics** , Vol.7 , June , 2003 ,PP 30-48.
- Fodil Adjaoud, Daniel Zeghal and Syed Andaleeb, (2007), "The Effect of Board's Quality on Performance: a study of Canadian firms" , **Corporate Governance: An International Review,** Vol. 15, Issue 4, pp. 623-635.
- Gegory, Holly, I., and Lilien, Lerson, R., (2003) "The role of the audit committee in corporate governance, as cited in, "**In search of good directors: A guide to building corporate governance in the 21st Century",** (3rd edition, the center for International Private Enterprise, Washington DC.., pp. 234-235.
- Gompers, P, Ishii, J and Metric, A 2003, 'Corporate governance and equity prices',**Quarterly Journal of Economics**, vol. 118, no. 1, pp. 107-155.
- Good Win , J. and Jeanl , S . The Influence Of Corporate Governance Mechanisms On The quality Of Financial Reporting and Auditing Perceptions Of Auditors and Directors in Singapore , **Accounting and Finance** , vol. 42 ,2002 , PP. 195 – 221.
- Guido Carati, and Alireza Tourani, 2000, Convergence of Corporate Governance System, **Managerial Finance**, (Vol. 26, No. 10), pp. 66-84.
- Hiroyuki Aman, and Pascal Nguyen, 2007. "Do stock prices reflect the corporate governance quality of Japanese firms?" **Journal of the Japanese and International Economies**, Article in Press. Puplished by ScienceDirect – online.

- Hommel, Ulrich, 1998, Regulating the Market for Corporate Control: Lessons from Germany, **International Journal of Business**, (Vol.3, No. 1), 21-45.
- Jenny Goodwin, (2003), “The Relationship Between the Audit Committee and the Internal Audit Function: Evidence from Australia and New Zealand”, **International Journal of Auditing,** Vol. 7, Issue 3, pp. 263-278.
- Jenny Stewart and Lois Munro, (2007), “The Impact of Audit Committee Existence and Audit Committee Meeting Frequency on the External Audit: Perceptions of Australian Auditors”. **International Journal of Auditing**, Vol. 11, Issue 1, pp. 51-69.
- Jensen, Michael C., and William H. Meckling, (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. **Journal of Financial Economics**, Vol. 3, pp. 303-360.
- Jihe Song and Brian Windram, (2004), "Benchmarking Audit Committee Effectiveness in Financial Reporting", **International Journal of Auditing.** Vol. 8, Issue 3, pp. 195-205.
- Klapper, Leora F. and Inessa Love (2004), “Corporate Governance, Investor Protection, and Performance in Emerging Markets,” **Journal of Corporate Finance** Vol.10, pp.287-322
- Labelke Real, (2005), “ The Statement of Corporate Governance Practice (SCGP): a Voluntary Disclusure and Corporate Governance Perspective,” **Corporate Governance: An International Review**, Vol. 13 Issue2 pp. 188-196.
- Lang, M. H. and R. J. Lunhold, (1993), “Cross-Sectional Determinants of Analyst Ratings of Corporate Disclosure,” **Journal of Accounting Research,** Vol. 31, No.2, pp. 246-271.
- Laura Spira, (1998), “An Evolutionary Perspective on Audit Committee Effectiveness”. **Corporate Governance: An International Review.** Vol. 6, Issue 1, pp. 29-38.

- Lisa Fairchild and Joanne Li, (2005), "Director Quality and Firm Performance", **The Financial Review**, Vol. 40, Issue 2, pp. 257-279.
- (Lynch, L., Perry, S., E., (2003), " An Overview of Management Compensation," **Journal of Accounting Education**, Vol. 21, Issue 1, pp.47-48.
- Mikee. W. et al, "Is Stackeholder Corporate Gorernance Appropriate in Russia" **Jornal of management and Governance**, Vol 7, No 3, 2003, PP. 263-265.
- Moerland, P.W., Alternative Disciplinary Mechanisms in Different Corporate Systems, **Journal of Economic Behavior and Organization,** (Vol. 32), p. 1-26.
- Moerland P., (1995), "Alternative Disciplinary Mechanisms in Different Corporate Systems". **Journal of Economic Behavior and Organization**, Vol. 26, No. 1, pp. 17-34.
- Musa Mangena and Venancio Taurigana, (2007), "Disclosure, Corporate Governance and Foreign Share Ownership on the Zimbabwe Stock Exchange," **Journal of International Financial Management & Accounting,** Vol. 18, Issue 2, pp.53-85.
- Peter G. Dunne, (2007), " Transparency proposals for European sovereign bond markets," **Journal of Financial Regulation and Compliance**, Vol. 15 Issue 2, pp. 186-198.
- Roberta, F.8 Michael., P., "Principles and best practlces of executive compensation that stand the test of time", **Jornal of compensation and Benefits**. Vol. 21, No. 1, 2005, p.p 16-23.
- Rong Yang, Yaw M. Mensah, 2006, " The effect of the SEC's regulation fair disclosure on analyst forecast attributes," **Journal of Financial Regulation and Compliance,** Vol. 14, Issue 2,pp. 192-209.

- Scott A. Richardson, (2005), "Discussion of Consequences of Financial Reporting Failure for Outside Directors: Evidence from Accounting Restatements and Audit Committee Members", **Journal of Accounting Research,** Vol. 43, Issue 2, p. 339.
- Shleifer, A., and R. Vishny, 2003, A survey of Corporate Governance, **The Journal of Finance**, Vol. 64, Issue 2, pp. 737-783.
- Stiles, Philip and Bernard Taylor, 1993, Benchmarking Corporate Governance: The Impact of the Cadbury Code, Long Rang**, Planning**, (Vol. 26), pp. 61-71.
- Suraj Srinivasan, (2005), "Consequences of Financial Reporting Failure for Outside Directors: Evidence from Accounting Restatements and Audit Committee Members", **Journal of Accounting Research,** Vol 43, Issue 2, p. 315
- Tam, O and Tan, G 2007, 'Ownership, governance and firm performance in Malaysia', **Corporate Governance: An International Review**, vol. 15, no. 2, pp. 208-222.
- Thomas, C., "Corporate Governance as ideology", **Canadian Business law Jornal**, vol26, No. 2, Feb 1996, P. 204.
- Trunbull, S., 2003, Corporate Governance: Its Scope, Concern and Theories, **Corporate Governance: An International Review**, (Vol. 25, No. 4), pp. 180-205
- Steven, T. Petra, Nina, T. Dorata, "Corporate governance and chief executive officer compensation". **Corporate Governance**, year 2008, Volume:8 Issue: 2 Page: 141-152. Accepted paper.
- Walker R. G., (2004), "Gaps in Gidelines on Audit Committees", **Abacus,** Vol.40, No. 2.
- Warren Bailey, Haitao Li, Connie X, Mao and Rui Zhong, (2004), "Regulation Fair Disclosure and Earnings Information: Market,

Analyst, and Corporate Responses," **The Journal of Finance**, Vol.58, Issue 6, pp. 2487-2514.

- Weimer, J. and J. Pape, (1999), "A Taxonomy of Systems of Corporate Governance", **Journal of Corporate Governance**, Vol. 7, No. 2, pp. 152-166.
- Wei-Peng Chen, Huimin Chung, Chengfew Leeand Wei-Li LIAO, (2007), " Corporate Governance and Equity Liquidity: analysis of S&P transparency and disclosure ranking," **Corporate Governance: An International Review**, Vol. 15, Issue 4, pp. 644-660.
- Xiao Huafang, Yuan Jianguo, (2007), " Ownership structure, board composition and corporate voluntary disclosure: Evidence from listed companies in China, " **Managerial Auditing Journal**, Vol. 22, Issue 6, pp. 604-619.

3)Dissertations

- Babatz, Gullermo, 1997, Agency Problems, Ownership Structure, and Voting Structure Under Lax Corporate Governance Rules: The Case of Mexico, Ph. D. Thesis, Harvard University, pp. 1-350.
- Kashif, Rashid, 2008." A Comparison of Corporate Governance and Firm Performance in Developing (Malaysia) and Developed (Australia) Financial Markets " PhD thesis, Victoria University Melborne, 2008.
- Nathalie, H. K. Sang, (1998), *Tobin's Q for Canadian Firms,* thesis in the Faculty of Commerce and Administration, Concordia University, Montreal, Quebec, Canda, pp. 1-62.

- Zhou wenqun, Lynda, 2006."The Corporate Governance Practice and its Deterministic Factors in Hong Kong Market" Master thesis, City University of Hong Kong, 2006.

4)Reports

- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). "In the Public Interest: Issues Confronting the Accounting Profession" Report of the Public Oversight Board of the SEC Practice Section of the AICPA, (New York, 2007), pp. 53-54.
- Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees. (1999)., Report and Recommendations of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees, (New York: New York Stock Exchange and Washington, DC: National Association of Securities Dealers, p. 4.
- Cadbury, Sir Adrian, (1992), Report on the Financial Aspects of Corporate Governance, (London, Gee and Co., Ltd.), p. 12.
- Cadbury Commission, 1992, Code of Best Practice: Report of the Committee on Financial Aspects of Corporate Governance, (Gee and Co., Ltd., London, UK), pp. 1-250.
- Committee of Sponsoring of the Treadway Commission (COSO), Op, Cit., p. 39.
- Greenbury Commission, 2000, Code of Best Practice: Report of the Committee on Financial Aspects of Corporate Governance, (Gee and Co., Ltd., London, UK), pp. 151-250.
- Holly Gregory, 2008, Report on International Comparison on Selected Corporate Governance Guidelines and Codes of Best Practice.
- Internal Auditing's Role in Section 302 and 404 of the U.S. Sarbanes – Oxley act of 2002, Op. Cit, p. 15.
- Johnson, Simon, 2000, Private Contract and Corporate Governance Reform: Germany's Neuter Market, MIT, (Vol. 27), pp. 33-48.

- Kanda, H., 1998, Comparative Corporate Governance: Country Report: Japan, (Oxford, Clarendon Press), pp. 222-280.
- Smith Report, (2003), Audit Committees Combined Code Guidance. Financial Reporting Councel (FRC, Ltd).
- These statistical are based on averages reported in the 31st Annual Board of Directors study, Korn/ Ferry International, (2004), Available at: http:// www.Kornferry.com/ Library/ Process.asp.
- Turnbull Report, (1999), Internal Control: Guidance for Directors of Listed Companies Incorporated in the United Kingdom. Institute of Chartered Accountants in England and Wales. (London).
- Vienot Report 1, 1995, The Conceil National du Partonat Francais and Association Francais des Enterprise Privees, Available at: http//www.ssrn.com, pp. 1-150
- Vienot Report 2, 1999. The Conceil National du Patronat Francais and Association Francais des Enterprise Privees, Available at: http//www.ssrn.com. pp. 1-190

5)Others

- Balasubramanian, N., Bernard Black & Vikramaditya Khanna (2008), "Firm-Level Corporate Governance in Emerging Markets: A Case Study of India, working paper,, at http://ssrn.com/abstract=992529
- Bernard S,. Black H.J. and Woochan Kim, 2003, Does Corporate Governance Predict Firms' Market Values? Evidence from Korea, Working Paper, Available at: http//ssrn.com., pp. 1-78.
- Corporate Governance Committee Forum of Japan, 2003, Corporate Governance principals Janpanese View, available at: http//ssrn.com, pp. 1-48.

- Crespi Caldera R. 'and L. Renneboog, (2003), "Corporate Monitoring by Shareholder Coalitions in UK", ECGI, Working Paper, No. 12, pp. 1-21.
- Da Ramos, G., 2000, Corporate Governance in Mexico, Presentation at the Latin American Corporate Governance Roundtable, San Paulo, Brazil, Available at: http//ssrn.com, pp. 1-56.
- Gottesman, A. and others , 2008 Research “Does Better Corporate Governance Result in Higher Valuations in Emerging Markets? Another Examination Using a New Data Set”.Department of Finance, Lubin School of Business, Pace University, New York, NY 10038,
- Limpaphayom, Piman, and Thomas Connelly (2004), "Corporate Governance in Thailand", working paper, at http://ssrn.com/abstract=965300.
- Marini Committee, 1996, Proposals for Legislative Change Covered a Broad Range of Topics, Several of Which are Directly Linked to Governance Matter, Available at: http//www.ssrn.com, pp. 1-45.
- Monks, Robert and Nell Minow, 2002, Power and Accountability: Restoring Balance of Power between Corporations, Owners and Societies. (Harper Business, New York), pp. 25-86
- OECD, 1999, OECD Principals of Corpporate Governance, Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Available at: http//www.oecd.org, ., pp 1-14.
- OECD, 2004, OECD Principals of Corpporate Governance, Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Available at: http//www.oecd.org, pp. 1-25.

- Olin, J., 2001, Corporate Governance in Korea at the Millennium: Enhancing International Competitiveness, Stanford Law and Economics, Working Paper, Available at: http//ssrn.com, pp. 1-80.
- Prowse, S., 1995, Corporate Governance an International Perspective: A survey of Corporate Control Mechanisms Among Large Firms in the US, UK, Japan, and Germany, Financial Markets, Control Mechanisms and Instruments, (Vol. 4, No. 1), pp. 21-50.
- Real Labelle, (2002), The Statement of Corporate Governance Practices (SCGP): A Voluntary Disclosure and Corporate Governance Perspective, Working Paper, Available at: http//www.ssrn.com, pp. 1-35.
- Rob, B. Nadja, G. and Roger, O., "Empirical Evidence on Corporate Governance in Europe. The Effect on Stock Returns, Firm Value and Performance". EFMA 2004 Basel Meetings Paper,October 23,2003.
- Silveira, A. and Barros, A. 2007. " Corporate Governance Quality and Firm Value in Brazil". Working Paper Series SSRN.
- Witherell, b., "corporate governance: Stronger Prineiples for better market integrity", Organisation For Economic cooperation and Development : the OECD Observer, No. 243, May 2004, PP. 41-43.

ملاحق الدراسة

-ملحق رقم (١) قائمة الاستقصاء

-ملحق رقم (٢) تقسيم الشركات وفقا للقطاع الذي تنتمي إليه

-ملحق رقم (٣) دليل قواعد الحاكمية المؤسسية الأردني

-ملحق رقم (٤) بيان بأسماء شركات عينة الدراسة

ملحق رقم (١) قائمة الاستقصاء

الاستبانة

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا

قسم المحاسبة

السيد/السادة .... المحترم

تحية طيبة وبعد،

انطلاقا من الدور التنموي للجامعات في خدمة المجتمع المحلي، أقوم بكتابة أطروحتي لنيل درجة الدكتوراه وموضوعها: " **نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركة في ضوء التجارب العالمية وواقع بورصة عمان**".

آملا من حضرتكم التكرم ملء الاستبانة المرفقة وإعطائها أهمية خاصة لما له من تأثير في نتيجة البحث العلمي ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ولخدمة أغراض البحث العلمي فقط. والاستبانة تتكون من قسمين :

القسم الأول: معلومات عامة حول المستجيب

القسم الثاني: قواعد الحاكمية المؤسسية المطبقة في الشركات.

شاكرا لكم تعاونكم، وتفضلوا بقبول الاحترام

الباحث: أحمد محفوظ

برنامج: دكتوراه المحاسبة

القسم الأول: معلومات عامة حول المستجيب:

يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية والتي تتضمن معلومات عامة تتعلق بالمستجيب بوضع علامة (√) في المربع المقابل .

١-المنصب الوظيفي:

مدير عام تنفيذي	
مدير مالي	
مدير إداري	
مدقق داخلي	
أخرى (حدد)	

٢-المؤهل العلمي:

دبلوم متوسط	
بكالوريوس	
ماجستير	
دكتوراه	
أخرى (حدد)	

٣-التخصص العلمي:

هندسة	
محاسبة	
إدارة مالية	
إدارة أعمال	
اقتصاد	
أخرى (حدد)	

٤-الخبرة العملية:

أقل من ٥ سنوات	
٥ – ١٠ سنوات	
١١– ١٥ سنة	
١٦ – ٢٠ سنة	
٢٠ سنة فأكثر	

٥-هل سبق أن شاركت في دورات أو مؤتمرات أو منتديات أو حلقات نقاش حول:

الموضوع	
-مهام ومسؤوليات مجالس الإدارة	
-الإفصاح والشفافية	
-حقوق أصحاب المصالح المرتبطين بالشركة	
-حقوق المساهمين والمساواة بينهم	
-التدقيق والرقابة الداخلية	
-الإدارة المالية	
-الحاكمية المؤسسية	
-قياس وتقييم الأداء المؤسسي	

القسم الثاني: قواعد الحاكمية المؤسسية:

فيما يلي مجموعة العبارات المتعلقة بقواعد الحاكمية المؤسسية ، يرجى وضع علامة (√) أمام كل عبارة في الخانة المناسبة التي تدل على درجة تطبيق هذه القواعد في شركتكم :

م	أ- قاعدة الشفافية	مطبق بدرجة كافية	مطبق إلى حد ما	محايد	غير مطبق	غير مطبق مطلقا
١	مجانية المعلومات والتقارير المالية وغير المالية لذوي العلاقة.					
٢	عدم تسريب المعلومات قبل الإعلان عنها.					
٣	عدم استغلال المعلومات الداخلية من قبل الأشخاص المطلعين لتحقيق مكاسب شخصية مادية أو معنوية.					
٤	النشر الالكتروني للمعلومات المالية وغير المالية.					
٥	تحديث الإفصاح المحاسبي على الموقع الالكتروني باللغتين العربية والانجليزية.					
٦	توافق التقارير المالية مع المعايير الدولية في المحاسبة والتدقيق.					
٧	قياس الأداء المؤسسي من المنظور المالي وغير المالي					
٨	مساءلة أعضاء مجلس الإدارة					
٩	التنبؤ بربحية الشركة مستقبلا					
١٠	تحديد مخالفات مجلس الإدارة					
١١	تحديد ملكية تركز الأسهم					
١٢	تحديد ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم					
١٣	تحديد حقوق الأقلية					
١٤	تحديد حقوق الأطراف ذات المصالح					
١٥	انتظام الاجتماعات العادية لمجلس الإدارة					
١٦	انتظام اجتماعات اللجان الفنية المنبثقة عن مجلس الإدارة					
١٧	تحديد مكافآت ومعاملات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.					

م	ب- قاعدة الإفصاح المحاسبي	مطبق بدرجة كافية	مطبق إلى حد ما	محايد	غير مطبق	غير مطبق مطلقا
١	نشر التقرير السنوي لمجلس الإدارة إلكترونيا .					
٢	الالتزام بسياسة الإفصاح المعتمدة ومتابعة تطبيقها.					
٣	الإفصاح عن المعلومات المطلوبة بدون تأخير.					
٤	توفير المعلومات للأطراف الراصدة للحاكمية بصورة دقيقة.					
٥	نشر التقارير المالية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي في الموعد المحدد.					
٦	الإفصاح عن المعلومات الجوهرية.					
٧	الإفصاح عن ملكية الأوراق المالية للأشخاص المطلعين وأقاربهم.					
٨	الإفصاح عن تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة.					
٩	الإفصاح عن امتيازات أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية .					
١٠	تضمين التقرير السنوي للشركة دليل الحاكمية المؤسسية.					
١١	نشر التقارير المرحلية والقطاعية والبيئية في الموعد المحدد.					
١٢	الإفصاح عن السياسات والبرامج تجاه المجتمع المحلي.					
١٣	وجود وتفعيل دستور أخلاقيات الأعمال.					
١٤	نشر القواعد وسياسات الحاكمية المؤسسية للشركة على الموقع الالكتروني.					
١٥	نشر المعلومات عن القيمة الدفترية والسوقية والعادلة لأصول الشركة.					
١٦	نشر المعلومات العامة عن الشركة الكترونيا.					
١٧	الإفصاح عن استراتيجية الشركة الكترونيا.					
١٨	الإفصاح عن الأداء المالي والتشغيلي والاستثماري.					
١٩	الإفصاح عن التدفقات النقدية الحالية والمتوقعة.					
٢٠	الإفصاح عن هيكل الاستثمار والمخاطر المصاحبة.					
٢١	الإفصاح عن الأصول البشرية ورأس المال الفكري.					
٢٢	الإفصاح عن التغيرات الجوهرية حول الأصول والالتزامات.					
٢٣	الإفصاح عن التغييرات الجوهرية لملكية الأوراق المالية.					

م	ج- قاعدة لجنة التدقيق :	مطبق بدرجة كافية	مطبق إلى حد ما	محايد	غير مطبق	غير مطبق مطلقا
١	وجود نظم للرقابة الداخلية المالية والإدارية والتشغيلية.					
٢	تفعيل نظم الفحص التحليلي .					
٣	التدوير لمدقق الحسابات كل أربع سنوات.					
٤	دراية أعضاء لجنة التدقيق في الأمور المالية والمحاسبية.					
٥	اجتماع لجنة التدقيق دوريا .					
٦	التعاون والتنسيق بين أعضاء لجنة التدقيق والمدقق الخارجي .					
٧	إعداد تقارير الإشراف والرقابة على أعمال التدقيق الداخلي والخارجي.					
٨	مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح واستقلال مدقق الحسابات الخارجي.					
٩	التأكد من التزام الشركة بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.					
١٠	دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة.					
١١	دراسة أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.					
١٢	دراسة التغيرات التي تطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق.					
١٣	دراسة خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي.					
١٤	تقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.					
١٥	التأكد من عدم وجود تضارب في المصالح بسبب عقد الصفقات والعقود مع الأطراف ذات العلاقة.					
١٦	اتخاذ الإجراءات المناسبة عند قيام مدقق الحسابات الخارجي بأية أعمال إضافية أخرى لصالح الشركة كتقديم الاستشارات الإدارية والفنية.					

غير مطبق مطلقا	غير مطبق	محايد	مطبق إلى حد ما	مطبق بدرجة كافية	د- قاعدة مكافآت المديرين:	م
					التأكد من وجود أعضاء مجلس الإدارة من المستقلين .	١
					وجود سياسة معلنة للمكافئات والمزايا والحوافز والرواتب.	٢
					وجود سياسة حول الكفاءات والمهارات التي تحتاجها الشركة.	٣
					مراجعة سياسة الموارد البشرية والتدريب دوريا.	٤
					استقلال لجنة المكافآت عن الإدارة.	٥
					وضع سياسة المكافآت والتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بمعرفة لجنة المكافآت.	٦
					تضمين التقرير السنوي للشركة بالحوافز الممنوحة للمدراء التنفيذيين	٧

غير مطبق مطلقا	غير مطبق	محايد	مطبق إلى حد ما	مطبق بدرجة كافية	ه- قاعدة الانضباط المالي	م
					الالتزام بالنظام الأساسي وعقد التأسيس والأنظمة الداخلية.	١
					الالتزام بقانون الشركات.	٢
					الالتزام بقوانين وتعليمات بورصة عمان وهيئة الأوراق المالية.	٣
					الالتزام بقواعد لجنة الإشراف والرقابة على الأداء في الشركة.	٤
					الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتدقيق.	٥
					الالتزام بنظم الجودة الشاملة	٦
					الالتزام بقانون الضرائب على الدخل	٧
					الالتزام بقانون الضريبة العامة على المبيعات	٨
					الالتزام بقانون الجمارك	٩
					الالتزام بدليل قواعد الحاكمية المؤسسية الصادر عن هيئة الأوراق المالية	١٠

م	و- قاعدة إدارة المخاطر	مطبق بدرجة كافية	مطبق إلى حد ما	محايد	غير مطبق	غير مطبق مطلقا
١	إدراج سياسة إدارة المخاطر ضمن الخطة الإستراتيجية للشركة.					
٢	المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر.					
٣	تحديد اختصاصات المسئولين عن إدارة المخاطر ضمن التوصيف الوظيفي.					
٤	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالتغيرات في الصناعة.					
٥	تضمين خطة إدارة المخاطر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات الفوائد.					
٦	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالسيولة والتدفقات النقدية					
٧	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بسلسلة التوريد					
٨	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة باختيار العاملين					
٩	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالرقابة الداخلية ونظم المعلومات.					
١٠	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بهيكل مجلس الإدارة					
١١	وجود خطة لإدارة المخاطر المتعلقة بالبيئة والمسؤولية الاجتماعية.					
١٢	تسعى إدارة المخاطر لحماية مصالح مختلف الأطراف ذوي العلاقة.					
١٣	وجود خطة لإدارة المخاطر المحتملة على حملة الأسهم					

م	ز- قاعدة الاستقلال	مطبق بدرجة كافية	مطبق إلى حد ما	محايد	غير مطبق	غير مطبق مطلقا
١	الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي					
٢	استقلال لجنة التدقيق الداخلي عن الإدارة					
٣	استقلال لجان إدارة المخاطر عن الإدارة					
٤	استقلال لجان المكافآت عن الإدارة					
٥	عدم تقديم القروض لرئيس المجلس أو أي من أعضائه أو لأي من أقربائهم					
٦	تمتع عضو مجلس الإدارة بقدر كاف من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة.					
٧	الإبلاغ عن أي تلاعب أو اختلاسا أو تزوير.					
٨	تحقيق التوازن والمساواة بين جميع المساهمين دون تمييز.					
٩	وجود سياسة تفويض معلنة بنطاق الصلاحيات المفوضة .					
١٠	وضع آلية لاستقبال شكاوى واقتراحات المساهمين.					

ملحق رقم (٢)

تقسيم الشركات طبقا لنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة

تقسيم الشركات طبقا لنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة

م	قطاع الخدمات: الشركة	قطاع الخدمات: القطاع	م	قطاع الصناعة: الشركة	قطاع الصناعة: القطاع
١	الاتحاد للاستثمارات المالية	خدمات مالية متنوعة	١	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية	الصناعات الكيماوية
٢	الأردنية لضمان القروض		٢	الوطنية لصناعة الكلورين	
٣	المستثمرون العرب المتحدون		٣	الصناعية التجارية الزراعية الإنتاج	
٤	الأمين للاستثمار		٤	الصناعات الكيماوية الأردنية	
٥	بيت الاستثمار		٥	الصناعات والكبريت جيمكو	
٦	الأمل للاستثمارات المالية		٦	السلفو كيماويات الأردنية	
٧	الثقة للاستثمارات الأردنية		٧	العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية	
٨	بيت المال للادخار والاستثمار للإسكان	خدمات عقارية	٨	العربية للمشاريع الاستثمارية	الطباعة والتغليف
٩	العقارية الأردنية للتنمية		٩	الإقبال للطباعة والتغليف	
١٠	مجمع الضليل الصناعي		١٠	الاتحاد للصناعات المتطورة	
١١	المحفظة العقارية الاستثمارية		١١	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	الأغذية والمشروبات
١٢	المستثمرون والشرق العربي		١٢	الوطنية للدواجن	
١٣	الأردنية للتعمير		١٣	الألبان الأردنية	
١٤	ميثاق للاستثمارات العقارية		١٤	الإقبال للاستثمار	
١٥	المتكاملة لتطوير الأراضي		١٥	حديد الأردن	الصناعات الأستخراجية والتعدينية
١٦	الدولية للاستثمارات الطبية	خدمات صحية	١٦	العربية لصناعة الألمنيوم	
١٧	المجموعة الاستشارية الاستثمارية		١٧	الوطنية لصناعات الألمنيوم	
١٨	العربية الدولية للتعليم والاستثمار	خدمات تعليمية	١٨	البوتاس العربية	
١٩	البتراء للتعليم		١٩	الأردنية لصناعة الصوف الصخري	
٢٠	العربية الدولية للفنادق	الفنادق والسياحة	٢٠	الأردنية للصناعات الخشبية	الصناعات الهندسية والإنشائية
٢١	التجمعات للمشاريع السياحية		٢١	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	
٢٢	الفنادق والسياحة الأردنية		٢٢	رم علاء الدين	
٢٣	الخطوط البحرية الوطنية	النقل	٢٣	العربية لصناعة المواسير المعدنية	
٢٤	الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية		٢٤	الجنوب لصناعة الفلاتر	
٢٥	شركة النقليات السياحية الأردنية		٢٥	القدس للصناعات الخرسانية	
٢٦	الأردنية للاستثمار والنقل السياحي		٢٦	العربية للصناعات الكهربائية	الصناعات

الرقم	الشركة	القطاع	الرقم	الشركة	القطاع
٢٧	الكهرباء الأردنية	الطاقة المنافع	٢٧	مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية	الكهربائية
٢٨	مصفاة البترول		٢٨	الكابلات الأردنية الحديثة	
٢٩	المؤسسة الصحفية الأردنية الرأي	الخدمات التجارية	٢٩	العصر للاستثمار	صناعة الجلود والنسيج
٣٠	المركز الأردني للتجارة الدولية		٣٠	مصانع الاجواخ الأردنية	
٣١	التسهيلات التجارية الأردنية		٣١	عقاري للصناعات والاستثمارات العقارية	
٣٢	الأهلية للمشاريع		٣٢	الدباغة الأردنية	
٣٣	المتخصصة للتجارة والاستثمارات				
٣٤	الأسواق الحرة الأردنية				
٣٥	بندار للتجارة والاستثمار				
٣٦	درويش الخليلي وأولاده				
٣٧	الجنوب للالكترونيات				
٣٨	انجاز للتنمية والمشاريع المتعددة				

ملحق رقم (٣)

دليل قواعد الحاكمية المؤسسية في المملكة الأردنية الهاشمية :

دليل قواعد الحاكمية المؤسسية في المملكة الأردنية الهاشمية :

في ضوء التطور الذي يشهده الاقتصاد الوطني الأردني على كافة الأصعدة وضمن إطار عمل هيئة الأوراق المالية لتطوير سوق رأس المال الوطني والأطر التشريعية والتنظيمية فيه ، فقد تم إعداد هذا الدليل الذي يحتوي على قواعد الحاكمية المؤسسية المساهمة المدرجة في البورصة ، تهدف إلى وضع إطار واضح منظم للعلاقات والإدارة فيها ، ويحدد الخطوط والواجبات والمسؤوليات بما يحقق أهداف الشركة وغاياتها ويحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها.وتستند هذه القواعد بشكل أساسي إلى عدد من التشريعات من أهمها قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاها وقانون الشركات إضافة إلى المبادئ الدولية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Economic Cooperation and Organization of Development(OECD).

ولا بد من الإشارة إلى أن هذه القواعد استند العديد منها إلى نصوص قانونية ملزمة وردت في التشريعات المشار إليها أعلاه. ولم يتم التفصيل بشكل عام في عدد من الجوانب والمتطلبات التي تطرقت إليها هذه القواعد، بل تم وضع قاعدة عامة ومن ثم ترك التفصيل إلى التشريعات ذات العلاقة. فعلى سبيل المثال لم يتم تفصيل المعلومات المطلوبة في التقرير السنوي للشركة وإنما ترك ذلك لتعليمات إفصاح الشركات المصدرة للأوراق المالية.

وقد تقرر أن يكون تطبيق هذه القواعد في البداية من خلال أسلوب " الالتزام أو تفسير عدم الالتزام " والذي يعني أن تلتزم الشركات بالقواعد الواردة في الدليل. وفي حال لم يتم الالتزام بأي من القواعد الواردة فيه عدى تلك التي استندت إلى نص قانوني ملزم في أي من التشريعات والتي يتوجب الالتزام بها تحت طائلة المسؤولية، فلا بد من توضيح الأسباب التي أدت إلى عدم الالتزام بهذه القاعدة ، وذلك بشكل واضح في التقرير السنوي للشركة . ويهدف

إتباع هذا الأسلوب إلى منح الشركات مرونة في التطبيق ووقتا كافيا للتكيف مع متطلبات قواعد الحاكمية بما يعزز الوعي لهذه القواعد ومن ثم تحقيق الالتزام الكامل بها بشكل متدرج.

ومن المؤمل أن تسعى إدارات الشركات المساهمة المدرجة في البورصة إلى تطبيق هذه القواعد ، كما أن الأمل معقود على كافة الأطراف المرتبطة بالشركات في العمل على تشجيع تطبيق هذه القواعد بما يعمق الثقة في هذه الشركات من خلال تعزيز أداء إدارتها ويحفظ حقوق كافة الأطراف المرتبطة بها ، ويساهم بالتالي في تعزيز أداء اقتصادنا الوطني وزيادة الثقة فيه وبالمناخ الاستثماري . وتاليا تفصيل دليل قاعد الحاكمية المؤسسية الأردني:

مجلس إدارة الشركة المساهمةالعامة:

١- يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر وفقا لما يحدده نظام الشركة. وتقتضي مبادئ الحاكمية الرشيدة أن يتم انتخابهم وفق أسلوب التصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين .وفي حال وجود كسر في ناتج احتساب الثلث المشار إلي، يقربب الناتج إلى الرقم الصحيح التالي .

٢- يتولى المجلس مهام إدارة الشركة لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه

٣- يسمى عضو مجلس الإدارة من الأشخاص الاعتباريين شخصا طبيعيا لتمثيله طيلة مدة المجلس.

٤- يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين وعليه بذل العناية المهنية الأزمة في إدارة الشركة وتخصيص الوقت اللازم للقيام بعمله بكل نزاهة وشفافية بما يحقق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها

٥- لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة

٦- يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مؤهلا ويتمتع بقدر كافي من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة وان يكون ملما بالتشريعات ذات العلاقة وبحقوق وواجبات مجلس الإدارة

٧- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو من يمثله أن يكون عضوا أو ممثلا لعضو في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة لها في أعمالها أو مماثلة لها في غاياتها،وفي جميع الأحوال لا يجوز للشخص الطبيعي الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من خمس شركات ،بصفته الشخصية أو بصفته ممثلا للشخص الاعتباري

٨- لا يجوز للشركة أن تقدم قرضا نقديا من أي نوع لرئيس المجلس أو أي من أعضائه أو لأي من أقربائهم. ويستثنى من ذلك البنوك والشركات المالية التي يجوز لها ضمن غاياتها أن تقرض أيا مما سبق ووفق الشروط التي تتعامل بها مع عملائها الآخرين على أن يتم الإفصاح عن ذلك ضمن التقرير السنوي للشركة

٩- توفر الشركة لاعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة بما يمكنهم من القيام بعملهم الإلمام بكافة الجوانب المتعلقة بعمل الشركة

١٠- على مجلس الإدارة التأكد من توافر الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية اللازمة في أشخاص الإدارة التنفيذية للقيام بالمهام الموكلة إليهم

١١- للمجلس الاستعانة برأي أي مستشار خارجي على نفقة الشركة شريطة موافقة أغلبية أعضاء المجلس وتجنب تعارض المصالح

١٢- على رئيس مجلس إدارة الشركة أو أحد أعضائه أو المدير العام للشركة أو مدقق حساباتها الخارجي تحت طائلة المسؤولية التقصيرية تبليغ الجهات الرقابية المعنية في حال وقوع أي مما يلي :

أ- إذا تعرضت الشركة لأوضاع مالية أو إدارية سيئة أو تعرضت لخسائر جسيمة تؤثر في حقوق المساهمين أو في حقوق دائنيها.

ب-قيام مجلس إدارتها أو أي من أعضاء المجلس أو مديرها العام بأي عمل ينطوي على تلاعب أو يعتبر اختلاسا أو احتيالا أو تزويرا أو إساءة ائتمان وبشكل يؤدي إلى المساس بحقوق الشركة أو مساهميها أو الغير.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة(دليل قواعد الحاكمية المؤسسية الأردني) :

يضع مجلس الإدارة نظام داخلي خاص يتم مراجعته بشكل سنوي ، تحدد بموجبه بشكل مفصل مهام وصلاحيات المجلس ومسؤولياته بما في ذلك ما يلي :

١. وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وتعظيم حقوق مساهميها وخدمة المجتمع المحلي
٢. وضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز
٣. اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بأحكام التشريعات النافذة
٤. وضع سياسة إدارة المخاطر التي قد تواجهه الشركة
٥. تنظيم الأمور المالية المحاسبية والإدارية للشركة بموجب أنظمة داخلية خاصة
٦. إعداد التقارير السنوية ونصف السنوية وربع السنوية ونتائج الأعمال الأولية السنوية عن أعمال الشركة متضمنة البيانات المالية عن كل فترة، وفقا لأحكام التشريعات النافذة.على

أن يتم الإعلان مسبقا عن موعد الإفصاح عن هذه البيانات المالية قبل موعد إعلانها بما لا يقل عن ثلاثة أيام

٧. وضع سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها وفقا لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة

٨. وضع إجراءات تهدف إلى منع الأشخاص المطلعين في الشركة من استغلال معلومات داخلية سرية لتحقق مكاسب مادية أو معنوية

٩. وضع سياسة تفويض واضحة في الشركة يحدد بموجبها الأشخاص المفوضين وحدود الصلاحيات المفوضة لهم

١٠. تعيين المدير العام للشركة وإنهاء خدماته

١١. تحديد مهام وصلاحيات الإدارة التنفيذية في الشركة

١٢. اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في الشركة بما في ذلك إنشاء وحدة خاصة للرقابة والتدقيق الداخلي تكون مهمتها التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام التشريعات ومتطلبات الجهات الرقابية والأنظمة الداخلية والسياسات والخطط والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة

١٣. مراجعة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية في الشركة ومدى تطبيقها للاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة

١٤. وضع آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال الهيئة العامة، بشكل يضمن دراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها خلال فترة زمنية معينة

١٥. اعتماد أسس منح الحوافز والمكافآت والمزايا الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ،بما يساعد على تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وغاياتها

١٦. وضع سياسة تنظم العلاقة مع الأطراف ذوي المصالح بما يضمن تنفيذ التزامات الشركة تجاههم وحفظ حقوقهم وتوفير المعلومات اللازمة لهم وإقامة علاقات جيدة معهم

١٧. وضع إجراءات عمل خطية لتطبيق قواعد الحاكمية الرشيدة ومراجعتها وتقييم مدى تطبيقها بشكل سنوي

اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة :

١. يشكل مجلس الإدارة اللجنتين الدائمتين التاليتين :

أ.لجنة التدقيق، وتكون مهامها وفق ما هو وارد في الإفصاح والشفافية

ب.لجنة الترشيحات والمكافآت تكون مهامها بشكل رئيسي ما يلي :

١. التأكد من استقلالية الأعضاء المستقلين بشكل مستمر .

٢. إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة ومراجعتها بشكل سنوي.

٣. تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم .

٤. إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة ومراقبة تطبيقها ومراجعتها بشكل سنوي .

٢.تتألف كل من اللجنتين المشار إليهما من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، لا يقل عددهم عن ثلاثة، على أن يكون اثنان منهم على الأقل من الأعضاء المستقلين وأن يترأس اللجنة أحدهما

٣.تضع كل من اللجنتين بموافقة مجلس الإدارة إجراءات عمل خطية تنظم عملها وتحدد التزاماتها

٤.تأخذ كل من اللجنتين قراراتهما وتوصيتهما بالأكثرية المطلقة للأعضاء

٥.تقدم كل من اللجنتين قراراتهما وتوصياتهما إلى مجلس الإدارة وتقريرا حول أعمالهما إلى اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي للشركة

٦.تتمتع كل من اللجنتين بالصلاحيات التالية:

أ- طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي الشركة الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.

ب-طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.

ج- طلب حضور أي موظف في الشركة للحصول على إيضاحات ضرورية .

٧. للمجلس تشكيل لجان للقيام بمهام معينة لفترات محددة وفقا لإجراءات تحدد الأمور المتعلقة باللجنة ومنها مهمتها ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها .

اجتماعات مجلس الإدارة:

١- يعقد مجلس إدارة الشركة اجتماعاته بدعوة خطية من رئيسه أو بناء على طلب خطي يقدم إلى رئيس المجلس من ربع أعضائه على الأقل بحضور الأكثرية المطلقة لأعضائه

٢- يكون التصويت على قرارات المجلس شخصيا ولا يجوز التوكيل فيه كما لا يجوز أن يكون بالمراسلة أو بصورة غير مباشرة أخرى

٣- تصدر قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين

٤- يعقد المجلس اجتماعا واحدا على الأقل كل شهرين بحيث لا يقل عدد اجتماعاته خـلال السنة المالية عن ستة اجتماعات، على أن يتم الإفصاح عن عدد الاجتماعات في التقرير السنوي للشركة

٥- يعين المجلس أمينا لسر المجلس يتولى تدوين محاضر اجتماعاته وقراراته فـي سـجل خاص مرقم بصورة مسلسلة، وبيان الأعضاء الحاضرين وأي تحفظات يبدونها

اجتماع الهيئة العامة للشركة :

١- تكون الهيئة العامة من جميع المساهمين الذين يحق لهم التصويت.

٢- تعقد الهيئة العامة للشركة اجتماعا عاديا مرة واحدة كل سنة على الأقل، على أن يعقد هذا الاجتماع خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاء السنة المالية للشركة. كما يجوز أن تعقد الهيئة العامة للشركة اجتماعا غير عادي في أي وقت وفقا للتشريعات النافذة.

٣- يوجه مجلس الإدارة الدعوة إلى كل مساهم لحضور اجتماع الهيئة العامة أما باليد أو عن طريق البريد العادي والبريد الالكتروني الخاص بالمساهم ، قبل ٢١ يـوم مـن التاريخ المقرر لعقد الاجتماع ، على أن يتم إعداد الترتيبات والإجراءات المناسبة لعقد الاجتماع بما في ذلك اختيار المكان والزمان بما يساعد على حضور اكبر عدد مـن المساهمين .

٤- يجب أن يتم الإشارة إلى موعد ومكان الاجتماع وان يرفق بها جدول أعمال الهيئـة متضمنا المواضيع التي سيتم بحثها خلال الاجتماع بشكل مفصل و واضح إضافة إلى أي وثائق أو مرفقات تتعلق بتلك المواضيع وتقتضي المبـادئ الرشـيدة الحاكميـة

المؤسسية عدم إدراج أية مواضيع جديدة في الاجتماع غير مدرجة.على جدول أعمال الهيئة العامة المرسل سابقا للمساهمين.

٥- يرسل المساهم الراغب بالترشح لعضوية مجلس الإدارة نبذة تعريفية عنه قبل انتهاء السنة المالية للشركة والتي تسبق السنة التي سيعقد فيها اجتماع الهيئة العامة لانتخاب المجلس . وفي هذه الحالة يرفق مجلس إدارة الشركة هذه النبذة التعريفية بالدعوة الموجهة للمساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة.

٦- يقوم مجلس إدارة الشركة بالإعلان عن موعد ومكان عقد اجتماع الهيئة العامة في ثلاث صحف يومية محلية ولمرتين على الأقل وعلى الموقع الالكتروني للشركة.

٧- يجوز للمساهم أن يوكل عنه مساهما آخر لحضور اجتماع الهيئة العامة بالنيابة عنه بموجب وكالة خطية أو أن يوكل عنه شخصا آخر بموجب وكالة عدلية ، وفق التشريعات النافذة.

٨- يرأس اجتماع الهيئة العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه في حال غيابها أو من ينتدبه المجلس في حال غيابهما. كما يجب أن يحضر أعضاء المجلس اجتماع الهيئة العامة بعدد لا يقل عن الحد الذي يحقق النصاب القانوني لأي مجلس.

٩- تتم إدارة اجتماع الهيئة العامة بشكل يسمح للمساهمين بالمشاركة الفاعلة والتعبير عن آرائهم بحرية، والحصول على الإجابات على تساؤلاتهم ويوفر المعلومات الكافية بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم.

حقوق المساهمين:

تتخذ الشركة الإجراءات المناسبة لضمان حصول المساهمين على حقوقهم بما يحقق العدالة والمساواة دون تمييز ، ومن أهمها ما يلي :

الحقوق العامة :

١- احتفاظ الشركة بسجلات خاصة بملكيات المساهمين تتضمن المعلومات الخاصة بمساهمتهم بما في ذلك أسماءهم وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم وأية قيود ووقوعات على الملكية والتغييرات التي قد تطرأ عليها

٢- الاطلاع على سجل المساهمين فيما يخص مساهمتهم لأي سبب كان ، وعلى كامل السجل لأي سبب معقول

٣- الحصول على المعلومات الدورية وغير الدورية المفصح عنها وفق التشريعات النافذة

٤- المشاركة والتصويت في اجتماع الهيئة العامة للشركة أصالة أو وكالة بعدد أصوات يساوي عدد الأسهم التي يملكها المساهم

٥- الاطلاع على المعلومات والوثائق الخاصة بالشركة وفق التشريعات النافذة

٦- الحصول على الأرباح السنوية للشركة خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور قرار الهيئة العامة بتوزيعها

٧- أولوية الاكتتاب في أية إصدارات جديدة من الأسهم للشركة قبل طرحها للمستثمرين الآخرين

٨- إقامة دعوى قضائية في مواجهة مجلس الإدارة أو أي من أعضائه يطالب فيها بالتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة مخالفة التشريعات النافذة أو النظام السياسي

للشركة أو إفشاء المعلومات ذات الطبيعة السرية للشركة ، أو اللجوء إلى وسائل حل النزاعات بالطرق البديلة بما في ذلك الوساطة ولتحكيم بما يتفق والتشريعات النافذة

٩- إقامة دعوى قضائية في مواجهة المدير العام للشركة أو أي موظف فيها يطالب فيها بالتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة إفشاء المعلومات ذات الطبيعة السرية للشركة

١٠- طلب عقد اجتماع هيئة عامة غير عادية للمساهمين الذين يملكون ٢٥% من أسهم الشركة المكتتب بها

١١- طلب عقد اجتماع هيئة عامة غير عادية وذلك للمطالبة بإقالة مجلس إدارة الشركة أو أي عضو فيه، للمساهمين الذين يملكون ٢٠%من أسهم الشركة

١٢- طلب إجراء تدقيق على أعمال الشركة ودفاترها، للمساهمين الذين يملكون ١٠% من أسهم الشركة

١٣- إقامة دعوى قضائية للطعن في قانونية أي اجتماع عقدته الهيئة العامة أو الطعن في القرارات التي اتخذتها فيه وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ عقد الاجتماع

١٤- الاطلاع على محاضر اجتماعات الهيئة العامة للشركة

الحقوق ضمن صلاحيات الهيئة العامة :

تتمتع الهيئة العامة بصلاحيات واسعة ، وخصوصا صلاحية اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبل الشركة بشكل مباشر ومن ضمنها ما يلي :

١- مناقشة مجلس الإدارة حول أداء الشركة وخطته للفترة القادمة

٢- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

٣- انتخاب مدقق الحسابات الخارجي

٤- المصادقة على البيانات المالية للشركة

٥- تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وخصوصا ما يتعلق بتغيير غاياتها الرئيسية

٦- الأمور المتعلقة بدمج الشركة أو اندماجها أو تصفيتها

٧- إقالة مجلس الإدارة أو رئيسه أو أحد أعضائه

٨- بيع الشركة أو تملك شركة أخرى كليا

٩- زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه

الإفصاح والشفافية:

١- تضع الشركة إجراءات عمل خطية وفقا لسياسة الإفصاح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لتنظيم شؤون الإفصاح عن المعلومات ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.

٢- على الشركة أن توفر المعلومات الإفصاحية للمساهمين والمستثمرين بصورة دقيقة وواضحة غير مضللة وفي الأوقات المحدد، وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة مما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم بما في ذلك الإفصاحات المتعلقة بما يلي:

- التقارير الدورية
- المعلومات الجوهرية
- ملكيات الأشخاص المطلعين وأقاربهم في الشركة بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، من الأوراق المالية المصدرة من قبل الشركة
- تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة
- الامتيازات التي يتمتع بها أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا

٣- على الشركة تنظيم حساباتها وإعداد بياناتها المالية وفق المعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية (IFRS)

٤- على الشركة استخدام موقعها الالكتروني على شبكة الانترنت لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات

٥- على الشركة أن تفصح عن سياساتها وبرامجها تجاه المجتمع المحلي والبيئة

٦- لا يجوز لأي شخص مطلع في الشركة إفشاء المعلومات الداخلية المتعلقة بالشركة لغير المرجع المختص أو القضاء، كما لا يجوز تداول الأوراق المالية الصادرة عن الشركة أو حمل الغير على تداولها بناء على معلومات داخلية أو استغلال معلومات داخلية أو سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية

لجنة التدقيق:

٥- يجب أن يتوافر لدى جميع أعضاء اللجنة المعرفة والدراية في الأمور المالية والمحاسبية وأن يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة عمل سابقة في مجال المحاسبة أو الأمور المالية أو أن يكون حاملاً لمؤهل علمي أو شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية أو المجالات الأخرى ذات العلاقة

٦- يجب أن تجتمع اللجنة دورياً على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات في السنة، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي

٧- يجب أن تضع الشركة جميع الإمكانيات اللازمة تحت تصرف ا للجنة بما يمكنها من أداء عملها بما في ذلك الاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضرورياً

٨- على لجنة التدقيق الاجتماع بمدقق الحسابات الخارجي للشركة دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية أو من يمثلها، مرة واحدة على الأقل في السنة

مهام لجنة التدقيق:

تتولى اللجنة مهمة الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والرقابة والتدقيق في الشركة بما في ذلك ما يلي:

١٤- مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة، وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته.

١٥- بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

١٦- مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

١٧- متابعة مدى تقيد الشركة والتزامها بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية.

١٨- دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يلي:

- أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.
- أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات الخارجي.

١٩- دراسة خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.

٢٠- دراسة وتقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.

٢١- الإطلاع على تقييم المدقق الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.

٢٢- الإطلاع على تقارير التدقيق الداخلي ولا سيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.

٢٣- التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.

٢٤- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.

٢٥- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.

٢٦- أي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة.

صلاحيات لجنة التدقيق:

٤- طلب حضور مدقق الحسابات الخارجي إذا رأت اللجنة ضرورة مناقشته بأي أمور تتعلق بعمله في الشركة ولها كذلك أن تستوضح منه أو تطلب رأيه خطياً

٥- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي للانتخاب من قبل الهيئة العامة

٦- ترشيح تعيين المدقق الداخلي للشركة

مدقق الحسابات الخارجي:

١- تنتخب الهيئة العامة مدققا أو أكثر من مدققي الحسابات ا لمرخص لهم لمزاولة المهنة، للقيام بمهام التدقيق الخارجي على الشركة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات النافذة.

٢- يمارس مدقق حسابات الشركة الخارجي واجباته لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد،على أن لا يتولى الشريك المسؤول في مدقق الحسابات الخارجي تدقيق حسابات الشركة لأكثر من أربع سنوات متتالية. ويجوز إعادة تكليفه بتدقيق حسابات الشركة بعد مرور سنتين على الأقل.

٣- على الشركة اتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد مما يلي:

أ. أن لا يكون مدقق حسابات الشركة الخارجي مؤسسا أو مساهما أو عضوا في مجلس إدارتها، أو أن يكون شريكا من أعضاء المجلس أو موظفا لديه.

ب. أن لا يقوم بأية أعمال إضافية أخرى لصالح الشركة كتقديم الاستشارات الإدارية والفنية.

ج. أن يتمتع المدقق بالاستقلالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.

د. قيام المدقق بعملة بحياد وعدم تدخل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بهذا العمل.

٤- لا يجوز تعيين أي من موظفي مكتب مدقق الحسابات الخارجي في الإدارة العليا للشركة إلا بعد مرور سنة على الأقل من تركة تدقيق حسابات الشركة.

٥- يشترط في مدقق حسابات الشركة الخارجي مما يلي:

أ-أن يكون حاصلاً على إجازة مزاولة المهنة سارية المفعول.

ب-أن يكون عضواً في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

ج–أن يكون قد مارس المهنة بشكل متفرغ لمدة ثلاث سنوات متتالية عل الأقل بعد حصوله على إجازة مزاولة مهنة تدقيق الحسابات.

د–أن يشاركه أو يعمل في مكتبه مدقق واحد أو أكثر ممن تتوفر فيهم الشروط السابقة.

٦– واجبات مدقق الحسابات:

أ.أن يمارس الأعمال الموكلة إلية باستقلال وحيادية.

ب.مراقبة أعمال الشركة.

ج.تدقيق حسابات الشركة وفقاً للمعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها.

د. فحص الأنظمة الإدارية والمالية للشركة وأنظمة الرقابة الداخلية وإبداء الرأي بخصوص فاعليتها، والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها.

هـ. التحقق من ملكية الشركة لموجوداتها وقانونية الالتزامات المترتبة على الشركة.

و.حضور اجتماعات الهيئة العامة للشركة.

ز.الإجابة على أسئلة واستفسارات مساهمي الشركة بخصوص البيانات المالية والحسابات الختامية خلال اجتماعات الهيئة العامة.

ح.إبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للشركة وطلب تعديلها إذا كان هناك ما يؤثر على عدالتها.

ط.التبليغ عن أي مخالفة للتشريعات النافذة أو أي أمور مالية أو إدارة ذات اثر سلبي على أوضاع الشركة إلى الجهات المختصة

ملحق رقم (٤)

بيان بأسماء شركات عينة الدراسة

بيان بأسماء شركات عينة الدراسة:

أسماء شركات العينة مصنفة وفقا للقطاع العام والقطاعات الفرعية:

قطاع الخدمات(عام) :

الخدمات المالية المتنوعة(فرعي):

الاتحاد للاستثمارات المالية

الأردنية لضمان القروض

المستثمرون العرب المتحدون

الأمين للاستثمار

بيت الاستثمار للخدمات المالية

الأمل للاستثمارات المالية

الثقة للاستثمارات الأردنية

الخدمات العقارية(فرعي):

بيت المال للادخار والاستثمار للإسكان

العقارية الأردنية للتنمية

مجمع الضليل الصناعي

المحفظة العقارية الاستثمارية

المستثمرون والشرق العربي

الأردنية للتعمير

ميثاق للاستثمارات العقارية

المتكاملة لتطوير الأراضي

<u>الخدمات الصحية(فرعي):</u>

الدولية للاستثمارات الطبية

المجموعة الاستشارية الاستثمارية

<u>الخدمات التعليمية(فرعي):</u>

العربية الدولية للتعليم والاستثمار

البتراء للتعليم

<u>خدمات الفنادق والسياحة(فرعي):</u>

العربية الدولية للفنادق

التجمعات للمشاريع السياحية

الفنادق والسياحة الأردنية

<u>خدمات النقل والإعلام(فرعي):</u>

الخطوط البحرية الوطنية

الموحدة للنقل والخدمات اللوجستية

شركة النقليات السياحية الأردنية

الأردنية للاستثمار والنقل السياحي

المؤسسة الصحفية الأردنية الرأي

<u>خدمات الطاقة والمنافع(فرعي):</u>

الكهرباء الأردنية

مصفاة البترول

<u>الخدمات التجارية(فرعي):</u>

المركز الأردني للتجارة الدولية

التسهيلات التجارية الأردنية

الأهلية للمشاريع

المتخصصة للتجارة والاستثمارات

الأسواق الحرة الأردنية

بندار للتجارة والاستثمار

درويش الخليلي وأولاده

الجنوب للالكترونيات

انجاز للتنمية والمشاريع المتعددة

<u>قطاع الصناعة(عام):</u>

<u>الأدوية والصناعات الطبية والصناعات الكيماوية(فرعي):</u>

الشرق الأوسط للصناعات الدوائية

الوطنية لصناعة الكلورين

الصناعية التجارية الزراعية الإنتاج

الصناعات الكيماوية الأردنية

الصناعات والكبريت جيمكو

السلفو كيماويات الأردنية

العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية

العربية للمشاريع الاستثمارية

الطباعة والتغليف:

الإقبال للطباعة والتغليف

الاتحاد للصناعات المتطورة

الأغذية والمشروبات:

مصانع الزيوت النباتية الأردنية

الوطنية للدواجن

الألبان الأردنية

الإقبال للاستثمار

الصناعات الاستخراجية والتعدينية:

حديد الأردن

العربية لصناعة الألمنيوم

الوطنية لصناعات الألمنيوم

البوتاس العربية

الأردنية لصناعة الصوف الصخري

الصناعات الهندسية والإنشائية:

الأردنية للصناعات الخشبية

الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية

رم علاء الدين

العربية لصناعة المواسير المعدنية

الجنوب لصناعة الفلاتر

القدس للصناعات الخرسانية

الصناعات الكهربائية:

العربية للصناعات الكهربائية

مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية

الكابلات الأردنية الحديثة

صناعات الملابس والجلود والنسيج والخزف:

مجموعة العصر للاستثمار

مصانع الاجواخ الأردنية

عقاري للصناعات والاستثمارات العقارية

الدباغة الأردنية

مصانع الخزف الأردنية